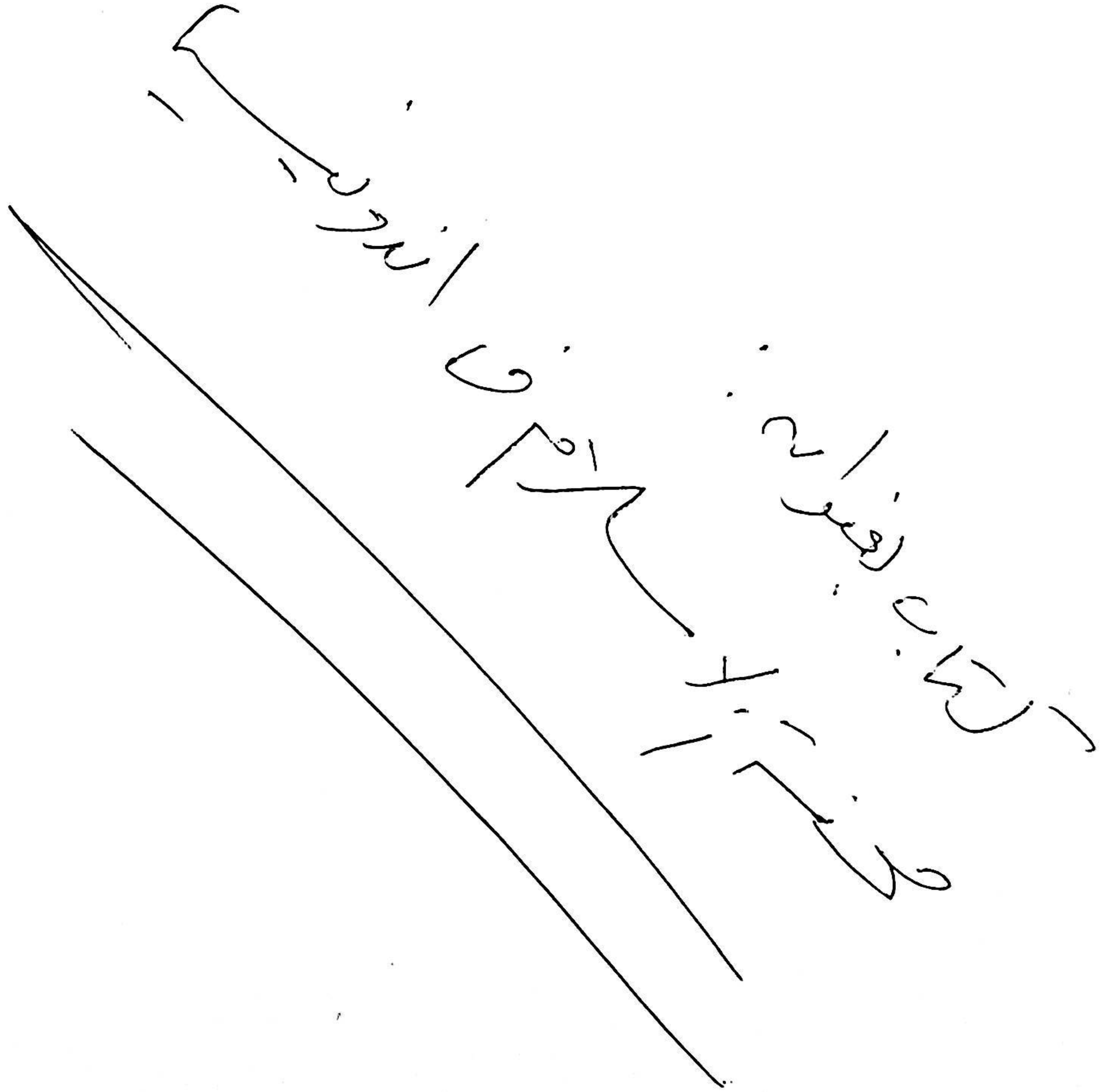

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربى
قسم النشر

ص.ب : ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافياً : زاهراتيف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ - تلكس ٩٤٠٢١ رائف يوإن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ »

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

حقوق الطبع محفوظة

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا الكتاب أو خزنه بواسطة أى نظام لخزن المعلومات أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أم شرائط ممغنطة أم غير ذلك ، أو أية طريقة معلومة أو مجهولة إلا بإذن كتابى صريح من الناشر .

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى

إخراج فنى : صلاح بيصار

محنة الإسلام في إندونيسيا

ترجمة وإعداد

إسماعيل صبارة

تقديم

د. محمد يحيى

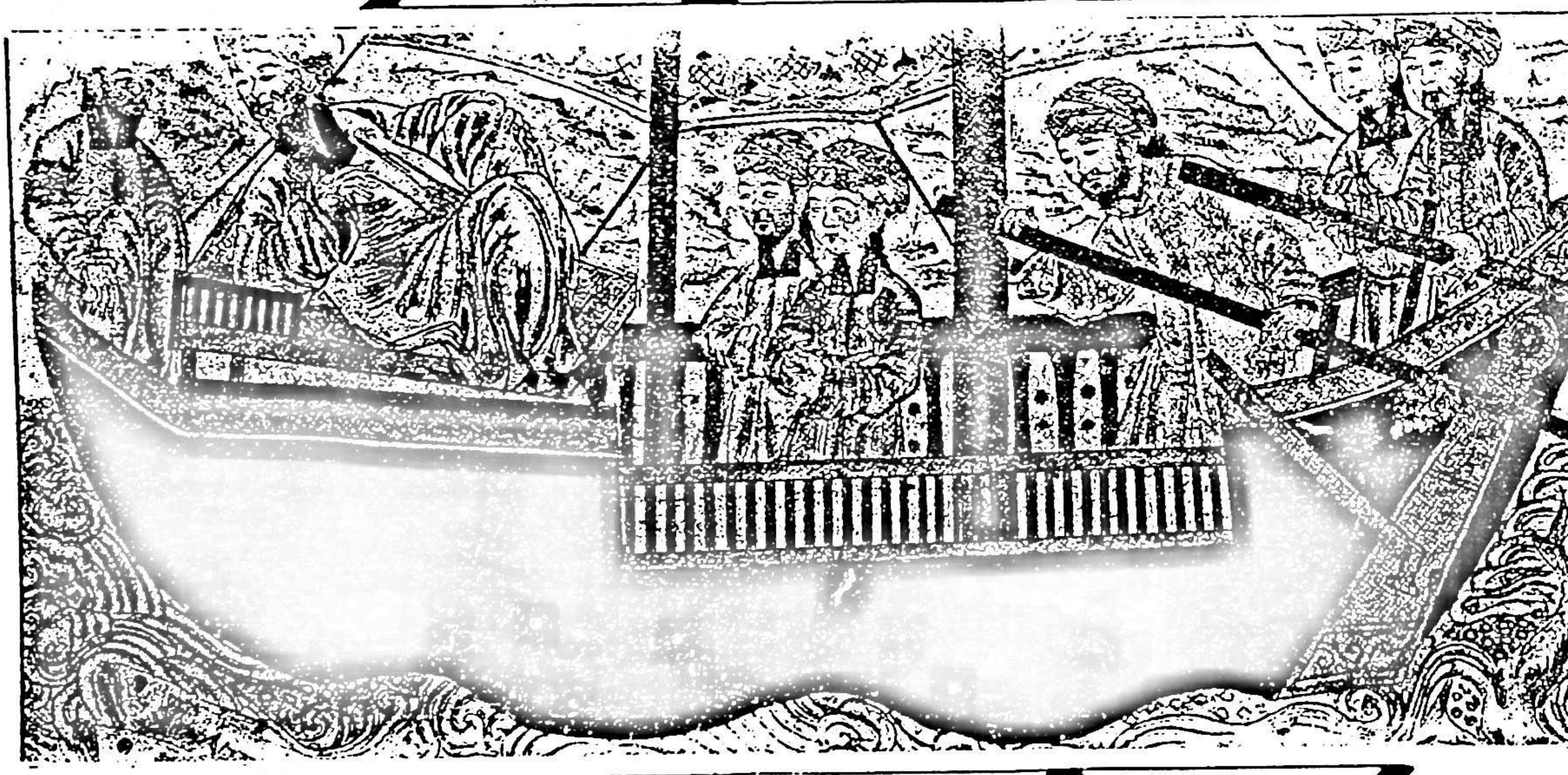

الزهراء للإعلام العربي

انت مسلم - إذن فأنت مذنب

يؤكد هذا الكتاب الانطباع الذى رسخته أحداث العقود والسنوات الماضية فى نفس كل من يعيش فى عالمنا الإسلامى الكبير ، ويحظى بقسط من الوعى مما يدور حوله . ذلك أن المكان الطبيعى للمسلم فى وطنه هو السجن أو قاعة المحكمة أو بؤرة الاتهام والاضطهاد ، هذا إذا لم ينته به الأمر إلى القتل على أيدى السلطات بتهمة الإرهاب ؛ لأنه تجمع مع غيره فى مسجد أو رفع لافتة تدعو لسماع موعظة يلقيها شيخ ضرير . ولو رفعنا اسم إندونيسيا من عنوان هذا الكتاب لما شعر القارىء بأنه يطالع أحداثا جرت على بعد آلاف الآميال من وطنه ، ولو تغيرت الأسماء لانطبق المدون هنا بحذافيره على المحاكمات شبه اليومية للشباب المسلم فى أماكن كثيرة من عالمنا الإسلامى الفسيح .

الناشـــر

مقدمـــة

منذ يناير (١٩٨٥) ، عرضت أمام المحاكم الإندونيسية عشرات من القضايا السياسية الإسلامية . وكانت القضايا – التى استمرت زهاء ثلاثين شهرا بلا انقطاع – قد استخدمت لتظهر المسلمين المعارضين للنظام العسكرى بمظهر الإرهابيين والمنحرفين . وقد غرسوا فى أذهان الناس الخوف من أى تراخ من جانب سلطات الأمن فى مواجهة « أعداء النظام » . هذا التراخى سوف يؤدى إلى بعث المطالبة بإقامة « دولة إسلامية » فى إندونيسيا .

وكانت هذه المحاكمات تعكس انقلابا فى المجتمع الإندونيسى . فالنظام العسكرى هناك يعد أحد الأنظمة الأكثر دواما فى العالم . ففى إندونيسيا حكم استبدادى عميق الجذور ، تشرف عليه حكومة ظالمة ، أخذت على عاتقها تعقب كل صور المعارضة أيا كانت ، ضاغطة بقسوة متزايدة على حق حرية الناس فى الاجتماع ، وكذلك تزايد الضغط على الحرية وحق الحوار والمناقشات .

والغريب أن تظهر مجموعات – على كافة مستويات المجتمع الإندونيسى – تتحدى العقائد الدينية التى فرضها النظام ، وتخوض فى مناقشات سياسية وثقافية ، وقد حدث هذا بين الأجيال الشابة من المتعلمين المسلمين ، بعضهم تعلم فى الخارج : فى الشرق الأوسط وفى أوروبا . وكثير منهم قد تأثر بالتطورات الحديثة التى حدثت فى العالم

(١٩٦٥) ، والمنظمات المؤيدة لهم ، والتى أصبحت محظورة كلهابعد أن تولى الجيش الأمور .

المتطرفون اليمينيون : ويقصدون بهم الأصوليين المسلمين

وقد اتبع النظام استراتيجية لضرب كلا الجانبين المتطرفين فى وقت واحد . فعندما أعدم أربعة مسجونين سياسيين شيوعيين عام (١٩٨٥) ، تم إعدام مسجون سياسى مسلم فى نفس الوقت . وفى عام (١٩٨٦) عندما أعدم تسعة شيوعيين آخرين ، فقد سبقه إعدام واحد من المسلمين .

إن نفس القوانين الخاصة ، والقوة غير الدستورية التى استخدمت فى محاكمة المسجونين الشيوعيين ، عام (١٩٦٥) ، والسنوات العشر التالية لها ، هى نفس القوانين التى تستخدم اليوم بنفس القسوة ضد المسجونين السياسيين المسلمين .

وبغض النظر عن جهود منظمة العفو الدولية ، فلم يبذل خارج إندونيسيا من الجهد إلا القليل لفهم وتحليل المحاكمات التى تمت منذ بداية عام (١٩٨٥) .

وهذا الكتاب محاولة لتوضيح ما أغفله الكثيرون .

وقد استكمل التقرير الذى يحتويه هذا الكتاب بينما كانت المحاكمات مستمرة ، حتى نهاية (١٩٨٧) . وقد أشارت (تابول TAPOL) إلى (١٥٧) حكما (انظر الملحق الرابع من الكتاب) ، بينما المعتقد أن المسلمين المعتقلين دون محاكمة أكثر من هذا بكثير ، وكان واضحا أن المحاكمات ستستمر حتى الانتخابات العامة فى أبريل (١٩٨٧) وبعد ذلك أيضا .

وليس من المستبعد أن هذا الوضع سيستمر لمدة عام آخر . وتمضى مع الحكومة إلى مارس (١٩٨٨) ، عندما يعاد انتخاب الجنرال

« سوهارتو » ، الذى ولى نفسه الرئاسة عام (١٩٦٨) للمرة الخامسة دون أية معارضة ، وهنا نجد أن المحاكمات سوف تخدم هدفا سياسيا واضحا ، فهى تعمق فى أذهان الناس أن إندونيسيا تواجه تهديدا لأمنها القومى . وفى الأحداث السياسية الهامة مثل الانتخابات ، ومثل المناسبات القومية السنوية ذات الطابع السياسى الحساس ، لابد من بعض الأحداث التى يقصد منها ترويع العامة . ومن هنا فإن قائمة الضحايا المسلمين من المحتم أنها ستطول ، وبالتالى فإن التقرير الذى يحتويه هذا الكتاب لن يصبح كاملا .

والفصل الأول من هذا الكتاب قدم باختصار تاريخ الصراع بين الإسلام والقوات الإندونيسية المسلحة ، ويلقى نظرة على المنظمات الإسلامية العديدة التى ظهرت – السياسية منها والاجتماعية – ويشرح لماذا بحث النشاط الإسلامى لنفسه عن منظمات بديلة .

ويقص علينا الفصل الثانى القصة المأساوية عن حادثة Tanjung Piroك ، ومحنة ضحاياها الأبرياء .

ويحاول الفصل الثالث أن يسبر غور البيان الرسمى لما حدث فى ضاحية شمال جاكارتا . ونتوقف فى الفصل الرابع عن رواية الأحداث ونلتفت إلى الظلم وسوء استخدام القانون ، الذى ارتكب أثناء المحاكمات ، وفى داخل غرف التحقيق ، ونصف الطريقة التى استخدمها النظام بمهارة للتفاهم مع القضاة ، لخدمة أهداف سياسية .

أما الفصول الثلاثة الأخيرة فتتناول مجموعة من المحاكمات عن بعض الوعاظ وبعض الرجال المتهمين بإلقاء القنابل ، أو اتهامات عن مؤامرة أخرى مزعومة ، وأخيرا محاكمة أهل الريف – نشاط المسلمين فى القرية – وهذا النشاط يمثل ظاهرة جديدة فى إندونيسيا وهى حركة « الأسرة » ولم يكن قد عرف إلا القليل عن هذه الحركة باستثناء ما أذيع أثناء المحاكمات .

وكانت الصحافة الإندونيسية هى المصدر الرئيسى لهذا التحليل عن المحاكمات . ورغم أن هذا ليس هو الوضع المثالى ، ولكن لم يكن أمامنا اختيار . فلم يكن هناك تقارير مستقلة ، كتبها أناس يتعاطفون مع المتهمين مثلما كان متاحا فى أثناء محاكمة الطلبة فى منتصف السبعينيات ، عندما أذيعت تقارير حرفية عما سُمِع .

وقد انتشرت هذه التقارير على نطاق واسع داخل إندونيسيا وخارجها . ولم يسمح للمراقبين المحايدين أن يحضروا المحاكمات نيابة عن منظمة العفو الدولية ، أو اتحاد المحامين الدولى .

ومن المعروف أن ما تنشره الصحافة الإندونيسية عن المحاكمات السياسية عرضة للرقابة الحكومية . وفى نفس الوقت فإن المحاكمات كلها علنية ، وهى ذات اهتمام عام .

وتقدم المحكمة نشرات لعرض الآراء المخالفة فى المواقف السياسية والاجتماعية ، وهو ما لا يسمح بنشره علنا . وفى الحقيقة ، فكثير من المحاكمات قد أصبحت حادثا سياسيا يحضره حشد غفير من المتحمسين الذين يؤيدون المتهمين . ولا تستطيع صحيفة أن تذهب إلى هذا الحد خشية سحب رخصتها . ولكن فى حالة بعض المحاكمات الحساسة تجاوزت بعض الصحف حدود الرقابة على قدر ما تستطيع .

وهكذا فإن التغطية الصحفية كانت تختلف فى الكثافة من وقت لآخر ، وتجعل من الممكن متابعة بعض المحاكمات أكثر قربا من الأخرى . وقد بلغ سوء الاستعمال الواضح فى ممارسة الإجراءات حدا جعل الصحافة التى تحكمها الرقابة تعطى معلومات كافية ؛ لتعلم مدى الصعوبات التى كان المتهمون ومحاموهم يعانونها .

وكانت الصحافة الإقليمية وسيلة محدودة تمكننا من متابعة المحاكمات التى حدثت فى « جاكارتا » والمدن الرئيسية الأخرى مثل

« جاوة » ، ولم يتمكن المتهمون أو محاموهم من تسريب أى مستندات تحتوى حجج الدفاع ، بالمقارنة مع حجج الادعاء التى كانت تنشر فى الصحف بالتفصيل .

وهذا الكتاب ثمرة مجهود عدة أشخاص من الذين عملوا لحساب (تابول TAPOL) منذ (١٩٨٥) .

ونحن نقدم هذا الكتاب لمئات الضحايا المسلمين الذين يعانون العذاب والإذلال على أيدى جلاديهم ، وكثير منهم الآن قد خارت قواه ، وهو يقضى عقوبة قاسية غير عادلة .

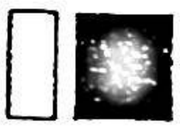

أنت مسلم ـ إذن فأنت مذنب !

بقلم د : محمد يحيى

يؤكد هذا الكتاب الانطباع الذى رسخته أحداث العقود والسنوات الماضية فى نفس كل من يعيش فى عالمنا الإسلامى الكبير ، ويحظى بقسط من الوعى مما يدور حوله . ذلك أن المكان الطبيعى للمسلم فى وطنه هو السجن أو قاعة المحكمة أو بؤرة الاتهام والاضطهاد ، هذا إذا لم ينته به الأمر إلى القتل على أيدى السلطات بتهمة الإرهاب ؛ لأنه تجمع مع غيره فى مسجد أو رفع لافتة تدعو لسماع موعظة يلقيها شيخ ضرير . ولو رفعنا اسم إندونيسيا من عنوان هذا الكتاب لما شعر القارىء بأنه يطالع أحداثا جرت على بعد آلاف الآميال من وطنه، ولو تغيرت الأسماء لانطبق المدون هنا بحذافيره على المحاكمات شبه اليومية للشباب المسلم فى أماكن كثيرة من عالمنا الإسلامى الفسيح الذى عثر حكامه « الوطنيون » على هواية جديدة ترتفع بها مكانتهم ، لدى الكبار والسادة فى الشرق والغرب .

هذا كتاب لا يشعر الإنسان فيه بالغربة ، فالوقائع مألوفة إلى حد يبعث على الدهشة والملل ، وكأنها أحداث مأساة يونانية قديمة من تلك التى كان الناس يحفظون مجرياتها عن ظهر قلب ، لكنهم مع ذلك يقبلون على رؤيتها فى المسرح للعظة والعبرة والأثر

النفسى الذى تتركه فيهم أهوالها ، ولعل هذا الكتاب يثير فى النفوس آثاراً مماثلة . وكيف تكون هناك غربة أو دهشة مثارة مما يطالعه القارىء هنا ؟ فمنشور جهاز الأمن الإندونيسى الذى يحدد القيود على الخطباء بصورة سرية تقابله فى بلدان إسلامية قوانين علنية ، تمنع الخطابة على غير المرخصين من جهات الأمن ، وتمنع تناول الحكم والحكام وسياساتهم إلا بالحمد والثناء والتبرير والترويج . كل ما فى الأمر أن البعض مازال يحتفظ ببقية من حياء جاهلى ، تجعله يصدر القيود فى أوامر سرية ، أما البعض الآخر فقد تقدم إلى مرتبة إعلانها فى قوانين ديمقراطية .

كيف تكون هناك غرابة فى أن يقوم المخبرون فى إندونيسيا بنزع لافتة من على باب مسجد تدعو لندوة دينية ؟ بينما يقوم المخبرون فى الطرف الأخر من العالم بإطلاق الرصاص على من يعلقونها مرة أخرى . كل الفارق فى درجة الحياء على سبيل الصد عن دين الله . أما عن إطلاق النار على المتظاهرين سلماً ثم محاكمة من بقى منهم على قيد الحياة وعن المحاكم وشذوذ الإجراءات وسيطرة الدولة على القضاة الموظفين ، فهى عين ما يحدث فى المغرب ، أو تونس ، أو الجزائر ، أو الصومال وغيرها ، بلا فرق إلا فى الأسماء والتوقيتات ، وإن كان يغيب عن هذا الكتاب دور التعذيب والتنكيل الجهنمى ؛ ربما لأن سلطات جاكارتا مازالت على أعجميتها لم تتعرب بعد .

وتبرز خلف الأسماء والأرقام ، أرقام المسجونين ومدد الأحكام ، حقيقة أننا كلنا فى الهم شرق . كلنا فى هم الاضطهاد والمحن والقمع مسلمون ، وكفى بذلك عنصر وحدة وتلاق فى زمن التشتت والانقسام ، على محاور العلمانية الزاحفة ربيبة الاستعمار والكفر المتربص . توحد السلاطين المفروضون بقوة السلاح على ضرب الإسلام ودعاته ، وتوحد المسلمون فى تلقى الضرب وفى

السقوط ضحية لنفس أساليب المكر والتنكيل ، وتشويه الحقائق وقلب الأبرياء متهمين والضحايا إرهابيين . تحققت الوحدة الإسلامية على أقوى ما يرام . لكن هناك نوعين من الوحدة ، فوحدة المتربصين بالإسلام واعية وذكية ، تدرك ما يدور وتتبادل المشورة . فتهمة العمالة لإيران تطلق على مسلمى العراق أو البحرين فى الأعوام الأولى من الثمانينيات ؛ لتتلقفها أجهزة إندونسيا فى عام (١٩٨٤) ، ونزع لافتات الدعوة إلى الندوات يشعل الحريق فى جاكارتا عام (١٩٨٤) ، فيتعلم الأخرون الدرس ويقتلون من يضعها على قارعة الطريق عام (١٩٨٦) ، وقوانين منع وتقييد المواعظ تسن فى الغرب عام(١٩٨٣) ، ثم تصدر بها تعليمات فى إندونيسيا عام (١٩٨٥) .

وإذا كانت وحدة أعداء الإسلام والمتحفزين ضده واعية يقظة ، فإن وحدة المضطهدين المعذبين بقيت ساكنة نائمة غير مدركة ، بل وكتم أخبارها الإعلام المضلل . ومازال المسلمون بحاجة إلى من يرفع لهم شعار يا مسلمى العالم اتحدوا ، فليس لديكم ما تخسرونه سوى قيودكم وسجونكم ومحاكمكم الاستثنائية وقوانينكم الظالمة ، والاستعمار المسيطر من وراء ستار – وهذه خسارة طويلة الذيل حقا . وإذا كان الذين رفعوا هذا الشعار فى بيت الله الحرام قد لقوا جزاءهم العادل على يد حماة الوضع القائم ، وخدام الوحدة السلطانية فلا أقل من أن يكون هذا الكتاب وثيقة على طريق الوحدة الإسلامية ، ولو بمجرد التعريف بوحدة الهم وتشابه الكرب .

فمن منا سمع عن أحداث إندونسيا عام (١٩٨٤) أو ما قبله ومابعده ؟ ، ومن عرف حقيقتها التى تنقلها لنا لجنة محترمة لحقوق الإنسان ؟ ، بل ومن سمع عن وجود جماعات إسلامية فى ذلك القطر البعيد ، وعن أسر إسلامية تتكون وصحوة دينية تعم

وعبادة وصلوات وتقوى وإقبال على الله ؟ ما الذى نعرفه عن إندونيسيا المسلمة وعن تركيا المسلمة ، وكفاح المرأة المسلمة هناك للعودة إلى ربها ، وإلى شريعتها التى « حررها » منها صنم اللادينية (قاسم أمين) كما يتفاخر اللادينيون فى مصر ؟ من سمع عن تفاصيل محنة المسلمين فى يوغسلافيا أو فى بلدان غرب وشرق أفريقيا ، وقلب هذه القارة المستهدفة من الاستعمار والصليبيين ؟

وهنا تأتى أهمية مثل هذا الكتاب فى التعريف بقضايا الإسلام وتزويد القارىء من خلال التفاصيل الدقيقة بمادة تمكنه من المقارنة وتبين أوجه الشبه الشاملة ، بين واقع هناك وآخر هنا ، أو فى أى وطن إسلامى . فى تلك التفاصيل الدقيقة المماثلة لأحداث قصة بشعة الموضوع تكمن أساليب ومظاهر القهر والطغيان وحيل الكيد والتآمر . ولذلك تصبح للكتاب قيمة تعلو على مجرد التسجيل لأحداث فريدة من نوعها لن تتكرر ، قد غبرت وضاعت أهميتها فى خضم التلاحقات الخبرية . هذه القيمة هى تسجيل وإبراز وتجلية جانب من عملية شاملة تغطى العالم الإسلامى بأسره ، وهو إبراز يستهدف التوعية وتحويل الوحدة الجماهيرية الإسلامية الغافلة ، إلى وحدة حقيقية تدرك واقع القهر والظلم وتعى وحدتها فيه وتعمل على تغييره . ولذا فبجانب دور الكتاب التسجيلى فهناك دوره فى إيقاظ الوعى بوحدة ظاهرة القهر فى العالم الإسلامى ووحدة المسلمين فى السقوط ضحية لها ووحدة أساليبها وفنونها والمأمول أن يكون الكتاب أداة وعى تؤدى إلى وعى التغيير والعمل الفعلى لتحقيقه .

إلا أن الجانب الحيوى فى هذا الكتاب ، والذى يستحق التركيز هو الفصل الأول الذى يطرح الخلفيات التاريخية القريبة لاضطهاد الإسلام فى أندونيسيا على يد الجيش كأداة كونها الاستعمار اليابانى ثم الهولندى . هنا تكمن قيمة هذا الكتاب

الحقيقية فى تقديرى . فالحديث التفصيلى عن الاضطهاد قد يتشعب فى دروب السرد لأحداث ووقائع ورصاص ينطلق ، وأنات الجرحى وشذوذ الإجراءات القضائية وقسوة الأحكام . لكن القارىء مع ذلك يفتقد الإحساس بإطار عام يجمع الأحداث ويفسرها ويربطها بمسار تاريخى محدد . فإن كان الاضطهاد والقمع حقيقة مسلما بها كما يقضى الكتاب بالتفصيل ، فلماذا يقع ؟ وما خلفيته ؟ وهل هو حادثة مؤسفة عابرة ؟ أم جزء من خطة وعملية مستمرة ؟ وما المبرر وراء خضم هذه الأحداث المتلاطمة ؟ هذا ما يطرحه الكتاب فى فصله الأول الذى يمثل المفتاح لما يليه ، ويضع المادة المقدمة فى إطارها الصحيح ويكسبها قيمة تعلو بها عن التسجيل الخبرى غير ذى المغزى كما ألمحت فيما سبق .

يشير هذا الفصل إلى حقيقة مؤلمة عرفها العالم الإسلامى فى كل أوطانه على مدى المائة عام الماضية . فحروب التحرير والثورات والانتفاضات ضد المحتلين الأجانب والمستعمرين الغاضبين ، يقوم بها المسلمون وجماعاتهم الجهادية وعلماؤهم ، ثم يسرقها بعد ذلك عملاء المحتلين سواء أكانوا فى هيئة جيش علمانى التكوين والنشأة استعمارى الجوهر ، كما كانت الحال فى إيران الشاه ، وكما ما زالت فى (تركيا وبنجلاديش) مثلاً ، أو كانوا فى هيئة نخبات حاكمة ليبرالية ، أم فاشية أم شيوعية ، كما هى الحال فى بلدان إسلامية أخرى . تقوم الثورة باسم الإسلام ولحساب نهضته ، ويقوم بها الشعب ضد نابليون فى مصر والإنجليز فى الهند ، أو القوى الأوربية والروس فى تركيا أو الإنجليز فى إيران ومصر ، أو الفرنسيين فى الجزائر ، ويقودها العلماء ويسقط فيها الشهداء هاتفين باسم الإسلام ليأتى بعد ذلك من ينسبها للمعلم يعقوب ، أو لآراء الهندوس ، أو الأتاتورك ، أو الشاه أو الباشوات الليبراليين العلمانيين أو الشيوعيين .

لم تشذ إندونيسيا عن هذه القاعدة فى كفاح المسلمين ضد الاستعمار الهولندى ، ثم فى سرقة هذا الكفاح على يد جيش أنشأه الاستعمار اليابانى ، ثم أراد أن يسرق الثورة وحرب التحرير عن طريق الفتك بمن تزعموها وهم الحركات الإسلامية . ونرى فى تاريخ إندونيسيا الحديث نفس النشأة المشرفة للحركة الإسلامية ، من خلال مكافحة التغريب والتبشير ، بينما نرى نفس الدور المشبوه للجيش الذى سبق أن لعبه فى تركيا وإيران ضد الإسلام . إن ذروة المأساة هى أن تتحول الجيوش فى بعض دول إسلامية إلى أدوات قهر وقمع للشعوب ، وإلى مؤسسات للعلمنة والتغريب تحت شعار التحديث والتنمية ، وقيادة الجماهير إلى القرن العشرين . هذا الدور الخطير للجيوش يخفى وراءه نفوذ الاستعمار وخططه ، كما يظهر من هذا الكتاب ، حتى وهو يدعى ويتظاهر بالوطنية ، تلك الوطنية صاحبة المضمون التغريبى أو المعادى للإسلام . ووراء شعارات الوطنية والتحديث تكمن - كما يظهر هنا - أشد الدعوات العرقية والعنصرية رجعية . فوراء « وطنية » الجيش الإندونيسى وحداثته المزعومة والمرفوعة فى وجه الإسلام ، نجد عنصرية (جاوة) البغيضة وديانتها المتخلفة الوثنية .

والجيش الإندونيسى كما يحلله ويفحصه هذا الكتاب ، يعتبر نموذجا للعديد من الجيوش فى عالمنا الإسلامى فى تكوينه ودوره . فالعنصرية والوثنية المذهبية تذكر بدور الجيش البعثى العلوى فى سوريا الرافع لشعارات الوحدة والحرية والاشتراكية ، والدور التغريبى العلمانى يذكر بالجيشين التركى والصومالى مثلاً . والدور الطبقى الاقتصادى فى التحول لمؤسسة محتكرة لخيرات المجتمع ، يذكر بجيوش أخرى مثله فى ذلك مثل التدخل فى كافة شئون الحياة ، وفرض الهيمنة على أجهزة الإدارة والحكم والسياسة والقضاء . وولاء الجيش المطلق للحاكم الفرد والعمل لحسابه ،

وليس لصالح المجتمع والشعب ، أو حتى الدولة هو بعينه ما كان العلامة المميزة للجيش الإيرانى فى ظل الشاه .

ويقف بنا الكتاب عند حدود دور الجيش ضد الإسلام وحركاته فى إندونيسيا ، كما يسجل تلك المجموعة الكبيرة من الأجهزة الأمنية العسكرية الموجهة لضرب ومتابعة نشاطات المسلمين ، وكأنهم هم من أعداء البلاد وليسوا أصحابها . إلا أن المتابع لمجريات الأمور فى إندونيسيا وغيرها من البلاد الإسلامية ، يدرك أن دور الجيش فى الحياة العامة للبلدان الإسلامية غير الحرة والعلمانية ، هو دور المؤسسة القاهرة المهيمنة المكلفة بدور إتمام ودفع عملية التغريب والعلمنة بالحديد والنار ، فى ظل إجراءات العسف والاستبداد وكبت الحريات ، ومن الطبيعى - والحال هكذا - أن يصطدم مثل هذا الجيش ومثل هذا الدور بالإسلام ، وبالإسلام وحده دون سائر التيارات التى تملأ الساحة ضجيجا يفوق حجمها كثيرا . فالإسلام وحده هو الذى يقف فى صف هوية الأوطان ، ويمثل بجماهيره وعلمائه السد الحاجز أمام طوفان التغريب واللادينية ، أما سائر المسميات والمذاهب فهى فروع من أصل التغريب ، وحنظل من طرح شجرة العلمانية ، فلا تثريب عليها ولا بأس بأن تطلق لها الحرية أو تحجب برفق إلى أن يتم القضاء على « جرثومة » الإسلام ، فى ظل حكم العنف والبطش ثم تفتح لها نوافذ الحرية ، عندما يتحول العسكريون إلى مدنيين ديمقراطيين ، بقدرة قادر فى عواصم الغرب ودهاليز الحركات الاستعمارية والصليبية .

لهذا السبب وفى إطار هذا الدور يضرب الجيش فى إندونيسيا الإسلام ، ويسكت عن الصليبية والرأسمالية والنهب الاقتصادى والتفكك الاجتماعى ، هذا هو قدره المحتوم بحكم نشأته

الكتاب . إننا لا نجد هنا أحكاما بالإعدام ولا قصص تعذيب وحشى كتلك التى أصبحت لا تهز شعره فى رأس الكثيرين من أبناء البلاد العربية ؛ لكثرة ما تعودوه . ومع ذلك فإن جمعيات حقوق الإنسان فى هذه البلدان ، وما أكثرها وما أكثر اللادينيين المنضوين تحت لوائها ، لم تجد فى الأهوال التى يكابدها الشباب المسلم الممتحن مادة لتصدر بها ، ولو تقريرا متواضعا ، كما نشطت جماعة حقوق الإنسان الإندونيسية لتكتب كتابا عن محنة المسلمين فى حادثة واحدة لا تكاد تقارن بما يحدث يوميا فى بلدان عربية كثيرة من دروب الاضطهاد . ويبدو أن مفهوم حقوق الإنسان فى عالمنا الإسلامى المحكوم باللادينية ، قد أصبح يعنى حقوق الإنسان الأجنبى أو المعادى للإسلام فى أن تتاح له حرية الطعن فى هذا الدين والهجوم عليه ، دون أن تكون للإنسان المسلم حقوق سوى حقه فى أن يقهر ويعذب بأحدث الأساليب والوسائل العلمية .

فليكن هذا العمل خطوة على طريق الشعور بوحدة الأمة فى المعاناة ، وتوضيح أساليب المحنة والقهر مع بث العزيمة على العمل الجاد للتخلص من أسباب هذه البلاءات ، والانتقال بوحدة المسلمين من سلبية الخضوع للظلم – مع التمتع بالقدرة على تحليله أو الشكوى منه – إلى إيجابية الفعل المتوحد على التخلص منه ورفعه .

ولعل فى تقوية هذا الشعور بالوحدة على مستوى العالم الإسلامى ، الذى يبثه هذا الكتاب ما يبطل دعاوى أهل التفرق الذين يريدون إلغاء مفهوم وإحساس وعاطفة الوحدة الإسلامية ، واستبدالها بأصناف من « الوحدات » اللادينية المضمون ، والتى تصل إلى حد القبول بالوحدة الاسمية مع الملحدين ، بينما ترفض الوحدة مع أقرب المسلمين على أسس من هذا الدين الحنيف .

محمـــد يحـــيى

١٩٨٧/ ٩/ ٥

القاهـــرة

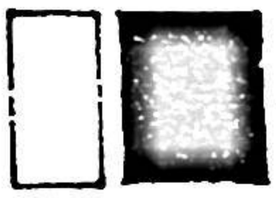

الفصل الأول

الجيش الإندونيسى والإسلام المنظم

كان الجيش الإندونيسى يضمر حقدا دفينا للمنظمات الإسلامية ، منذ السنوات الأولى لقيام الجمهورية الإندونيسية . وقد زادت حدة هذه العداوة بعد استقرار الحكم العسكرى عام (١٩٦٥) . وكانت النظرية العسكرية عن قوة الدولة – كما تطورت وبلغت ذروتها فى الثمانينيات – تستعيد ممارسة أى دور لقوة الدولة فى مواجهة أية أيديولوجية مستقلة مهما كان لونها بما فى ذلك الأديان المعترف بها رسميا ، وهى : الإسلام ، والمسيحية ، والبوذية ، والهندوسية . وقد عزز هذا الوضع التنافر القائم بين الجيش والمنظمات السياسية الإسلامية .

وكان سكان جزيرة « جاوة » يهيمنون على الجيش الإندونيسى فى تكوينه وفى ثقافته .ودائما يحتل أهل « جاوة » مركز الصدارة فى إندونيسيا منذ البداية الأولى للحركة القومية . وقد أدى هذا إلى شىء من الاستياء من السلالات العرقية الأخرى ، التى تعيش خارج الجزيرة ، وحيث التمسك بتعاليم الإسلام أشد وأقوى ، مقارنا بما يحدث داخل جزيرة « جاوة » ، حيث نجد أهلها أقل حرصا على التعاليم الإسلامية .

ولكن الصراع الأساسى بين النظرية العسكرية والمنظمات الإسلامية تمتد جذوره إلى الانشقاق الأساسى – فى داخل مجتمع جاوة – بين اتجاهين ثقافيين أساسيين وهما :

(سانترى The Santri) ، وهم مسلمون مخلصون فى إيمانهم

(أبانجون The abangon) ، وهم مسلمون اسميا فقط ، وهم ملتزمون بالفلسفة والثقافة التى كانت تسود « جاوة » قبل الإسلام .

وقبل إعلان الاستقلال الإندونيسى فى أغسطس (١٩٤٥) بعدة شهور ، حدثت مناقشات ساخنة بين قادة الفريقين The sa ntri, The abangon ، وقد حدثت هذه المناقشات فى (Dokuritsu Zyunbi Tyoosakai) ، وهى اللجنة التى كانت قد شكلت من طرف قوات الاحتلال اليابانية ؛ لبحث الجهود الأولية للاستقلال الإندونيسى . وخلال مناقشات عن دستور الجمهورية المقبلة ، تم التوصل إلى اتفاق يحتوى على خمسة مبادىء أحدها هو الإيمان بالله .

وقد استطاع ممثلو المسلمين فى هذه اللجنة اكتساب التأييد لهذا المبدأ ، وتمكنوا من إضفاء الطابع الإسلامى ، وإبراز الشخصية الإسلامية عند إضافة هذه الكلمات :

« ولهؤلاء الذين يدينون بالإسلام أن يلتزموا بتعاليم الشريعة الإسلامية » .

وقد عرفت مسودة هذا الاتفاق التمهيدى باسم « ميثاق جاكارتا » ومع ذلك فعندما أعلن دستور الدولة فى (١٨ أغسطس ١٩٤٥) – وهو اليوم التالى للاستقلال – تم حذف هذه الكلمات بواسطة قادة علمانيين ، يتزعمهم « سوكارنو » أول رئيس للجمهورية ، وبهذا حولوا الانتصار الذى أحرزه المسلمون إلى هزيمة ومذلة .

لقد سبب « ميثاق جاكارتا » المرفوض صراعا متواصلا طوال العشرين عاما الأولى للجمهورية .

صراع القوى العسكرية مع المنظمات الإسلامية :

وقد ساد الفترة المحمومة من (١٩٤٥ إلى ١٩٤٩) م حربان رئيسيتان استعماريتان شنتهما « هولندا » فى محاولة لتأكيد سيطرتها ، ووأد الجمهورية الناشئة . وفى هذه الفترة نرى أمثلة عديدة لصدام صريح بين القوات الإندونيسية المسلحة ، والوحدات الإسلامية المسلحة ، ويتكون الجيش القومى الإندونيسى – الذى أنشىء عام (١٩٤٥) – أساسا من جنود يابانيين مدربين ، ومن بينهم يوجد اليوم الرئيس « سوهارتو » . وقد جندت هذه القوات فى أثناء فترة الاحتلال اليابانى (١٩٤٢

إلى ١٩٤٥) م باعتبارها وحدات « Peta or Pembele Tanahair » « الوحدات اليابانية المدربة للدفاع عن الوطن الأم »

وبعيدا عن الجيش ، كان يقف عدد من وحدات الميليشا من بينهما « حزب الله » ، الذى حارب الهولنديين بشجاعة ؛ حتى انتقلت السيادة منهم إلى أيدى الإندونيسيين عام (١٩٤٩) .

وكانت محاولات اليابانيين فى إنشاء ميليشيا إسلامية فاشلة ، باستثناء (Peta) ، وهى الوحدات اليابانية المدربة السابق ذكرها ، وكانت تتكون أساسا من (abangon)، وهم المسلمون اسميا ، ويلتزمون فعلا بالفكر الجاوى قبل الإسلام . أما ميليشيا « حزب الله » والتى كونها اليابانيون أيضا ، فلم تبدأ فى الازدهار إلا بعد هزيمة اليابانيين .

وبعد إعلان الاستقلال عام (١٩٤٥) أصبحت وحدات حزب الله هى القوات الرئيسية وخاصة فى المناطق الإسلامية القوية ، مثل « وسط جاوة » . وقد عقد الجيش الإندونيسى العزم على دمج كل وحدات الميليشيا بين صفوفه ، وحارب بصرامة هؤلاء الذين رفضوا الطاعة . ولم يكن من السهل إخضاع « حزب الله » ؛ لذلك فقد حدثت صدامات مريرة بينه وبين القوات النظامية ، كان أسوأها ما وقع فى غرب جاوة .

ففى عام (١٩٤٧)، انسحبت وحدات الجيش من غرب ووسط (جاوة) طبقا لاتفاق وقع مع الهولنديين هذا العام . ولكن « حزب الله » رفض أن ينسحب باقيا فى الجزيرة ليشن هجمات فدائية .

وسخرية من القوات الجمهورية التى انسحبت اتخذ الحزب لنفسه اسما جديدا هو « دار الإسلام » ، وأطلق على جناحه المسلح اسم « الجيش الإسلامى الإندونيسى » . وفى أوائل عام (١٩٤٩) ، عندما عادت القوات الجمهورية إلى غرب « جاوة » متبعثرة بعد أن سقطت العاصمة الجمهورية (جوج جاكرتا Jogjakarta) فى أيدى الهولنديين ، فقد واجهوا مقاومة عنيفة من « دار الإسلام »

فى (جوج جاكارتا) وفى (سولو) . وبعد مجىء الإسلام فقد احتفظ أرستقراطيو (جاوة) بهؤلاء الرجال للقيام بالواجبات الدينية فى قصورهم .

وكان كل الآباء المؤسسون لحركة « أتباع محمد » يحملون لقب « حاج » الذى يعنى أنه قد زار مكة بغرض الحج ، وأنه قد انحدر من عائلة غنية من بين عائلات « جاوة » . وبنفس الطريقة فقد اجتذبت المنظمة كل أعضائها من بين التجار الأغنياء فى(جوج جاكرتا) والمناطق المحيطة بها .

وكان « الحاج أحمد داهلان » أول من قام بتأسيس جمعية « أتباع محمد » . ولم يكن عالما بقدر ما كان ذا قدرة على التدريس والتنظيم ، وهاتان الصفتان هما طابع المنظمة حتى اليوم ، وكان مبدؤها الرئيسى هو الأمر القرآنى بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وهى دعوة لفعل الطيبات وتجنب الخبائث . وقد كان هدفهم الرئيسى هو تحدى اتجاهين متناقضين فى المجتمع « الجاوى » . فقد اعتبروا أن التعليم الإسلامى التقليدى – خاصة على مستوى القرية – قد أصبح تقليديا أكثر من اللازم .

وهكذا أصبح غير قادر على التماشى مع تحديات العصر الحديث – وقد كرهوا أيضا الطريقة التى استطاعت بها العادات الجاوية أن تتشرب التعاليم والشعائر الإسلامية ، وأرادوا الرجوع إلى نقاء القرآن الكريم .

وباعتبارهم من رجال الصفوة الجاوية ، فقد كانوا يرون أن الحكم الهولندى والنظام التعليمى التابع له ، الذى يعد الناس للخدمة فى المكاتب الحكومية الاستعمارية ، إهانة لهم . وكان يوقف طبقة التجار عن النمو ،ويمنعهم حقهم الطبيعى فى التقدم . وحل هذه المشكلة يتمثل فى تعليم أفضل ولكن بروح إسلامية .

ورغم اعترافهم بأن النظام التعليمى العلمانى الغربى يمدهم بالمعرفة والمهارات العملية الأساسية فإنه تنقصه المشاعر الإنسانية والعاطفية التى يريدون تنميتها ، وفى رأيهم أن هذا لا يمكن إحرازه إلا فى ظل نظام يستلهم روح الإسلام .

أما « نهضة العلماء » فقد تأسست عام (١٩٢٦) ، وقام على تأسيسها

(كياى حاج هاسجم أسى آرى Kiai Haji Hasjim Asy'ari) وكلمة كياى تطلق هناك على المعلم المسلم . وقد قامت هذه الجمعية كرد فعل للنمو المذهل لجمعية « أتباع محمد » . ونستطيع القول بأن « نهضة العلماء » كانت هى الاتجاه الأصولى فى الإسلام فى مواجهة الأسلوب العصرى الذى اتبعته جمعية « أتباع محمد » . فقد انتشرت مدارس « أتباع محمد » بسرعة ، وأصبحت تمثل تهديدا للمدارس التقليدية ، والمدارس الداخلية الإسلامية فى القرى ، وكذلك المراكز التعليمية . وهو الأساس الذى قام عليه العلماء التقليديون ويسمى هذا النوع من المدارس (بزانترنPesantren) .

كلتا المنظمتين – ولكل منهما طريقتها فى النشاطات التعليمية والاجتماعية – تنافستا معا لتصبح القوة المؤثرة فى الحياة الدينية والاجتماعية فى « جاوة » وكان لـ « نهضة العلماء » عدد كبير من الأتباع وجذور ممتدة فى الريف فى شرق وفى وسط « جاوة » وكانت (البزانترن) وهى المدارس الإسلامية التى تتبعها ، تشكل العمود الفقرى لها ، وتدار تحت إشراف مدرس العلوم الإسلامية (الكياى Kiai) وكان لتلاميذ هذه المدارس إحساس قوى بالطاعة والالتزام لمدرسهم . ويمكنك التعرف عليهم بسهولة وهم فى زيهم الرسمى .

وكان أكثر أتباع جمعية « أتباع محمد » من المدن من الطبقة المتوسطة من التجار ، والموظفين المدنيين ، والحرفيين . وكان صغارهم يرتدون الملابس الغربية ويشيرون لمدرسهم باسم « الأستاذ » ، وهو الاسم العربى للمدرس .
وتضخمت كلتا الجمعيتين بعدد غفير من الأتباع . فعلماء « نهضة العلماء » يديرون عددا كبيرا من المدارس ، بينما أنشأت « أتباع محمد » شبكة مؤثرة من مدارس الأطفال ، والمدارس الشاملة والكليات والجامعات ، وكذلك الملاجىء والمستشفيات . وكانت « نهضة العلماء » دائما هى الأكثر استقامة والأكثر أصولية ، بينما لم تكن « أتباع محمد » أكثر من حركة إصلاحية . مع أن الاختلاف كان واضحا منذ نشأة الجمعيتين ، إلا أن التطورات الحديثة جعلت الفروق بينهما يشوبها بعض الضباب ، ففى السنوات الأولى لقيام جمعية « أتباع محمد » كانت متأثرة بفكرة

الاختلافات بينهما قد ضاقت فى السنوات الأخيرة ، و لم يبق سوى القليل من الشعار وأن إحداهما تمثل الجناح الأصولى الإسلامى ، وأن الثانية تمثل الجناح الإصلاحى الإسلامى فى إندونيسيا . فكلتاهما الآن جزء من الاتجاه الإسلامى السائد فى إندونيسيا .

الأحزاب السياسية والإسلامية

فى الانتخابات العامة التى أجريت عام (١٩٥٥) ، اشتركت أربعة أحزاب إسلامية وهذه الانتخابات هى الوحيدة فى تاريخ إندونيسيا التى تمت بحرية وفى إطار ديمقراطى . ورغم أن المسلمين يشكلون حوالى (٩٠ ٪) من سكان إندونيسيا ، فقد حصلت الأحزاب الإسلامية الأربعة المشتركة فى الانتخابات ، على أقل من نصف الأصوات .

ولم يؤيد المسلمون (الأبانجان Abangan – المسلمون بالاسم فقط) أيا من الأحزاب الإسلامية فى الوقت الذى أيدوا فيه الأحزاب القومية والشيوعية .

ومعظم أصوات المسلمين تقاسمها حزبا (ماسيومى Masyumi) و (نهضة العلماء) . فحصل حزب (ماسيومى) على (٥٧ مقعدا من ٢٦٠) فى البرلمان . بينما حصل (نهضة العلماء) على (٤٥) مقعدا . وكان تركيز الأصوات التى حصل عليها (نهضة العلماء) فى وسط وشرق (جاوة) ، فقد أثبت حزب (ماسيومى) أنه يتمتع بأغلبية شعبية . وحصل أيضا على تأييد « أتباع محمد » فى وسط « جاوة » وحصل على تأييد معقول فى غرب « جاوة » وانتشر تأييده عبر الجزر الأخرى .

و(ماسيومى) كان عضوا رائدا فى معظم الحكومات الائتلافية التى شكلت منذ عام (١٩٤٨) ، وبعد ذلك أيضا ، وحصل على رئاسة الوزارة عدة مرات . ورغم ازدياد قوته بعد انتخابات (١٩٥٥) ، فقد تدهور مركزه بعد ذلك ، وقد اشترك هذا الحزب عن قرب فى المقاومة الإقليمية التى قامت بها « دار الإسلام » . هذه المقاومة التى صممت الحكومة المركزية والجيش على سحقها . وقد اتخذ أيضا

موقفا حازما تجاه تعاون الرئيس « سوكارنو » مع الحزب الشيوعى الإندونيسى ، وكان ابتعاده الكامل عن القوات المسيطرة فى الوسط سببا فى اشتراكه مع الحركات الثورية فى (سومطرة) ، وشمال (سولاويزى Sulawesi) . وقد انضم عدد من القادة البارزين لحزب (ماسيومى) إلى الحكومة الثورية التى أقيمت فى غرب « سومطرة » فى أوائل عام (١٩٥٨) . وكان هذا التمرد هو الذى دفع رئيس أركان الجيش الجنرال (ناستيون Nasution) أن يضرب بصرامة فروع حزب (ماسيومى) فى كل الأقاليم الثائرة عام (١٩٥٨) ، ثم حظر سوكارنو نشاط الحزب بعد ذلك بعامين .

وضغط (سوكارنو وناستيون Nasutien) بشدة لإقامة النظام الشمولى وفرضوا بالديكتاتورية دستور (١٩٤٥) ، واتحدت الأحزاب السياسية الثلاثة معه وهى : الحزب القومى ، والحزب الشيوعى ، ونهضة العلماء . وقد استبعد حزب (ماسيومى) من هذا التآلف وترك ليناضل وحده ضد المبادىء غير الديمقراطية ، والتى ترفع شعار الديمقراطية الموجهة .

نهضة العلماء تحت ظل الديمقراطية الموجهة والنظام الجديد

على عكس قادة (ماسيومى) ذوى الجرأة والتحدى ، كان قادة نهضة العلماء النشطون فى السياسة القومية فى أثناء فترة الديمقراطية الموجهة ، راغبين فى التعاون مع « سوكارنو » والجيش . وكان (إدهام تشاليد) – قائد (نهضة العلماء) والشخصية البارزة فى الحزب – يلعب دورا رئيسيا فى السياسة لمدة أكثر من ثلاثين عاما ، فى أثناء حكم « سوكارنو » ، وفى ظل ديكتاتورية « سوهارتو » العسكرية . أما فى عام (١٩٨٣) ، فقد كانت (نهضة العلماء) فى طريقها لإنهاء دورها السياسى ، وبدأ نجم (إدهام) فى الذبول .

وقد استفادت نهضة العلماء كثيرا من تعاونها مع حكومة الديمقراطية الموجهة ، فقد أحكمت سيطرتها على وزارة الشئون الدينية ، وكذلك أخذت حق إعطاء السفن والطائرات التراخيص للسفر إلى مكة للحج ، وهو مشروع مربح . وابتعد المدرس الدينى المحلى (كياى) عن مكائد السياسة رغم أن هذا المدرس هو العمود الفقرى

لنهضة العلماء . فقد اكتفوا بأن قادتهم تمكنوا من حماية النشاط الدينى المحلى من تدخل السلطات السياسية والعسكرية المركزية . ولكن رغم أن نهضة العلماء كانت جزءا من اتحاد ناساكون (Nasakon) مع الحزب الشيوعى فى « جاكارتا » ، فإن بعض المصالح الاجتماعية أدخلته فى صراع مع اليسار فى الريف فكثير من قادة (نهضة العلماء) كانوا من أصحاب الأرض الذين يقاومون قوانين الإصلاح الزراعى ، التى تقدم بها « سوكارنو » . وبذلت جهود من جانب منظمة الفلاحين من الشيوعيين السابقين لتنظيم حملة من أجل تنفيذ الإصلاح الزراعى ، مما فتح باب الصراع بين نهضة العلماء واليسار . وكانت منظمة الشباب السابقة (Ansor) تجهز نفسها لاستخدام العنف ضد الفلاحين المنظمين وقادتهم ، وهذا أيضا من أجل قانون الإصلاح الزراعى . حدث هذا قبل أن يتولى « سوهارتو » السلطة بزمن طويل . وجاءت أحداث أكتوبر (١٩٦٥) . ووجه سوهارتو اللوم إلى الحزب الشيوعى عن محاولة انقلاب مزعومة . ثم شن حملة نفى وإبادة ضد اليسار . وكانت عصابات (الآنسور Anasor) – منظمة الشباب السابقة – فى مقدمة من اشترك مع قوات الجيش فى قتل الشيوعيين المتهمين وعائلاتهم . أما دور (نهضة العلماء) فى هذه المذبحة التى قتل فيها ما يقدر بمليون شخص ، فقد كان دورا ناقدا للأمور ، حدث هذا بعد تولى (سوهارنو) الحكم عام (١٩٦٥) م . وتوقعت (نهضة العلماء) أن تجنى محصولا وفيرا من جراء تأييدها لاستيلاء الجيش على السلطة ، ولكن هذا لم يحدث . فبعد تولى الجيش للأمور ، حلت المؤسسات العسكرية محل قادة (نهضة العلماء) فى كثير من الوظائف التى كانوا يقومون عليها . وقد سمح لها بالاستمرار فى نشاطها مثل بقية الأحزاب ، بعد أن انهار الحزب الشيوعى . وبالتدريج بدأت (نهضة العلماء) تفقد وجودها السياسى .

ورغم هذا فقد حصلت فى انتخابات (١٩٧١) على نفس التأييد الذى حصلت عليه فى انتخابات (١٩٥٥) ، وقد اختفى تماما دور الأحزاب فى البرلمان وفى الحكم المحلى والمركزى خلف العسكريين وحزبهم (جولونجان كاريا Golngan Karya) ، أو الفصائل التنفيذية ، وتسمى أيضا (جولكار Golkar) .

حزب ماسيومى The Masyumi

كان من الممكن أن نتوقع أن معارضة (ماسيومى) لسوكارنو سوف تكسبه إعجاب خلفائه . ولكن الأمر لم يكن كذلك . فحزب (نهضة العلماء) الذى كان مَرِناً مع « سوكارنو » . كان مقبولا من (سوهارنو) أكثر من (ماسيومى) ، وهو الحزب الذى تحدى (سوكارنو) لذلك عندما تحرك قادة (ماسيومى) فى أواخر (الستينيات) لتأسيس حزب لهم وضع (سوهارتو) أمامهم العقبات فى كل خطوة . والحزب الذى اقترحوه هو (حزب مسلمى إندونيسيا) أو (بارموزى Parmosi) . واعترفت الحكومة فى النهاية بالحزب ، على شرط ألا يشغل أعضاؤه مناصب سياسية ، وهكذا نجح النظام فى تحويل حزب (ماسيومى) حديث الولادة إلى جثة هامدة .

وقبل أية انتخابات عامة ، تفحص المخابرات العسكرية كل المرشحين ، وترفض منهم أولئك الذين تعتبرهم أقل ولاء للنظام .

وحيث إن معظم مرشحى (بارموزى Parmosi) اعتبروا متعاطفين مع (ماسيومى) ، فقد كان هذا الحزب هوالذى قاسى كثيرا من فحص المخابرات . فتقريبا رفض (٧٥ ٪) من مرشحيه .

ومن ناحية أخرى فإن حزب (نهضة العلماء) لم يرفض من مرشحيه إلا النزر اليسير ، وربما أقل مما يفقده الحزب العسكرى (جولكار Golkar) وقد أبدى (بارموزى Parmosi) نجاحا بسيطا فى انتخابات (١٩٧١) . والذى حدث أن عناصر من المخابرات العسكرية تسللت إلى لجنته المركزية ، وكانت سببا فى تدمير ما بقى من منظمات إسلامية سياسية بعد ذلك .

وفى عام (١٩٧٣) أجبر « سوهارتو » الأحزاب الإسلامية على أن تندمج فى اتحاد واحد ، أطلق عليه (حزب التنمية الاتحادى P. P.P ، وعلى عكس ما توقعه النظام ، فقد كان هذا الاتحاد منبرا إسلاميا أكثر تأثيرا من أعضائه الأربعة ، وتمكن من الحصول فى انتخابات (١٩٧٧) على مقاعد أكثر قليلا مما حصلت عليه

الأحزاب الأربعة فى انتخابات (١٩٧١) . وعلى عكس التوقعات ، فإن اتجاه الأحزاب الإسلامية العام ، قد أظهر مرونة رغم أن كل مكاسبه السياسية لم تعزز دوره فى البرلمان ، دع جانبا دوره فى إدارة شئون البلد . وفى السبعينيات احتلت (نهضة العلماء) (وكانت هى الحزب الأكثر عددا فى حزب التنمية الاتحادى P. P) أكثر من ٦٠ ٪ من مقاعد البرلمان المخصصة للحزب كله .

وقد أظهر (الحزب الإسلامى) عضلاته فى معارضة مشروع قانون الزواج الذى قدمه النظام عام (١٩٧٣) . وكان مشروع القانون يهدف إلى عقد الزواج طبقا للنظم العلمانية ، مما اعتبره الحزب خطوة من جانب الحكومة ؛ لإبعاد الإسلام عن الحياة اليومية . وكانت هذه نقطة تجمعت حولها الأحزاب الإسلامية فى مواجهة الحكومة ، وكان هذا أول صدام بين المسلمين والعسكريين منذ تولى « سوهارتو » الحكم . والنقطة الجوهرية والأكثر أهمية أن النظام العسكرى أصر على أن يتخذ البرلمان كل قراراته بالإجماع ، ولم يمكن الأحزاب من عرض معارضتها لمشروع القانون . وترتب على هذا أن المسلمين – وخاصة المنظمات الشبابية – نقلوا معارضتهم إلى الشارع ، وتمكنوا من احتلال مبنى البرلمان عدة ساعات . ولاحتواء الأزمة ، عدل القانون تعديلا جذريا . وكان هذا التنازل نقطة تحول فى موقف قطاعات عريضة من المجتمع الإسلامى ناحية الحكومة العسكرية . وحدثت متاعب أخرى فى أثناء حركة المعارضة الطلابية سنة (١٩٧٤ – ١٩٧٨) ، لعب المسلمون فيها دورا نشيطا .

ولكن معارضة الحكومة لم تكن موضع إجماع المسلمين ككل . فقد كان قادة حزب التنمية الاتحادى (P. P. P) يفعلون مثلما فعل (إدهام تشاليد) زعيم (نهضة العلماء) . كانوا متعاونين مع السلطات العسكرية . وكان هناك تعاون وثيق بينهم وبين العسكريين الذين عينهم الجيش للسيطرة على (بارموزى Parmosi) ، والذين حصلوا على مراكز كبيرة فى حزب التنمية الاتحادى ، رغم أن تأييدهم كان ضعيفا ، وقد أمدتهم الدولة بإمكانات مادية جعلتهم فى وضع يستطيعون به شراء ولاء المدرس الإسلامى المحلى (الكياى) . ثم تعقدت الأمور أكثر عندما استطاع العسكريون – من خلال (الجولكار Golkar) – أن يخطوا خطوة لجذب علماء

المسلمين إلى حزب الجيش . واستطاع (الجولكار) أن يكون قاعدته الإسلامية الخاصة ، وهى منظمة أطلق عليها اسم (جولى Guppi) ومعناها « اتحاد تطوير التعليم الإسلامى » ، وفى محاولة لاحتواء تأكيد المسلمين لذاتيتهم خاض (الجولكار) انتخابات (١٩٧٧) مبرزا صورة (السانترى Santri) إلى جانب (أبانجون abangon) ، وتم انتخاب كثير من العلماء فى هذه الانتخابات ، وارسل عدد من الموظفين إلى مكة للحصول على لقب (حاج) على نفقة الحكومة . وقدمت مساعدات مالية كبيرة للمساجد ومدارس (البزانترن) ، وذلك لتحسين المبانى ورفع مستوى المسلمين الأعضاء فى (الجولكار) . وقد ساهم ضباط الجيش المحليون ببعض المبالغ لإقامة مساجد جديدة ، وذلك لخلق علاقات حسنة مع المسلمين . واتخذت الحكومة دورا أكثر إيجابية فى المؤتمرات الإسلامية الدولية المختلفة ، مغتصبين حق تمثيل المسلمين فى الخارج ، والذى كان فيما مضى مقصورا على « أتباع محمد » و « نهضة العلماء » .

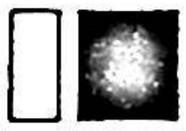

استمالة النظام لحزب التنمية الاتحادى (P . P. P)

نتيجة للتقدم الذى أحرزه حزب التنمية الاتحادى فى انتخابات(١٩٧٧) ، اقتنع النظام بأن سياسته لشل المنظمات الإسلامية السياسية عن طريق اندماجها سياسة غير فعالة ؛ لذلك قرر أن يعيد صياغة حزب التنمية الاتحادى بصورة تجعله أداة مطيعة . فالنظام يفضل الاحتفاظ بعدد صغير من الأحزاب – باستثناء الحزب الشيوعى – ليعطى ديكتاتوريته مظهر الديمقراطية المتعددة الأحزاب . فضلا عن أن هذه الأحزاب لن تحصل على أكثر من دور هامشى ، ومطالبة دائما بإظهار التأييد الكامل للنظام . وبعد انتخابات (١٩٧٧) كانت الاستراتيجية العامة تدعو إلى :

– تدخل مكثف فى شئون الأحزاب .

– تسلل العملاء إلى الأحزاب ليشغلوا مراكز القيادة عن طريق الرشوة ، وإغراء المجموعات بوسائل غير مشروعة ، وذلك للتأكد من أن الذين سبق انشقاقهم على النظام قد انضبطوا .

هذه المكائد كان من السهل تدبيرها بعد أن أجبرت الأحزاب على الاندماج . وفى الوقت الذى أدمجت فيه الأحزاب الإسلامية فى (حزب التنمية الاتحادى P.P. P) ، فقد طلب أيضا من الأحزاب القومية والمسيحية أن تندمج معا ، وكان (الحزب الديمقراطى الإندونيسى PDI).واستسلمت هذه الأحزاب بسرعة لاقتراح الحكومة المخادع ، ولم يعد لها بعد ذلك أية أهمية . أما (حزب التنمية الاتحادى) فقد كان وضعه مختلفا ، فشخصيته كانت متميزة ،وأول الأمر بدا أنه أكثر صعوبة من أن تستميله الحكومة . ولم تتمكن الحكومة من إضعاف هذا الحزب تماما إلا فى سنة (١٩٨٤) . وفى أواخر السبعينيات تجمعت بعض المواقف لتضعف

من التماسك الداخلى (لحزب التنمية الاتحادى) . وقد عارض القادة السياسيون لنهضة العلماء مشروع قانون للجمعية الاستشارية الشعبية – وهى الغرفة التشريعية العليا – يقدم برنامجا محكما لوجهة نظر جديدة ، تريد أن تفرض أيديولوجية جديدة تسمى – بانكازيلا Pancasila – بحيث تكون هى الايديولوجية الوحيدة للشعب كله [1] – وكان هناك قلق متزايد بين (الكياى Kiai) بخصوص (سوهارتو) الذى بلغ الإعجاب به مبلغ العبادة ، مثل تعيينه أبا للتنمية ، وانتخابه للرئاسة لفترة ثالثة . كانت هذه الصراعات تجيش فى النفوس ، ولكن الأزمة بلغت حدتها عندما حاول (بارموزى parmosi) – وهو يشكل جزءا من (حزب التنمية الاتحادى P. P) الذى سمى فيما بعد « مسلمى إندونيسيا » – أن يضع قائمة مرشحى (حزب التنمية الاتحادى) فى انتخابات (١٩٨٢) ، دون أن يشرك أحدا فى هذه الاختيارات . وكان الهدف هو استبعاد مرشحى « نهضة العلماء » المزعجين ، وحجب أى فرصة أمامهم فى دخول البرلمان . ولم تصل محاولة « نهضة العلماء » لنقض هذا القرار إلى أى نتيجة .

ووسط الإحباط المتزايد بين أعضاء « نهضة العلماء » برزت فكرة ابتعاد الحزب عن الحياة السياسية والانسحاب من (حزب التنمية الاتحادى) ، والعودة إلى جذوره الأولى عام (١٩٢٦) . وكان (كياى عبدالرحمن واحد Abdurrochaman wahid) يقود الجناح الذى يؤيد الانسحاب . وهو حفيد مؤسس الجماعة ، وخريج إحدى المدارس الإسلامية التى تحظى بالاحترام . ولكن سياسيى الحزب فى (جاكارتا) برئاسة (إدهام تشاليد) قاوموا فكرة الانسحاب . وفى ذروة هذا الصراع أصدرت الحكومة مشروع قانون يلزم كل المنظمات السياسية والاجتماعية ، أن تتبع برنامج (بانكازيلا Pancasila – الأيديولوجية الموحدة للشعب كله – عندما تريد أن تضع أيديولوجيتها الخاصة . هذا المشروع الذى تحول عام (١٩٨٥) إلى قانون أدخل المسلمين من جديد فى صراع مع النظام .

---

(١) البانكازيلا Pancasila أو المبادىء الخمسة هى : الإيمان بالله الواحد ، والقومية الإندونيسية ، والإنسانية ، والديمقراطية من خلال الإجماع ، والعدالة الاجتماعية .

بعد شهور من المنافسة فى داخل « نهضة العلماء » ، كان واضحا فى نهاية عام (١٩٨٣) أن دعوة (عبدالرحمن واحد) للعودة إلى الجذور الأولى قد كسبت الجولة . ولكن انسحاب (نهضة العلماء) السياسى لم ينتج عنه تحلل الحزب من تعاونه مع النظام الحاكم . على العكس من ذلك فإن جناح (عبدالرحمن واحد) حاول التقرب من (سوهارنو) ؛ كى يوافق على مؤتمر قومى ، يتحدى به (عبد الرحمن) مؤتمرا آخر خطط له (إدهام تشاليد) . وقد كان واضحا أمام « سوهارتو » ميزة التحالف مع (الكياى) الذين يتمتعون بتأييد محلى كبير ، وهذا أفضل من أن يقف بجانب قاعدة « جاكارتا » السياسية المحيطة بـ (إدهام تشاليد) . وهؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم ، وبعض الذين لا هَمَّ لهم إلا رفع بعض أصوات جوفاء لنقد النظام .

إن بعث (عبدالرحمن واحد) لنهضة العلماء مرة ثانية لم يشعره بوخز الضمير لقبوله (بانكازيلا Pancasila)كمبدأ له . وهكذا قبل أقصى تنازل يتطلبه منه النظام . ودون أن يعوق (نهضة العلماء) انتماؤها لـ(حزب التنمية الاتحادى) ، فقد استطاعوا إقامة علاقات مباشرة مع قيادة الدولة . وأصبح (الكياى عبدالرحمن) زائرا منتظما للقصر الجمهورى ؛ ليقابل الرئيس « سوهارتو » ، وزائرا منتظما أيضا لقيادة القوات المسلحة ؛ لمقابلة الجنرال (موردانى Murdani) رئيس الأركان . ولتبتعد (نهضة العلماء) عن السياسة ، فقد أصبحت أداة مطيعة فى أيدى النظام ، -وأصبح المسلمون يخدمون أهداف الحكومة السياسية .

أما حزب التنمية الاتحادى (P.P.P) بدون (نهضة العلماء) فلم يكن إلا بالونة فارغة ، ثم تمزق إلى قصاصات نتيجة المنافسة الداخلية . وبقبولهم متطلبات المبدأ الوحيد (بانكازيلا) فقد دخلوا انتخابات (١٩٨٧) فى نفس حالة الضعف التى كان فيها (الحزب الديمقراطى الإندونيسى) (PDI) . ولم يعد أحد يعتبر أن (حزب التنمية الاتحادى P.P.P) يمثل الروح السياسية للإسلام . وقد طلب من أعضاء (نهضة العلماء) أن ينسحبوا من (حزب التنمية الاتحادى) لذلك عندما أرادوا التصويت فى الانتخابات ، ولم يكن مهما أى حزب يعطونه أصواتهم ، وهكذا تبين لنهضة العلماء أنه لم يعد هناك حزب سياسى يمثل الإسلام فى إندونيسيا .

وبينما فقد (حزب التنمية الاتحادى) كل مظاهره الإسلامية ، فلم يعد يعتبر منظمة إسلامية . استطاع (الجولكار Golcar) – حزب الجيش – بنشاط شديد أن يصبح هو صوت الإسلام فى إندونيسيا ، وللحق نقول : إن المسلمين بين صفوفه كانوا أكثر منهم فى أى حزب آخر .

وعندما سيطر نائب رئيس حزب (الجولكار) على (بيليتا Pelita) – صحيفة حزب التنمية الاتحادى – فقد أكد على هذه الحقيقة .. لقد توقف الآن تماما التمثيل الحقيقى للمسلمين فى التيار السياسى العام .

تدهور المصالح الاقتصادية الإسلامية :

وفى وسط شعور المسلمين بالاستياء ، وجدوا فشلا عميقا فى مشروعاتهم التجارية والصناعية ، وبدأت ثرواتهم فى التدهور منذ إعلان الجمهورية . وكانت ثرواتهم قد دعمت فى العشرين سنة الأخيرة وذلك لأسباب تاريخية . أما سبب هذا الاستياء فهو دائما افتراض السلالية أو العرقية ، إنه عداؤهم للصينيين .

فمنذ القرن التاسع عشر ، انهمك المسلمون فى الأعمال التجارية البسيطة ، وإنتاج السلع ، وإقراض النقود للفلاحين . ولكنهم كانوا ينافسون المشروعات الصينية الأكثر قوة والأكثر كفاءة .

وكانت أول منظمة سياسية أسسها المسلمون هى (اتحاد التجار المسلمين) فى عام (١٩٠٩) ثم « الاتحاد الإسلامى » فى سنة (١٩١٢) . وكان أحد أهداف هاتين المنظمتين هو مواجهة المنافسة الصينية ، وفى أثناء السنوات الأولى للجمهورية ؛ كانت المشروعات الوطنية – أو المشروعات غير الصينية – هى محور سياسة الحكومة الخاصة وذلك لتعزيز مركزهم فى مواجهة الصينيين . ولكن المناخ الاقتصادى العام ، وبالذت ارتفاع نسبة التضخم لم يكن يؤدى إلى النمو ، وأشهر هذه السياسات هى (سياسة بنتنج Benteng) من عام (١٩٥٠ – ١٩٥٨) ، وكانت تهدف إلى تشجيع المستوردين الوطنيين بإعطائهم رخص استيراد خاصة ، وذلك بالنسبة للشركات التى لا يساهم فيها رأس المال الصينى . ولكن سرعان ما تحولت هذه السياسة إلى اتجار غير مشروع . فالأحزاب السياسية ذات التمثيل القوى فى الحكومة

تصدر تراخيص للمقربين من عملائها ، وهؤلاء يعيدون بيعها لمصدرين آخرين ، وعندما ألغيت (سياسة بنتنج Benteng) سنة (١٩٥٨) ، لم تكن الصناعات والمشروعات الوطنية أفضل مما كانت . ولم تتمكن الديمقراطية الموجهة ، التى كانت تصر على الاقتصاد الذى توجهه الدولة ، من إعطائهم أى تشجيع .

وبإقامة النظام الجديد ، فقد توقع السياسيون – الذين عارضواسياسة الدولة الاقتصادية فى ظل الديمقراطية الموجهة ، وهؤلاء غالبا ماكانوا ينتسبون إلى (ماسيومى) – تحولا من عهد سيطرة الدولة إلى عهد المشروعات الحرة . وقد حدث هذا فى حدود معينة ، وفى نفس الوقت فتحت أبواب الاقتصاد الإندونيسى أمام الاستثمارات الأجنبية ، بينما استخدمت المساعدات الأجنبية لغمر السوق بالسلع الاستهلاكية المستوردة . وأكثر من هذا فقد عزز الجنرالات والعسكريون الذين يديرون الدولة ، التحالف مع رجال الأعمال الصينيين . هذا التحالف الذى تم فى أيام الديمقراطية الموجهة . وقد فعلوا هذا ليستخدموه كمصدر لموارد الدولة ، ولخلق مشروعات ذات منفعة خاصة لهم .

وقد تلقت الشركات الوطنية ضربة أكبر ، فهى غير قادرة على المنافسة مع البضائع الاستهلاكية المستوردة ذات المستوى العالى ، فضلا عن نقص التسهيلات والائتمان من بنوك الدولة . وكانت حركة المعارضة التى تصدرها الطلاب والمثقفون فى عامى (١٩٧٣ و ١٩٧٤) فى إحدى نواحيها مظهرا للفشل الذى مُنِىَ به مجتمع رجال الأعمال الوطنيين . كان أحد قادة (ماسيومى) السابقين (سيافرودين Syafruddin Prawiranegara) – الذى كان وزيرا للمالية ومحافظا للبنك المركزى – واحدا من أبرز من انتقدوا سياسة الحكومة الاقتصادية فى أوائل السبعينيات واستجابت حكومة « سوهارتو » للانقلاب السياسى الذى نتج عن حركة المعارضة عام (١٩٧٤) ، فاتخذ خطوات لحماية مصالح رجال الأعمال الوطنيين . ثم تبين أن الذى استفاد من هذه الخطوات من رجال الأعمال الوطنيين أولئك المقربون من الجيش ومؤسساته .

وفى ظل النظام الجديد ، استطاعت عائلات قليلة أن تبنى مصالح واسعة فى

سياسى فلم تشترك فى (حزب التنمية الاتحادى P .p.p) . وحافظت على استقلالها ، وصمدت دائما أمام فكرة التعاون مع النظام . وفى أثناء السبعينيات أظهروا مهارة شديدة فى استخدام حريتهم النسبية فى الحرم الجامعى ؛ لتنظيم الطلاب فى معارضتهم تحت مظلة المجالس الطلابية . وكثير من المسلمين البارزين المتعلمين الشبان كانوا قادة فى الاتحاد أو من النشطين فيه . وقد أنجب الاتحاد أيضا عددا من الذين تعاونوا مع النظام ، مثل عبدالغفار Abdul Gafur وزير شئون الشباب ، وكذلك (أكبر تانجونج Akbar Tanjung) وهو نائب رئيس حزب الجولكار (Golkar) .

من بين كل المنظمات الإسلامية، كان (اتحاد الطلاب H.M.I) هو الوحيد الذى قاوم بشدة الضغط لإجباره أن يتخذ (البانكازيلا Pancasila) باعتباره الأيديولوجية الوحيدة له . وفى مناسبات عديدة بعد مؤتمر اتحاد الطلاب القومى عام (١٩٨٣) ، رفض الاتحاد كلية متطلبات الأيديولوجية الوحيدة بالرغم من تهديدات (عبدالغفار Abdul Gafur) رئيس الفرع السابق فى « جاكارتا » . ولكن الضغط والتهديد أجبرا – فى النهاية – كثيرا من الفروع على الخضوع والاستسلام ، وصمدت فروع أخرى أمام الضغط فقط ؛ ليتم استبدالها بفروع جديدة أكثر قابلية للطاعة . وهكذا فإن كثيرا من الفروع الإقليمية قد استخدم معها كثير من أساليب المكر والدهاء لاستمالتها . حتى أنهم عندما عقدوا مؤتمرهم فى عام (١٩٨٦) فإن تبنى (اتحاد الطلاب) للأيديولوجية الوحيدة كان نتيجة معروفة مقدما . وقبل هذا المؤتمر بوقت قصير أعلن الجنرال (موردانى Murdani) – قائد القوات المسلحة « أن أى منظمة ترفض (البانكازيلا Pancasila) ، فلتحمل حقائبها وترحل من البلاد » .

ورغم هذا فإن فروعا أخرى فى جامعات مدن كثيرة انشقت على الاتحاد ، ولم يقيموا وزنا للمؤتمر ، وأسسوا منظمة « مجلس إنقاذ المنظمة » وادعو أنه يمثل حوالى (٢٣) ألف عضو .

حركية قاعدة المسجد والتجمعات الدينية

الحركية الإسلامية الجديدة قامت راسخة فى المساجد وفى مجموعة متنوعة من

التجمعات الدينية ، عرفت باسم(بنجاجيان Pengajian) . وهذا التعبير يطلق على تجمعات دينية من أنواع مختلفة . لقاءات لتلاوة القرآن ، اجتماعات صغيرة فى المنازل ، وفى المساجد وفى الأماكن العامة . ويوجد عدد كبير من الوعاظ المتجولين يعرفون باسم (المبلغ Muballigh) – الواعظ – ومهمته أن يجذب أعدادا ضخمة من الناس إلى الاجتماعات التى تعقد فى المساجد أو بالقرب منها ، وذلك فى أنحاء كثيرة من الدولة . ومعظم هؤلاء « المبلغين » من ذوى الاحترام الذين لا يخطر لهم أبدا أن يتطرقوا إلى المسائل السياسية والاجتماعية الحساسة ، مما يشعل الحماس فى نفوس مستمعيهم .وقد ازدادت شعبية هؤلاء « المبلغين » عندما انهار نشاط الأحزاب السياسية والمسجد يختلف عن الكنيسة . فالكنيسة جزء من الكنيسة القومية أو الإقليمية ، أما المسجد فمؤسسة منفصلة . ونتج عن هذا أن أصبح نشاطه محليا وفى غير حاجة إلى تنسيق لاعلى المستوى الإقليمى ، ولا على المستوى القومى . ويسيطر على المساجد اليوم الحركيون الشباب ، الذين حلوا محل موظفى المساجد الرسمية البيروقراطيين فى إقامة الشعائر فى المسجد . وهذه الإدارة الشابة غالبا ما كانت تسمى « لجان التنسيق الشابة فى المساجد » ويوجد كثير من هذه المساجد التى قادها الحركيون الشباب حول « جاكارتا » ، حتى كونوا ما يعرف باسم « الحزام الأخضر » (اللون الأخضر هو اللون الذى يرتبط بالإسلام) وهو المكان الذى انصب نقد الحكومة عليه .

ولم تغفل هذه الحركية الجديدة أن تعد مناهج تعليمية دينية ، تؤدى فى المسجد وفى المجتمع . وكذلك القيام بمناقشات سياسية وطبع الدوريات والكتيبات المتحمسة . وفى الحرم الجامعى يتركز كثير من الحركيين الطلاب حول مسجد الطلبة .

التحرك لسحق الحركية الجديدة :

بدأ النظام فى تنفيذ مجموعة من الخطوات تهدف إلى تحطيم الحركية الجديدة . ولقد اختار « سوهارتو » والذين يعملون معه نفس الاختيار الذى اختاره الاستعمار الهولندى بالنسبة للإسلام . فالاستعمار الهولندى يرى أنه يجب ترك الإسلام فى طريقه

بل ويجب تشجيعه أيضا ، مادام المسلمون يشتغلون بالشئون الدينية فقط . أما الآن وقد بدأ المسلمون ينظمون أنفسهم سياسيا ، فلابد من اتخاذ إجراءات صارمة .

فقبل انتخابات (١٩٧٧) بقليل ، كان يوجد ما يبرر ثقة (حزب التنمية الاتحادى P.P.P) بنفسه . فتآمر الجنرالات فيما بينهم ووضعوا خطتين محكمتين . كانت الأولى تقضى بإبراز صورة (الجولكار Golkar) باعتباره جبهة إسلامية . ودفعوا الرشاوى للعلماء ؛ لكى ينضموا إليه ، وعهد بتنفيذ هذه الخطة إلى الجنرال (أمير مورتونو Amir Murtono) الشخصية البارزة فى الجولكار . أما الخطة الثانية فعهد بها إلى القائد الجديد لجهاز المخابرات الجنرال (على مورتوبو Ali Murtopo) حيث كان واجبه أن يشوه ويجرم كل النشاط الإسلامى .

واستمرت كلتا السياستين حتى يومنا هذا . وعندما أصبح (حزب التنمية الاتحادى) ضعيفا عاجزا ، أصبح هدفهم الرئيسى هو الجماعات المستقلة الصغيرة التى بدأت فى الظهور .

وكانت أول عملية لـ (على مورتوبو Ali Murtopo) تتضمن عددا من الحركيين السابقين فى حركة (دار الإسلام) ، ومازالو تحت رقابة الجيش بعد اعتقالهم فى أوائل الستينيات فقبل الانتخابات بشهر ، فى يونيو (١٩٧٧) ، أعلن (الأدميرال سودومو Admiral Sudomo) – قائد فرقة الأمن الخاصة – أن حوالى سبعمائة شخص أعضاء فى منظمة تسمى (فرقة الجهاد) ، قد قبض عليهم فى (آسه) شمال سومطرة وفى (ريو) جنوب سومطرة وفى « لامبانج » فى « جاكارتا » وفى وسط وغرب وشرق « جاوة » . وجميع المقبوض عليهم قد تحولوا أنصارا (لدار الإسلام) . وعندما حوكموا بعد عدة سنوات جادل بعضهم بيأس قائلين : إنهم يعملون لحساب المخابرات فى عمليات خاصة . ولكن الجنرال (على مورتوبو Ali Murtopo) أنكر وجود مثل هذه الفرقة فى المخابرات ، وفى الواقع كان الغرض الرئيسى (لفرقة الجهاد) ، هو ربط النشاط الإسلامى فى أذهان الناس بالنشاط الإرهابى ، وذلك لإشاعة الخوف فى المجتمع الإسلامى ككل .

كانت مثل هذه العملية التى قامت بها المخابرات ، هى كل وسائل نظام

« سوهارتو » . وكان الإعلان عن المؤامرات الإرهابية المزعومة يحدد وقته ، بحيث يصادف حدثا من الأحداث السياسية الهامة ، مثل الانتخابات العامة ، أو انتخابات رئيس الجمهورية ، أو تمرير قانون حساس على البرلمان ، حيث يزداد التوتر السياسى فى هذه الأحداث . والمجموعات الإسلامية المتهمة فى أعمال الإرهاب غالبا ما يظهر بعد ذلك أنها مدسوسة عن طريق العملاء . وكان القضاء دائما يعوق محاولات الدفاع فى فحص وتحقيق مثل هذه الأمور .

وهناك سلسلة طويلة من الأعمال الإرهابية ، التى لم تشرح واحدة منها شرحا مرضيا ، ولكنها كانت تقود فى النهاية إلى المحاكمة ، ثم إدانة الحركيين المسلمين . وقد أذيعت تفاصيل عن مؤامرة إرهابية مزعومة قبل انعقاد (المجلس التشريعى الأعلى M.R.R) بأيام قليلة ، عام (١٩٧٨) ، عندما اتخذ النظام أول إجراء حاسم تجاه إجبار الأمة على قبول (البانكازيلا) باعتباره أيديولوجية موحدة . وفى أوائل الثمانينيات وصفت مجموعتان مسلمتان بأنهما طائفتان متطرفتان ، واتهمتا بعنف بالتورط فى أعمال إرهابية .وهناك من يسمى بـ (وارمان ترور جانج Warman Terror Gang) الذى قيل عنه : إنه تورط فى عدة عمليات قتل ، ولكن شيئا لم يثبت صحته ؛ لأن (وارمان) قد قتل بواسطة القوات التى داهمت مخبأه للقبض عليه عام (١٩٨١) . وفى عام (١٩٨٢) ، قبض على قادة مجموعة من المصلين الذين قيل عنهم : إنهم متطرفون يقودهم (عمران بن محمد زين Imran bin Muhammed Zein) ، ووجهت لهم تهمة الهجوم على أحد مراكز البوليس فى (سيسندو Cicendo) غرب « جاوة » وقتل ثلاثة من الضباط ، ثم خطف طائرة مدنية فى مارس من نفس العام .ولم يتم التحقيق فى حادث الاختطاف ؛ لأن كل المختطفين قد أطلق عليهم الرصاص . خمسة منهم عند اقتحام الطائرة والسادس فى أثناء الاعتقال .

وقد اتضح فى أثناء المحاكمة أن مجموعة (عمران) قد دست على المسلمين بواسطة جهاز المخابرات ، ولكن هذه النقطة لم يحقق فيها . وكانت الاتهامات ضد (وارمان) و (عمران) قد وصلت ذروتها بمناسبة انتخابات (١٩٨٢) .

وقبل انتخاب الرئيس سوهارتو لمدة رابعة فى مارس (١٩٨٣) ، كان قادة المسلمين فى شرق (جاوة) هدفا للموت الجماعى فى حملة للجيش ، استمرت عدة أشهر قتل فيها المئات . وانتهى التحقيق فى حوادث القتل هذه إلى لا شيء ؛ لأن قادة المسلمين فى هذه المنطقة كانوا خائفين أن يفشوا ما يعرفونه عن الضحايا وعن المجرمين الذين قتلوهم .

وكان الوعاظ المسلمون دائما هدفا لإدخال الرعب عليهم ، وصدرت لهم تعليمات بتقديم خطبهم مكتوبة مقدما إلى السلطات العسكرية المحلية ، وفى بعض الحالات كان الوعاظ يوضعون فى القائمة السوداء ، وترسل تحذيرات إلى لجان المساجد بعدم دعوتهم للحديث . وذات مرة كان العسكريون يضايقون أحد الوعاظ ، وكانت حالة مشهورة جدا ؛ فقد كان هذا الواعظ دائم المعارضة وصريحا فيها ، فاختطفه بعض الضباط وأوسعوه ضربا . أما المحامون الذين تولوا الدفاع عنه فقد توسلوا إلى هؤلاء الضباط وإلى القائد (أدميرال سو دومو Admiral Sodomo) ، وكانت النتيجة هى إجبار المحامين على الانسحاب من القضية ، بعد أن روعتهم عصابات الجيش .

وكان الواعظ (فتوى Fatwa) – الذى سبق الحديث عنه – عضوا مؤسسا . مع السياسيين المسلمين والقوميين ، من فترة ما قبل عام (١٩٦٥) – فى (التماس المنشقين Adissident Petition) والذى قدم عام (١٩٨٠) من خمسين مجموعة

ورغم كل الضغوط فقد ازدهرت الحركية الإسلامية وانتشرت فاضطر النظام أن يضغط عليهم لقبول أيديولوجيته الوحيدة . وعندما أذيعت مسودة القانون نظم عدد من الوعاظ أنفسهم فى منبر جديد ، هو (رابطة الوعاظ المسلمين الإندونيسيين) ويضم مجلس إدارتهم شخصيات إسلامية مشهورة مثل قادة (ماسيومى) السابقين ، وكذلك نائب رئيس الوزراء(سيافروديـن Syafruddin Prawiranegano) وكذلك الواعظ (فتوى Fatwa) . لقد زاد نشر مسودة القانون من غضب المسلمين .

كانت مقاومة عنيفة للقانون جعلت النظام يشن عملياته الوحشية ضد الحركيين المسلمين . وكان ضباط الجيش المحليين فى منطقة (دوكلاند Dokland) من (تانجونج بريوك Tanjung Priok) شمال جاكارتا ، قد أثاروا المسلمين إلى حد جعلهم ينظمون مظاهرة تدعو إلى إطلاق سراح أربعة معتقلين من موظفى المساجد . وقد أطلقت القوات المسلحة تسليحا ثقيلا النار على الحشود دون سابق إنذار ؛ مما ترتب عليه قتل وجرح المئات .

صدم الموقعون على التماس الخمسين مجموعة بما حدث ، فأصدروا ورقة بيضاء تدعو إلى إجراء تحقيق فى المذبحة التى وقعت . وفى نفس الوقت وقعت سلسلة من الانفجارات والحرائق فى كل المدن . وألقى القبض على المئات من الناس بتهم تتراوح بين توزيع منشورات غير قانونية ضد المذبحة التى وقعت ، و الاتهام بإلقاء القنابل والانفجارات . وكثير من المتهمين كانوا من « المبلغين » – الوعاظ – الذين أدينوا وحكم عليهم بعقوبات شديدة بسبب إلقاء محاضرات متطرفة ، وتصاعدت المحاكمات بتهم أكثر ضد مجموعة من الناس – بعضهم أدين فعلا – من أجل مؤامرة مزعومة لاغتيال الرئيس .

كانت (تانجونج بريوك Tanjung Priok) هى نقطة البداية لهذه السلسلة من المحاكمات التى بدأت فى يناير (١٩٨٥) ، وظلت مستمرة طوال عامين .ومع الانتخابات العامة المتوقعة فى أبريل (١٩٨٧) ، وإعادة انتخاب الرئيس « سوهارتو » المتوقع فى مارس (١٩٨٨) ، فمن الممكن أن تستمر المحاكمات عامين آخرين .

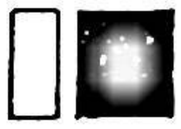

o o

الفصل الثانى

محاكمـــــــــــة
تانجـونج بريـــوك

« تانجونج بريوك » منطقة من « جاكارتا » بها أحواض لإصلاح السفن ، وهى إحدى المناطق التى تعانى الفقر والحرمان . وتفتقر إلى أبسط أساسيات الراحة ، وهذه المنطقة بالذات كانت محل جذب للنازحين من الريف والجزر المجاورة ، عسى أن يجدوا سبيلا للحياةفى العاصمة « جاكارتا » ، والتى تعانى أصلا من الازدحام الشديد وتكدس السكان . ويقول الإحصائيون إن معدل كثافة السكان فى « تانجونج بريوك » بلغ سبعة أشخاص لكل كيلو متر مربع ، وسواء أكانت هذه الأرقام صحيحة أم لا ، فإن الحقيقة تقول : إن هذه المنطقة تعج فعلا بالسكان إلى حد أن الحياة هناك تستمر طوال الأربع والعشرين ساعة . والمحلات والأكشاك مفتوحة ليل نهار .

ولقد وصفها الدفاع فى إحدى محاكمات « تانجونج بريوك » بقوله : « إنها مليئة بالطرق الضيقة ومئات من الحوارى الموحلة حيث المساكن المتلاصقة ، حتى يهيأ لك أنها فوق بعضها ، ومعظم الناس يعيشون فى أكشاك بسيطة صنعت من المواد المهملة »

وفى (الكوجا the Koja) – منطقة جانبية وقعت فيها أحداث « تانجونج بريوك » – توجد كثافة هائلة من عمال أحواض إصلاح السفن ، وعمال المصانع ، وعمال البناء ، والعمال غير المهرة الذين يعملون باليومية ، ويطلق عليهم هناك اسم (سيرابوتان Serabutan) . والعمل فى أحواض السفن هو العمل الرئيسى هناك . وقد تأثرت « تانجونج بريوك » بالكساد الاقتصادى ، وانتشرت البطالة بسبب الكثافة السكانية ، وبسبب نقل كثير من مستودعات البضاعة إلى أماكن أخرى فى « جاوة » . وهذا المستوى المروع من الفقر يجاوره المنازل الفاخرة التى تحرسها

الكلاب القوية . وهى أيضا منطقة تضم سلالات عرقية مختلقة : من (بانتن) و (غرب جاوة) ومن جزر (مادورا) و(بوحينيز) من جنوب (سولاويزى) . وكلها مناطق لعب الإسلام فيها دورا رائدا .

وفى منطقة مثل « تانجونج بريوك » يتوسط المسجد نظام الحياة ، فهو مكان اجتماع الكبار والصغار ، وهو ملاذ السلام والراحة من صخب الحياة فى الشوارع والطرقات . ولقد أصبح الاستياء من الأوضاع المتدهورة جزءا رئيسيا من أى حديث أو نقاش بين جماعات المصلين .

وفى منتصف عام (١٩٨٤) كان نشر مشروع « قانون المجتمعات » وما يستلزمه من التزام بأيديولوجية موحدة ذات تأثير كبير . وأصبح (الوعاظ) مشهورين بين رواد المساجد فى المنطقة ، وكثيرا ما يلقون خطبا فى الجموع ، يتحدثون فيها عن موضوعات الساعة والشئون المحلية ، والقانون الذى أصبح موضع الخلاف .

وفى يوم (٧ سبتمبر ١٩٨٤) زار ضابط من الجيش « مصلى » صغيرا يسمى (Assa'adah Mushollah مصلى السعادة) وأمر برفع الملصقات التى تعلق على المشاكل التى يواجهها المسلمون ، وأعلن لهم موعد التجمع الدينى القادم . ولا تدهش إذا ارتفع الغضب بين الناس فى هذه الناحية . وفى اليوم التالى عاد الضابط ومعه جندى ليتحقق من أن أوامره قد نفذت . واكتشف أن الملصقات مازالت فى مكانها ، فرفعوا مسدساتهم لتهديد الناس . وبعد هذه الزيارة الثانية انتشرت أخبار مؤداها أن الجنود قد انتهكوا حرمة مكان مقدس بدخولهم (مصلى mushollah) ، دون خلع أحذيتهم واستخدامهم مياه البالوعة فى إزالة الملصقات ، فارتفعت حدة التوتر الذى سببته الزيارة الأولى .

وفى يوم (١٠) سبتمبر تعهد كل من (سياريفى الدين رامب و سياف وان سليمان) – وهما موظفان رسميان فى مسجد (بيتول ماكمور) المجاور – بتهدئة الأمور – فقاما بدعوة الجنود إلى مكتب الإدارة فى الناحية لمناقشة الموضوع . وبينما هم فى الداخل يتحدثون ، تجمع عدد كبير من الناس فى الخارج .

وحاول موظفا المسجد إقناع الجنود بالاعتذار لتهدئة الموقف فرفضوا . وفى هذه الأثناء كان صبر الجموع التى فى الخارج قد نفد . فجذب أحد الناس دراجة أحد الضباط البخارية وأشعل فيها النار . وفى هذا اليوم قبض على (سياريفى الدين رامب وسياف وان سليمان) واثنين آخرين . وقبض كذلك على (أحمد ساهى Ahmad Sahi) رئيس (مصلى السعادة Asso'adah Mushollah) ، وعلى شخص رابع أفرج عنه فى الحال . وقبض أيضا على (محمد نور) أحد الذين أشعلوا النار فى الدراجة . ونتج عن اعتقال هؤلاء الأربعة موجة غضب عارمة ، وانطلقت الدعوة للإفراج عنهم .

وفى اليوم التالى ، توسل الجيران الغاضبون إلى أحد رجال الأعمال فى المنطقة وهو (أمير بيكى) ، الذى له علاقات طيبة مع ضباط من رتب عليا ، يعملون فى (بلدية جاكارتا) ، وذلك للتدخل من أجل إطلاق سراح المعتقلين . وقد سبق (لأميربيكى) التدخل لحل الصراعات مع السلطات العسكرية ، ولكنه فى هذه المرة خاب فى مسعاه .

وفى (١٢) سبتمبر تحدث بعض الوعاظ فى (بنجاجيان) فى الهواء الطلق – وهو أمر قد أعد مسبقا – وتناولوا فى حديثهم بعض الموضوعات السياسية والاجتماعية ، وفى مقدمتها أحداث الأيام القليلة الماضية . وتحدث (أميربيكى) فى الجموع الحاشدة قائلا : إنه أعطى السلطات فرصة حتى الساعة الحادية عشرة من مساء هذه الليلة ، وذلك للإفراج عن المعتقلين ، وإلا فعليهم مواجهة مظاهرات المعارضة .

وعند انتهاء الخطب ، تقدمت مظاهرة من حوالى ألف وخمسمائة شخص نحو مركز البوليس والقيادة العسكرية الفرعية . ولم يكادوا يقتربون من المكانين ، حتى أحيطوا من الجانبين بقوات مسلحة تسليحا ثقيلا . وواجهت إحدى المجموعات المدرعات والشاحنات العسكرية وجها لوجه . وعندما بدأ بعض الجنود يصطفون فى الطريق الرئيسى كان المتظاهرون قد حوصروا تماما . ثم سمع صوت طلقة نارية بدأ الجنود بعدها فى إطلاق الرصاص مباشرة على المتظاهرين . وجاءت طلقات الرصاص من كل مكان تصيب المئات من الناس . وانبطح الجميع على الأرض . وعندما حاول بعض الجرحى النهوض والهرب إلى مكان بعيد أطلق عليهم الرصاص ،

أو مزقوا إلى قطع (بالسونكى) – سلاح أبيض فى مقدمة البندقية – وفى دقائق كانت أجساد الموتى والجرحى تغطى الطريق ، بينما تمكن بعض المصابين بجروح أقل خطورة من الهرب إلى الحوارى المجاورة .

ولم يكد إطلاق الرصاص يتوقف حتى بدأ الجنود شحن جثث الموتى ومعهم الجرحى فى الشاحنات ، وأخذ كل الضحايا إلى مستشفى الجيش فى وسط « جاكارتا » . وقد تلقت المستشفيات الأخرى تعليمات بعدم استقبال أى جريح آخر أصيب فى هذه الحادثة . وبعد رفع الجثث وصلت عربات الإطفاء ، لترش الطريق بالماء ، وتزيل آثار الدماء،وحوالى منتصف الليل – بعد المذبحة بساعة – جاء الجنرال (بنى موردانى) – القائد الأعلى للقوات المسلحة – ليتفحص المكان . وطبقا لما أوردته مصادر عديدة ، فقد كان موجودا فى المنطقة طوال الوقت يوجه العمليات .

وكان وقع الحادث على (تانج جونك بريوك) مذهلا . فكل عائلة فى هذه الناحية فقدت أحد أقاربها فى المذبحة . وتقدر الضحايا التى راحت فى هذه المذبحة بالمئات . وبسرعة اكتسبوا الشهرة ، وذكروا فى عدة تقارير رسمية . وبعض الذين نجوا يقدرون الموتى بحوالى ستمائة ، ولكن المحاولات الرسمية لإخفاء الحقائق جعلت التحقيق فى هول المذبحة مستحيلا ، كذلك التحقيق فى المدافن الجماعية التى دفن فيها الضحايا دون علم عائلاتهم .

الحكومة تخفى الحقائق:

وفى الصباح التالى للمذبحة أعلن الجنرال (موردانى) ومعه اللواء (سوتريزنو) – قائد منطقة جاكرتا العسكرية – أن تسعة قد قتلوا ، وأن خمسة وثلاثين قد جرحوا فى (نانج جونج بريوك) ، عندما حاولت بعض الجموع المسلحين بمختلف الأسلحة اقتحام مركز البوليس الذى يحرسه خمسة عشر ضابطا فقط ، ولم يكن أمامهم حل إلا إطلاق الرصاص وقد تم التحريض على هذا الحادث بواسطة منشورات وملصقات مغرضة ، تثير عواطف الجماهير العرقية والدينية .

وكان تكييف الحادث طبقا لما قاله (موردانى Murdani) كالآتى : « لقد حاولت قوات الأمن أن تفض الغوغاء باستخدام وسائل الإقناع ، فكان ردهم صيحات تقول : لا اتفاق . وألهبت الصيحات حماس الجماهير ؛ فاندفعوا إلى

« وحدة الأمن » وهم يتمايلون شاهرين (سكاكينهم) ، وعندما أصبحوا على مدى يمثل خطرا بالنسبة لقوات الأمن ، بدأت القوات فى إطلاق الرصاص فى الهواء للتحذير . ولما لم تمتثل الجماهير وجهت قوات الأمن طلقاتها إلى أرجلهم . وكان من الصعب تجنب حدوث بعض الإصابات ، ولم تنسحب الجماهير إلا بعد وصول قوات إضافية من رجال الأمن . وبعد أقل من ثلاثين دقيقة هاجمت الغوغاء رجال الأمن مرة أخرى .

ونظرا لحساسية الظروف اضطرت قوات الأمن إلى إطلاق الرصاص ؛ لكى تمنعهم من الاستيلاء على الأسلحة ، ومن ارتكاب هجمات أخرى (بسكاكينهم) والأجسام الحادة الأخرى لديهم » .

ولقد كذب الناس فى المنطقة بيان (موردانى) منذ أول وهلة فكثير منهم قد عاش المأساة بنفسه ، ويعرف أن هذا محض اختلاف . وكثير من التقارير المفصلة كتبت ونشرت بين الناس . ولم يجرؤ كاتبوها أن يفصحوا عن شخصياتهم . وهذه الوثائق أعيد إخراجها فى باقى مدن إندونيسيا ، ومنها خرجت إلى العالم الخارجى ، ولكن لا شئ منها نشر فى الصحافة الإندونيسية . ونستطيع أن نقول : إنه بغض النظر عن استثناءات بسيطة ، فإن الصحافة الإندونيسية كلها التزمت ببيان (موردانى) الرسمى .

وضربت السلطات الرسمية حصارا على المصابين . فجثة واحدة فقط هى التى أعيدت إلى أصحابها من أجل دفنها وهى جثة (أمير بيكى amir Biki) رجل الأعمال الذى كان أول من أصيب . وقد أعيدت جثته إلى أهله لدفنها بمساعدة نائب محافظ جاكارتا اللواء (إدى نالابرايا Major- General Edi Nalapraya) وقد كان صديقا (لأميربيكى) وقد طلب (بيكى) مساعدته بخصوص المعتقلين . وعلاقة (بيكى) بـ (نالابرايا) ترجع إلى عام (١٩٦٥) ، عندما قام (بيكى) بدور إيجابى فى حملة الجيش ضد المتطرفين اليساريين . وقد سبق لـ (نالابرايا) العمل مساعدا فى جهاز المخابرات تحت رئاسة الجنرال (موردانى) . وعندما أصبح « لواء » فقد عين نائبا لمحافظ شمال جاكارتا ، التى تضم حى (تانجونج بريوك) . ولم يكن هذا تعيينا عاديا بالنسبة لضابط ذى رتبة عالية ، ولكن (نالابرايا) كان من (جاكارتا) لحما ودما ، وعلى معرفة وثيقة بالحياة فى أماكن مثل (تانج جونج بريوك) ، وهذه خلفية جعلته

خليقا بالمنصب . وكان مساعدا إقليميا لرئيس هيئة الأركان العامة . وتقول بعض التقارير من (جاكارتا) : إن (نالابرايا) قد نصح (بيكى) قبل الحوادث الأخيرة بقليل ، بأن الضغط على الحكومة لإعادة النظر فى قانون المجتمعات موضوع الخلاف ، ربما يكون ذا فائدة .

وعلى قدر علمنا ، فقد دفنت ثلاث جثث أخرى بمعرفة عائلاتهم ، ولكن الجنازات كانت سرية . أما باقى الجثث فقد دفنها العسكريون دون علم عائلاتهم . بالنسبة للمصابين الذين نقلوا إلى المستشفيات العسكرية فقد كان علاجهم غير كاف . وبقى بعضهم فى المستشفى شهورا دون علاج مناسب ، ودون جراحة لاستخراج الرصاص من أجسادهم،كانت إقامتهم فى المستشفى نوعا من احتجازهم . وقد مضت عدة أشهر قبل أن تعرف عائلاتهم مكانهم .

وسرعان ما وصلت أنباء المأساة إلى الدوائر المنشقة فى « جاكارتا » ، وفى يوم (١٧) سبتمبر – بعد الحادث بخمسة أيام – أصدر اثنان وعشرون من المجموعة التى وقعت التماس الخمسين ، ورقة بيضاء ، يتحدون فيها تقرير (موردانى) ويلخصون المعلومات التى وصلت إليهم من شهود العيان . ويطالبون بإجراء تحقيق محايد فى الحادث . ورغم أن الورقة قد انتشرت بسرعة فإنه لم ينشر فى الصحف الإندونيسية شىء ، وحتى عندما قرئت بعد ذلك فى المحاكمات لم تجرؤ صحيفة أن تشير إليها .

وطبقا لمعظم التقارير ، فقد تحدث أربعة أشخاص فى (البنچاجيان) أو التجمع الذى سبق المظاهرة وهم : (أميربيكى) الذى قاد المظاهرة وأول من أطلق عليه الرصاص . وكان الثانى هو (سالم قادار) وقد ألقى القبض على (سالم قادار) فى (٢ أكتوبر-١٩٨٤) ، ثم قدم للمحاكمة فى العام التالى فى نوفمبر (١٩٨٥) ، وقد حكم عليه بالحبس لمدة عامين (انظر الفصل الخامس من الكتاب) . أما الاثنان الباقيان وهما (سيارىفين مالوكو ومحمد ناصر Syarifin Maloko and Mohammad Nasir فيحيط الغموض مصيرهما لأكثر من عام ونصف . وفى (١١ أبريل ١٩٨٥) ، أذاعت (أ . ف . ب A.F.P) أنهما قد ألقى القبض عليهما ، ثم ذكرت بعض

الصحف أنهما سيقدمان للمحاكمة ، ولكن السلطات لم تبين هل هما محتجزان أم لا . وقد رفضت المحكمة طلبات كثيرة للدفاع وطلب فيها الاثنان للإدلاء بشهادتهما . ولقد أصبح غموض مكان الرجلين موضوعا فى محاكمة الفريق متقاعد (دارسونو H - R - Dharsono) الذى اقترح أنهما ربما لعبا دورا مثيرا (انظر الفصل الثالث) . وفى (١٦ يونيو ١٩٨٦) وبعد انتهاء المحاكمات بشهور ألقى القبض على (سياريفين مالوكو Syarifin Maloko) فى غرب جاوة . ضبطه أحد ضباط الأمن عندما تعرف عليه وهو يعظ الناس فى أحد المساجد . ويفهم من هذا أنه لم يكن مختبئا ، ولم يفعل شيئا يجعله يخشى القبض عليه . وقد ذكرت إحدى الدوريات الأسبوعية الإندونيسية أنه « بينما كان هاربا لمدة طويلة فقد وجد الفرصة ليظهر كواعظ فى عدة مناسبات فى (ميراك) فى غرب جاوة .

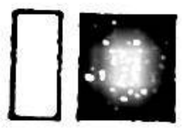

المحاكمـــات

يوجد عدة مجموعات من المحاكمات تتصل مباشرة بحادثة (تان جونج بريوك) . فليأتى أولا محاكمة الأربعة الذين قبض عليهم يوم (١٠) سبتمبر . ثم يأتى ثمانية وعشرون رجلا يحاكمون لاشتراكهم فى المظاهرات ، وكلهم أصيبوا عندما فتحت القوات النيران . وثمانية آخرون حوكموا فى ثلاث محاكمات منفصلة ، وكانوا مسئولين عن إتلاف الممتلكات الذى حدث وقت المظاهرات ، ويضاف إلى هذا محاكمة كثيرين فى جاكارتا وفى أماكن أخرى بتهمة حيازة وتوزيع منشورات ، تحتوى على معلومات عما حدث فى (تان جونج بريوك) ، وتدين إخفاء (موردانى) للحقائق .

محاكمة الأربعة المعتقلين الأوائل :

أول من حوكم كان أربعة رجال قبض عليهم يوم (١٠) سبتمبر .

١ –(سياريف الدين رامب Syarifuddin Rambe) وعمره (٣٨) عاما ، ويعمل « ساعاتى » . وباعتباره رئيسا « لمجلس التعليم » ، فقد تعود أن يتحدث فى الأمور المحلية ، ويقضى وقت فراغه كله فى خدمة المجتمع .

٢ – (سياف وان سليمان Syafwan Sulaemen) وعمره (٣٥) عاما ، كان عضوا فى نفس « مجلس التعليم » ، وكان عاملا غير ماهر ويعمل فى شركة محلية فى نفس الوقت .

٣ – (أحمد ساهى Ahmad Sahi) وكان عمره (٣٥) عاما . ويعمل مشرف تحميل بضائع » وكان رئيس (مصلى السعادة Assa,adah Musholiah)

٤ – (محمد نور Mohammed Nur) وعمره (٢٢) عاما ، وكان قد انتهى من دراسته ولايعمل .

وقد حوكم هؤلاء الرجال ؛ لكى يبرهنوا مزاعم (موردانى) التى تقول : إن قادة المجتمع المحليين هم الذين أثاروا الاضطراب الذى أدى إلى المظاهرات يوم (١٢)

سبتمبر . وزعم الادعاء أن تقارير مزيفة ، أو ربما تكون صحيحة جزئيا وغير صحيحة جزئيا ، تزعم أن ضباط الجيش المحلى قد دخلوا مكانا مقدسا دون خلع أحذيتهم ، وأنهم سودوا ملصقات الحوائط بمياه البالوعة القذرة . وقد أذيعت هذه المعلومات عن عمد لإثارة الغضب والتوتر . وقد اتهم (رامب وسليمان وساهى) أيضا بنشر الاضطراب . وقد اتهم (رامب وسليمان) بمهاجمة قوات الأمن .

وبالرغم من أن المحاكمات كان مقصودا بها كشف نشأة أحداث (تان جونج بريوك) ، فقد كانت أدلة الادعاء مضطربة وغير متماسكة ، أما بالنسبة للدفاع فقد أسىء استخدام معظم حقوقه . وخاصة حق الدفاع فى استدعاء شهود . وتمت محاكمة الأربعة فى ثلاث محاكمات . حيث حوكم (رامب وسليمان) معا ، أما الآخران فقد حوكم كل منهما بمفرده ، وقد وقعت أحداث المحاكمات الثلاثة فى وقت واحد . كل المرافعات سمعت فى يوم واحد ، وفى نفس القاعة ، واحدا بعد الآخر ، أمام القضاة أنفسهم . هذا أعطى الفرصة أن يستدعى كل منهم كشاهد فى قضية زميله . بينما كان فى وسعهم – فى قضاياهم الخاصة – أن يرفضوا الإجابة عن أى سؤال لكيلا يورطوا أنفسهم فى تهم هم فى غنى عنها . أما إذا ظهر أى منهم فى قضية زميل له فبعد أن يحلف اليمين يجد نفسه ملزما – بحكم اليمين الذى حلفه – بالإجابة عن أى سؤال .

أما شهود الادعاء فكانوا جميعا من الجنود الذين مازالوا فى الخدمة أو يكونون قد سرحوا بالفعل . وكان الشاهدان الرئيسيان هما الجنديان اللذان انتهكا حرمة الـ (مصلى Musholiah) . ورغم أن الاتهام الرئيسى هو أن المتهمين نشروا شائعات غير صحيحة ، لكنه كان من الواضح من شهادة الجنود أن ملصقات الحوائط قد لطخت فعلا بمياه البالوعة القذرة . قال الجنود : « لأن الملصقات كانت مكتوبة بقلم رأسه من اللباد ولم يكن هناك وسيلة أخرى لإزالتها » .

والرقيب أول (هيرمانو) – وهو الضابط الذى زار المصلى (Muskollah) مرتين – اعترف أنه لم يخلع حذاءه فى المرة الثانية ؛ لأنه دخل إلى الفناء الخارجى فقط . وخلاصة القول أن الإدعاء فشل فى إقامة الدليل على الاتهام بأن ما يشاع

فى (تان جونج بريوك) كان غير صحيح . ومع ذلك فقد وجد المتهم (ساهى) مذنبا فى جريمة نشر إشاعات ناقصة ومبالغ فى الصحيح منها ، وبعضها غير صحيح إطلاقا .

رفض شهود الدفاع :

كان هناك تعاون خفى بين المحكمة والادعاء ، والهدف منه هو منع شهود الدفاع من الإدلاء بشهاداتهم ، ففى أثناء محاكمة (رامب وسليمان) أراد محامو الدفاع إحضار عدد من شهود العيان الذين كانوا موجودين فى (المصلى Mushollah) ، عندما قام الرقيب (هيرمانو) ، وعدد من الجنود بزيارتهم الثانية . وعندما نودى على أسماء الشهود اعترض الادعاء وقال : إنهم كانوا هاربين ، واتهم محامى الدفاع بإخفائهم والتستر عليهم .

ورغم محاولات الادعاء إضعاف الثقة فى الشهود ، فقد أصر محامو الدفاع على سماعهم . وكان الشاهد الأول هو (صالح) ، وكان رجلا مسنا يبلغ من العمر (٦٥) عاما ويعمل نجارا . وقبل مثوله للشهادة طلب المحامون ضمان الأمان له . فأعطاه القضاة الأمان داخل غرفة المحكمة فقط ، أما ما يحدث له خارج غرفة المحكمة فهم غير مسئولين عنه .

ورغم علمه بالمخاطرة التى يقوم بها ، فقد تقدم (صالح) فى الجلسة التالية للشهادة . وبعد أن أقسم اليمين ، وبدأ يقوم بشهادته فيما حدث . كان المفروض أن يتعرف على الجنود الذين ارتكبوا الحادث ، ولكن الذى حدث هو العكس ، لقد سأل القاضى الجنود هل يعرفونه ؟ فلما أجابوا بالنفى رفض القاضى شهادته ، واتهمه بأنه غير جدير بالثقة . وألغيت الشهادة وطرد الشاهد من قاعة المحكمة . واعترض الدفاع على هذا العنف الذى لم يسبق له مثيل فى إجراءات المحاكمة . وبينما كان (صالح) فى طريقه من المحكمة إلى المنزل ، استوقفه شخصان مجهولا الهوية ثم اصطحباه إلى مركز البوليس للاستجواب . وفيما بعد ، اعترض الدفاع على هذه التجربة المخيفة،وقال المحامون للمحكمة : إنه نتيجة لهذه التصرفات فإن غيره ممن وافقوا على الإدلاء بشهادتهم قد غيروا رأيهم . إن معاملة الشاهد (صالح) جعلت

من المستحيل على الدفاع أن يحضر أى شاهد آخر لصالحه .

وتقدم الدفاع بطلب للمحكمة أن تقوم بالاستماع لبعض الشهود فى موقع الأحداث التى يجرى التحقيق بشأنها . ووافقت المحكمة فى أول الأمر على هذا الطلب ، ثم سحبت موافقتها .

وطبقا لما ذكرته مصادر عديدة فإن هذا السحب كان نتيجة لتدخل مباشر من الجنرال (موردانى) . فأعلنت المحكمة أن الجلسة الخاصة لن تتم ؛ لأن البوليس المحلى قد أفاد أن المكان غير آمن . وهاجم المحامون بشدة قرار المحكمة وقالوا : إن هذه المعاينة سوف تبين أنه من المستحيل على بعض شهود الادعاء أن يشاهدوا الأحداث من أماكن وجودهم .

وزعم الادعاء أن (رامب وسليمان) قد استخدما القوة مع (هيرمانو) وبعض الضباط الآخرين ؛ لإجبارهم على الذهاب لمكتب الإدارة المحلية ؛ لبحث وسائل تخفيف التوتر .ولكن الرجلين أنكرا هذا . وقالا : إن كل ما طلباه هو التوسط معتقدين أن مجرد اعتذار من الجندى سوف ينهى المسألة . ولم يستطع الادعاء أن يقدم أى دليل على القوة التى يزعم أنها قد استخدمت . وعندما سألت المحكمة (هيرمانو) ، لماذا لم يعتذر ؟ أجاب : بأن الوضع الصحيح للضابط عدم الاعتذار .

وكانت المحاكمة قد كادت تنتهى عندما قرر الادعاء أن يسقط عن (رامب وسليمان) التهم الخاصة بنشر شائعات غير صحيحة .ومع ذلك ، فقد وجد أنهما ومعهما موظف المسجد مذنبان فى باقى التهم ، وقد حكم على (رامب وسليمان) بعامين ونصف فى السجن لكل منهما ، أما (ساهى) فقد حكم عليه باثنين وعشرين شهرا .

وكان (محمد نور) قد اتهم بأنه أتلف دراجة بخارية يمتلكها أحد الضباط ، وأنه قد قاوم السلطات فى أثناء القبض عليه ، لكى يساعد آخرين على الهرب . وفى أثناء المحاكمة كان من الواضح أن بعض الناس قد هاجموا الدراجة البخارية ، ولكن (نور) لم يفعل شيئا أكثر من أنه دفعها بيده . وقد سقطت عنه تهمة مقاومة السلطات وحكم عليه بثمانية عشر شهرا .

محاكمة ثمانية وعشرين من ضحايا المذبحة :

وبينما كانت محاكمة الأربعة تقترب من نهايتها ، بدأت محاكمة ثمانية وعشرين شابا . ومعظم المتهمين كانوا قد أصيبوا فى مذبحة (تان جونج بريوك) . وفى أثناء إدلاء المتهمين بأقوالهم فيما حدث ، كان من الجلى أن معظمهم قد قبض عليه فى أثناء العلاج فى المستشفى ، وبعد الحادث بعدة شهور . وكان كثير منهم ما زال يعانى من آثار الجروح التى أصابته ، عندما هاجمت القوات الجموع التى لا تحمل سلاحا . وكان بعضهم مريضا جدا إلى حد أنه لم يحضر إلى المحاكمة إلا تحت الرعاية المكثفة . وكثيرا ما كان جمهور الحاضرين الذين أخذتهم الشفقة على هؤلاء الضحايا التعسين يقاطع المحكمة بصيحات عاطفية .

ويبدو أن الثمانية والعشرين متهما قد اختيروا عشوائيا من بين العدد الكبير من المصابين الذين كانوا فى مكان المذبحة .

الواعظ (فتوى Fatwa) الذى كان عضوا فى « التماس مجموعة الخمسين » والذى حدثت محاكمته فى نهاية (١٩٨٥) قال فى محاكمته : « إنه عندما كان معتقلا فى (السيمانجز Cimanggis) – وهو معتقل الجيش – وفى بداية فترة اعتقاله كان هناك فى المعتقل حوالى مائتى معتقل لهم علاقة بحادثة (تانجونج بريوك) ، ومعظمهم من الشباب الصغير الذى أصيب فى أثناء المظاهرة . ثم تحدث عن حالتهم التى تدعو للرثاء نتيجة سوء المعاملة ونقص العلاج ، وقال :

« إن معتقلا شابا كانت يده مغطاة بالأربطة بسبب إصابة شديدة من إحدى الطلقات النارية . وعندما حان وقت تغيير الأربطة . لم يسمح الحارس له بهذا . ولم تغير الأربطة إلا بعد يومين عندماكان الجرح قد تعفن !! واسم هذا المعتقل (ليلى أرديان سياه Lili Ardiansiah) ، وكان هناك معتقل آخر يدعى (ماسكون Maskun) ، وكان مصابا بتسعة وثلاثين جرحا فى جسمه نتيجة للضرب الشديد . كل هذه الجروح تركت للتعفن والتقيح لمدة شهر . ولحسن حظه أن الجروح قد شفيت دون علاج ، ولكنها تركت آثارا دائمة فى جسمه . ومعتقل آخر اسمه (سياريف الدين) ، كان يعانى من شلل نصفى نتيجة نوبة حادة من ضغط الدم .

وترك يئن من الألم فى زنزانته لمدة يومين . ورغم إخطار الطبيب النوبتجى بالحالة تليفونيا فى الحال ، فإن الطبيب لم يزره إلا بعد يومين » .

واستغرقت محاكمة الثمانية والعشرين أكثر من ثلاثة أشهر ، ووجد كل المتهمين مذنبين ، وصدرت ضدهم أحكام تتراوح ما بين عام وثلاثة أعوام . كان الاتهام الموجه إليهم أنهم اشتركوا فى مقاومة مصحوبة بالعنف ضد القوات الإندونيسية المسلحة . وقيل : إنهم كانوا مسلحين بالسكاكين والعصى و(العتل الحديد) والسواطير والمناجل وصفائح البترول . من أجل ارتكاب جرائم إشعال الحرائق . فلقد تجاهلوا طلقات التحذير ، وبدلا من ذلك ضربوا قوات الأمن بالعصى ، وألقوا عليهم الحجارة . واتهموهم أيضا بالانهماك فى النشاط السياسى ، واضعين الملصقات لإفساد النظام العام ، ثم قاموا بمظاهرة سياسية منتهكين القانون المضاد للشغب .

وكان كل شهود الادعاء من رجال الجيش أو من رجال البوليس . وبعضهم كان يقود القوات التى أطلقت النار على المتظاهرين . ولم تختلف شهادتهم مطلقا عن البيان الذى أذاعه الجنرال (موردانى) عن المذبحة ، وادعى أحد الضباط أن أحد المتظاهرين حاول أن يختطف سلاحه . وقد سئل شاهدان عن عدد المصابين الذين سقطوا فأجاب بأنه لا يعرف . ولم يستطع أحد الضباط أن يتعرف على مهاجميهم من بين المتهمين . ولكن أحد الشهود تعرف على ثمانية من المتهمين سبق أن رآهم فى المستشفى بعد القبض عليهم .

وبالرغم من أن الاتهام الذى كان موجها للمتظاهرين هو مهاجمة قوات الأمن بالأسلحة ، لم يستطع جندى واحد من الذين ظهروا فى المحكمة أن يظهر إصابة واحدة ، تكون قد أصابته من هذه الأسلحة ، وقد قيل : إن أحد الضباط قد طعن بآلة حادة ولكنه – كما قال الادعاء – لا يستطيع أن يحضر إلى المحكمة لأن إصابته خطيرة . ترى بماذا شعر المتهمون عندما سمعوا هذا ؟ إنهم يقاسون بشدة من عدم العلاج ومن الجروح المتقيحة . وقد قبلت المحكمة شهادة مكتوبة من الضابط الجريح ، رغم اعتراض الدفاع الذى قال : إن هذا أمر غير محتمل .

وقد عرض الادعاء بعض الأسلحة التى ادعى أنها قد استخدمت فى المظاهرة ،

رغم عدم وجود أى دليل يدل على أن أحد هذه الأسلحة قد أخذ من أحد المتهمين – ولم يتعرف أحد المتهمين على شيء من هذه المعروضات ، باستثناء علم أخضر ، وهو اللون الذى يرتبط به الإسلام . وقال المتهم : إن هذا العلم المعروض أمام المحكمة لم يكن هو المستخدم فى المظاهرة ؛ لأن العلم الثانى كان أكبر من هذا .

الأحـــكام :

فيما يلى بعض فقرات نشرت فى تقارير الصحف التى ظهرت فى ذلك الوقت بخصوص إدانة الثمانية والعشرين متهما :

وكان الرجل الذى حكم عليه بأقصى العقوبة (الحبس ثلاث سنوات) هو (هندرا سجافرى Hendra Sejfri) ، يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاما ، وهو طالب فى أكاديمية الضرائب والجمارك . و (هندرا) لم يصب بشيء فى المظاهرة لأنه لم يكن فيها ، وهو يختلف عن بقية المتهمين فى كونه قد ألقى القبض عليه فى « سومطرة » وليس فى « جاكارتا » . وألقى القبض عليه يوم (٢٠) سبتمبر . وقد أخبر المحكمة أنه يوم (١٢) سبتمبر قضى المساء يلعب الورق مع بعض الأصدقاء على بعد كيلو مترين من المظاهرة .

وقد أيد بعض أصدقائه دفاعه فى المحكمة ، ولكن المحكمة تجاهلت شهادتهم . وقد حكم عليه بأطول حكم ؛ لأنه تحدث عن أحداث (تان جونج بريوك) فى خطاب ألقاه بعد ذلك بأيام وسبب آخر جعله متهما رئيسيا فى القضية ، هو صداقته (بأمير بيكى) وعندما طلب الادعاء الحكم عليه بخمس سنوات ، دافع عن نفسه وأنكر جميع التهم .

وقد حكم على ثلاثة من المتهمين بسبعة وعشرين شهرا لكل منهم ، هم :

١ –(موسولخ بن مارزوكى Musolih Bin Marsoki) ، وهو عامل يبلغ من العمر خمسة وعشرين عاما . وقد سحقه الجنود بالأقدام وأصيب فى صدره . تراجع (موسولخ)عن أقواله التى أدلى بها فى التحقيق الأولى قبل المحاكمة ، وقال: إذا رأى

المدعى كيف كان يتم التحقيق معنا – إنه شيء فوق احتمال البشر – فبالتأكيد سوف يوافق على أن نسحب أقوالنا » .

٢ – (ماروتو Marwoto) : وهو أيضا عامل يبلغ من العمر (٢٤) عاما ، وكان قد أصيب نتيجة ضربه بعنف بمؤخرة البندقية فى وجهه وفى رأسه . وقال : إنه قد حضر الاجتماع ولكنه لم يسر فى المظاهرة ؛ لأنه كان ينوى الذهاب إلى المنزل ، ولكن الجماهير حملته معها واضطر إلى أن يترك دراجته . وعندما سمع طلقات الرصاص صادرة من ناحية مركز الشرطة سقط على الأرض ، وانكفأ على وجهه فى حفرة . ثم أخبر المحكمة أن شاحنات الجيش أخذت طريقها وسط الجموع غير عابئة بالناس الممددين على الأرض . ولم ينهض من مكانه إلا عندما اقترب منه أحد رجال البوليس وقبض عليه . وأخذه إلى الإدارة العسكرية المحلية ، حيث ضرب هناك . ثم تراجع عن أقواله التى أدلى بها فى التحقيق قائلا : « أنا لا أعرف ماجاء فى هذه الأقوال !! لم يسمح لى ضابط التحقيق أن أقرأها قبل توقيعها » .

٣ – (طاهر بن ساراوى Tahir bin Sarwi) : وهو أيضا عامل يبلغ من العمر عشرين عاما . أصابه الرصاص فى فخذه اليسرى وفى أذنه اليمنى . وكان قد وصل من (تيجال) إلى (جاكارتا)فى نفس يوم المذبحة . ولم تكن عنده نية الاشتراك فى المظاهرة . وعلى أية حال فقد كان قادما جديدا بالنسبة للمنطقة . ومع ذلك فقد حملته الجموع معها ، وهو أيضا تراجع عن أقواله فى التحقيق .

وثلاثة رجال حكم على كل منهم بواحد وعشرين شهرا هم :

١ – (دودانج بن سوبيان Dudung Bin Supian) ، وهو بائع مياه ، ويبلغ من العمر (٢١) عاما . وقد أصيب فى ذراعه اليمنى . وقد ذهب إلى الاجتماع ؛ لأنه يحب الإنصات إلى المواعظ الإسلامية . وقد سمع أحدهم يقول : إن (البانكازبلا) كأيديولوجية وحيدة يسبب القلق بين المسلمين . وعندما تفرق المجتمعون ذهب إلى منزل صديق له . ولكن مرت بجانبه جموع تصيح « الله أكبر » فانضم إليها . ثم سمع وابلا من الطلقات النارية وأصيب . وقد ساعده آخرون على الابتعاد عن المكان ، وأخذوه إلى المستشفى حيث بقى هناك مدة شهرين . وعند خروجه من

المستشفى ألقى القبض عليه . وسأله القاضى ماذا كان يحمل فى أثناء الاجتماع متوقعا أن يسمع منه شيئا عن الأسلحة .ولكنه أجاب « فقط ٥٠٠٠ RP ياسيدى .. وقد فقدتها »

٢ – (أمير بن بوناری Amir Bin Bunari) ، وهو عاطل ويبلغ من العمر تسعة عشر عاما . وقد تراجع عن أقواله الأولى فى التحقيق ، وقال : إنه قد حضر الاجتماع ، ولكنه لم يسمع شيئا لأن مكبر الصوت كان دائما يتعطل . وقد انضم لجانب من الجموع كان متجها إلى مركز القيادة العسكرية ، ولكنه فى الطريق سمع وابلا مستمرا من الرصاص . ورأى الجميع ينبطحون أرضا ، وحاول أن يجرى بعيدا ولكنه كان قد أصيب . واصطحبه بعض الناس إلى المستشفى المحلى ، ومن هناك نقل إلى المستشفى العسكرى حيث تم اعتقاله .

٣ – (آرمن بن ماوى Armin bin Mawi) : ويبلغ من العمر عشرين عاما،لقد كان يستمع إلى الكلمات التى تلقى عن بعد . ثم اشترك فى المظاهرة لشغفه بمعرفة ما سيحدث للمعتقلين الأربعة . وكان يسير فى مؤخرة المظاهرة ؛ لذلك لم ير شيئا عندما بدأ إطلاق الرصاص ، لم يكن يعرف من الذى يطلق الرصاص ، وفى أى اتجاه . ولكنه فقد وعيه عندما أدرك أنه قد أصيب فى معدته .

وحكم بالسجن لمدة ثمانية عشر شهرا على ثلاثة متهمين هم :

١ – (واسجان بن سوكارما Wasjan bin Sukarma) وعمره (٣٢) عاما . أصابته رصاصة فى رأسه . كان عائدا لتوه من العمل ، ولكنه لم يستطع أن يصل إلى المنزل ؛ لأن الطريق كان غاصا بالناس . وقف يستمع إلى الكلمات بعض الوقت ثم انتظر إحدى المواصلات العامة ليعود إلى منزله ، وبينما هو يرى الجموع الغفيرة تمر سمع صوت طلقات الرصاص ، وفجأة أدرك أن رأسه تدمى ، ثم ترنح وسقط فى بالوعة على جانب الطريق . ساعده رجلان على الصعود من البالوعة وأخذاه فى سيارة إلى المستشفى . وبعد أيام أخذه ضباط الجيش من المستشفى إلى الاستجواب ، ثم نقل إلى (مركز اعتقال الجيش Cimanggis)

٢ – (نصرون بن سليمانه Nasrun bin Sulaimanah) ، وهو عامل يبلغ من العمر سبعة عشر عاما . أصيب بطلقة فى عجزه . وهو لم يحضر الاجتماع ، وكان فى منزله يلعب « تنس الطاولة » بعد ذلك ذهب إلى مصلى مجاور ونام هناك . واستيقظ على صوت الناس تصيح « الله أكبر » فقام ليشاهد ما يحدث . وعندما سمع صوت إطلاق الرصاص جرى إلى منزله . وبعد أن وصل إلى المنزل اكتشف أنه قد أصيب فى عجزه ، وأن رصاصة أخرى قد استقرت فى معدته . فاندفع به أبوه نحو المستشفى وقد اعتقل بعد ذلك بنحو ثلاثة أشهر .

٣ – (سهيرمان بن سورناتا Suherman bin SurnaTa) ، طالب يبلغ من العمر (٢٥) عاما وأصيب فى ذراعه اليسرى . وقد حضر الاجتماع ، ثم مضى مع المتظاهرين نحو مركز القيادة العسكرية . كان يأمل فى أن يرى المعتقلين الأربعة.أصابته رصاصتان عندما انطبح على الأرض ، فاندفع نحو المستشفى المحلى ، ومن هناك أخذته القوات ونقلته إلى المستشفى العسكرى . وعندما سأله القاضى أن يؤكد محتويات محضر التحقيق الابتدائى ، قال : إنه لا يعرف ماذا كتب فيه ! ، لقد طلب منه توقيعه دون السماح له بقراءته .

وحكم على سبعة من المتهمين بخمسة عشر شهرا لكل منهم :

١ – (دامسروان بن نورالدين Damsirwan bin Nurdin) وعمره واحد وعشرون عاما لم يشترك فى الاجتماع ولا فى المظاهرة ، بل خرج يبحث عن شقيقيه الصغيرين اللذين تأخرا فى الخارج ، ووجد نفسه وسط التجمهر ، ثم سمع صوت إطلاق الرصاص ولكنه استمر فى البحث عن شقيقيه . ووجد شخصا يجرى بجانبه . كان مصابا ثم انهار ساقطا على الأرض . فتمدد على الأرض بجانبه متظاهرا بالموت . وجاء أحد رجال البوليس وضربه فى رأسه بالحذاء . وشحنته الشاحنة إلى المستشفى المحلى ، وهناك وجد شقيقيه . كلاهما مصاب . وطبقا لما جاء فى أحد التقارير فإن أحدهما بترت ساقه .

٢ – (إرتا سومرتا بن أمين Irta Sumirta bin Amin) ، وهو طالب عمره سبعة

عشر عاما وقد أصيب فى فخذه . أنكر كل أقواله فى التحقيق الابتدائى ، وقال : إنه وقعها تحت إكراه . وقال : إنه حضر الاجتماع ثم سار فى المظاهرة . وعندما بدأ إطلاق الرصاص حاول أن يهرب ولكنه أصيب . وأخذه الأصدقاء إلى مستشفى إسلامى محلى ، ولكنه نقل من هناك إلى مستشفى الجيش .

٣ – (ساردى بن ويج Sardi bin wage) وهو عامل يبلغ من العمر (١٨ عاماً) . ضربه بعض الجنود فى صدره وقد أسىء معاملته فيما بعد . وكان قد حضر الاجتماع واستجاب للدعوة لمحاولة إنقاذ وإطلاق سراح المعتقلين الأربعة . وشرح كيف أن قوات الأمن قد أغلقت مداخل الطريق الذى يقف فيه ، ثم بدءوا إطلاق الرصاص . وسقط على الأرض . وعنده أمل فى أن يختبىء فى إحدى الحفر ، ولكن رجال البوليس التقطوه وقبضوا عليه ، ولم تكن عنده أدنى فكرة عما هو مدون فى محضر التحقيق الابتدائى الخاص به ؛ لأنه وقعه دون أن يقرأه .

٤ – (بودى سانتوسو بن سوبارتو Budi Sontoso bin suparto) وهو عاطل يبلغ من العمر ثمانية عشر عاما . ولقد أصابته رصاصة فى ظهره وخرجت من صدره . قال : إنه حضر الاجتماع والمظاهرة ، وارتمى على الأرض عندما بدأ إطلاق الرصاص . وعندما نهض وحاول أن يهرب تحقق أنه قد أصيب ، وأخذوه إلى المستشفى المحلى ، ثم نقل إلى مستشفى الجيش .

٥ – (أفريول بن منصور Afriul bin Mansur) ، بائع متجول عمره ستة عشر عاما . رفسه الجنود فى صدره بالأقدام . لم يستطع الاستماع إلى كلمات الاجتماع ؛ لأن مكبر الصوت كان معطلا . ولكنه سمع الدعوة إلى الانطلاق للإفراج عن المعتقلين . وقد أنكر كل شىء فى محضر التحقيق الابتدائى ؛ لأنه وقعه دون أن يقرأه .

٦ – (سودارسو بن ريز Sudarso bin Raise) ، وهو طالب عمره ستة عشر عاما ، وأصيب فى ذراعه اليمنى ، حضر الاجتماع والمظاهرة ، وقال للمحكمة : إن الرصاصة التى أصابته مازالت مستقرة فى ذراعه ، وشرح كيفية أنه حاول المساعدة فى رفع شخصين أصيبا إصابات خطيرة ، وذلك بعد أن توقف إطلاق الرصاص . هذان المتهمان كانا رفيقيه فى عربة المطافىء التى حملتهم إلى المستشفى .

٧ – (عمر بن سوندو Umar bin Sundu) ، عمره ثملنية عشر عاما . لم يحضر الاجتماع ولا المظاهرة . وأنكر كل ما نسب إليه فى محضر التحقيق الابتدائى . وقت المظاهرة كان فى طريقه إلى المنزل وتوقف بالقرب منها ينتظر الأوتوبيس . وفجأة دوت طلقات الرصاص وسقط رجل بجواره جريحا . فأسرع إلى مسجد مجاور لإحضار نقالة تستخدم فى دفن الموتى . وبمساعدة آخرين ، بدأ فى نقل الرجل الجريح إلى مكان آمن ، ولكن ضابط الأمن أمرهم بأن يلقوا حمولتهم . ولم يقبض عليه فى الحال ، ولكنه توجه إلى المسجد لينام قليلا . ثم ألقى القبض عليه وهو فى طريقه إلى منزله .

وقد صدر الحكم بالحبس لمدة سنة على الأحد عشر الباقين وهم :

١ – (فرديناند سيلالاهى Ferdinand M. Silalahi) ، كان المسيحى الوحيد بين المتهمين ، وقد حضر الاجتماع مع بعض أصدقائه ليحصل على معلومات أكثر عن تعاليم الإسلام . وقد أعلن إسلامه فى أثناء وجوده فى السجن . لقد اشترك مع المتظاهرين ولكنه هرب بمجرد أن سمع صوت الرصاص . ولم يصب بجرح . وبينما كان ينتظر وسيلة مواصلات تقله إلى منزله قبض عليه .

٢ – (يوسرون بن زينورى Yusron bin Zainuri) ، وهو طالب يبلغ من العمر تسعة عشر عاما ، وكان أحد المتهمين الذين كانت إصابتهم بالغة . لقد ضرب فى صدره وفى ظهره وفى ذراعه اليمنى ، وإحدى الرصاصات لا تزال فى جسده وقت المحاكمة . وكانت وكالات الأنباء الأجنبية قد نقلت شهادته بشىء من التفصيل . قال : إن المتظاهرين توقفوا عندما أمرتهم الشرطة بذلك . وهذا يناقض بيان (موردانى) عن الأحداث . وقال : إنه كان فى الصف الأول فى المظاهرة ورأى كل شىء بوضوح . ووصف كيف وصلت عربات الجيش بسرعة لتحمل الموتى والجرحى الى المستشفى . وقد ألقى به فى إحدى هذه الشاحنات فوق كومة من جثث الموتى . ولقد بقى فى المستشفى عدة شهور لم تعلم أثناءها أسرته مكانه . لقد اعتقدوا أنه مات وأقاموا (جنازة) له .

وبعد شهادته انهار فى المحكمة ونقل إلى المستشفى . وبعد إطلاق سراحه من

السجن شهد فى محاكمة (دارسونو Dharsono) . (النص الكامل لهذه الشهادة منشور فى ملحق ١)

٣ – (ميسدى بن سوبيان Misdi bin supian) ، وهو ما زال تلميذا فى المدرسة عمره ستة عشر عاما ، وكان ممن سحقتهم القوات بأقدامها . ولا توجد تفاصيل فى الصحف عن شهادته ، فيما عدا أنه أنكر أقواله فى المحضر الابتدائى .

٤ – (أمير ماش مود بن دولكا سان Amir machmud bin dulkasan) ، وهو طالب يبلغ من العمر سبعة عشر عاما . وقد أصيب بطلقة اخترقت خده الأيسر من خلال الأذن . وغير متاح لنا معلومات أكثر عن دفاعه .

٥ – (إسماعيل بن عبدالحميد ismail bin Abdulhamid) : وهو طالب يبلغ من العمر ستة عشر عاما . وقد جرح جرحاً شديداً . وكان من بين هؤلاء الذين اشتركوا فى المظاهرة لأنه يريد إطلاق سراح المعتقلين الأربعة . وقد أصيب فى ظهره ، وبينما كانوا يرفعونه إلى سيارات الجيش ضربته القوات ضربا شديدا ، وكسروا له ثلاثة ضلوع . وقد أصيبت رئتاه وجهازه التنفسى بشدة نتيجة للجروح التى حدثت له .

٦ – (سيافريزال بن سوفيان Syafrizal bin Sofyan) ، وعمره ثمانية عشرة عاما ويعانى من ثلاثة جروح نتيجة طلقات الرصاص ، فى كتفيه وفى خده الأيمن . ولا يتوفر لدينا معلومات عن شهادته فيما عدا أنه أنكر أقواله فى المحضر الابتدائى .

٧ – (ماجسودى بن إرساد Magsudi bin Irsad) ، تاجر يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاما . وكان من أشد المتهمين إصابة ، وكان يحضر الجلسات إما ممدا على مقعد طويل فى خارج المقاعد ، وإما جالسا على كرسى ، بينما قدماه ممدتان على كرسى آخر . فقد أصابته رصاصة فى عجزه ونفذت إلى خصره . ووقت المحاكمة كانت الرصاصة ما زالت فى مكانها . وقد تقدم المحامون بالتماس عاجل وخاص يطلبون إجراء جراحة عاجلة لاستخراج الرصاصة ، ولكن هذا الطلب رفض . وقد اشتكوا من أنه لم يتلق إلا علاجا بسيطا ، وأن حالته كانت تتدهور بسرعة . وقد لاحظ

الصحفيون الذين يتابعون الجلسات أنه فى كل جلسة كان يبدو أكثر نحافة . وكانوا يشكون من رائحة كريهة تصدر عنه فى كل مرة يمثل فيها أمام المحكمة ؛ لأن جروحه كانت متقيحة .

كان هذا المتهم يكسب رزقه من بيع الموز .. وكان يبيع فاكهة فى مكان قريب من مقر الاجتماع ، ثم اشترك فى المظاهرة تواقا لمعرفة ما سيحدث . ولكنه شعر بشىء من الاحباط عندما سمع المتظاهرين يهتفون « الله أكبر » .. فقرر أن ينصرف وقبل أن ينصرف كان قد أصيب وسقط على الأرض فاقدا للوعى . ولم يستطع الإجابة عن أى سؤال وجهه إليه القاضى ، بسبب حالته البدنية . ولم يستجوبه الدفاع ولا الادعاء .

٨ – (سيسب بازوكى بن واجى Cecep Basuki Bin wagi) ، وهو بائع فى الطريق وعمره ستة عشر عاما ، وقد جرح فى صدره وفى رأسه بعد أن ضرب بمؤخرة البندقية . وقد خرج فى هذا المساء ينوى الذهاب إلى السينما ثم غير رأيه وتناول وجبة فى كشك قريب . وبينما كان ينتهى من وجبته مرت أمامه المظاهرة فانضم لها . وعندما بدأ إطلاق الرصاص انبطح على الأرض فجاء ضابط وضربه وهو راقد ، وقبض عليه بعد أن قضى عشرة أيام فى المستشفى .

٩ – (أسب سيافرالدين Asep Syafrdibn bin M .Suhendri) ، وهو طالب وعمره تسعة عشر عاما وقد أصيب فى رأسه .

وكان قد خرج فى مهمة كلفه بها والداه ولم يحضر الاجتماع ولا المظاهرة وعندما بدأ إطلاق الرصاص جرى إلى حارة جانبية يختبىء فيها . وجاءت خلفه شاحنة من شاحنات الجيش . وأصيب فى رأسه وسقط مغشيا عليه .

١٠ – (أيوسكون بن الياس Iuscon bin Ilyas) ، ويبلغ من العمر ثمانية عشر عاما وهو طالب . وقد أصابه الرصاص فى صدره . ورصاصة أخرى اخترقت ذقنه واتجهت نحو رقبته . وقد أظهر للمحكمة ثقبين فى صدره . وقد استخرجت إحدى الرصاصتين والثانية ما زالت فى جسده . قال : إنه كان فى الاجتماع وانضم إلى المظاهرة ثم وجد نفسه على رأس مجموعة تتجه نحو مركز البوليس وكانت القوات

المسلحة تسد الطريق وطلبت من المظاهرة أن تتوقف فتوقفت ولكن الضابط المسئول أطلق الرصاص ، وكان المتهم أول من أصيب . وقد كذب بقوة أن أحدا من المتظاهرين كان يحمل سلاحا .

١١ – (واهيدى بن صالح Wahyudi bin Saleh) ، وعمره واحد وعشرون عاما، وقد أصيب فى ركبته وقد ظهر فى المحكمة على (عكاز) ولقد انضم للمتظاهرين بعد حضور الاجتماع ، وكان خلف رجل يحمل علما أخضر . وقد شهد أن المتظاهرين قد توقفوا عندما أمرهم الضباط بهذا . وكان أحدهم جالسا عندما بدأ الضباط إطلاق الرصاص دون سبب . وتفرق الحشد بسرعة ، وكثير انبطحوا على الأرض وقد أصيب عندما حاول أن ينهض ويجرى . وعندما اقترب الضباط من الرجال المنبطحين أرضا ، فقد سأل أحد الضباط أن يساعده فرفسه الضابط وضربه . وظل فى مستشفى الجيش شهرين ثم تركها . وبعد ذلك بقليل قبض عليه .

قضية المنشورات

كان البيان الرسمى عما حدث فى (تانج جونج بريوك) مشوها إلى حد بعيد .. وقد دفع هذا كثيرا من الناس أن يكتبوا بعض المنشورات الصغيرة التى تنطوى على الحقائق . وقد كان واضحا من الإشارات التى وردت فى أثناء المحاكمات ، ومن بعض ما ذكرته الصحف مصادفة ، أن هذه المنشورات قد انتشرت فى أنحاء كثيرة من البلاد . وبعض هذه المنشورات كان لا يزيد على الورقة الواحدة ، بينما كان بعضها شرحا مطولا لما رواه شهود العيان عن الحادث . ويبدو أن بعض هذه المنشورات قد وزعها رجال المخابرات . وطبقا للقانون الإندونيسى ليس من الضرورى أن تحصل على تصريح لإصدار منشورات ، وبالتالى فإن هذا النشاط لا يمكن اعتباره غير مشروع . ورغم هذا فإن هذه المحاكمات عرفت باسم « محاكمات المنشورات غير الشرعية » . وفيما يلى جزء بسيط يمثل هذه المحاكمات :

١ – (كوسنوتو بن كاسان Kusnoto bin kasan ، ويبلغ من العمر (٣٢) عاما وكان أول من وزع منشورات غير قانونية فحوكم وأدين . وكان قد قبض عليه بعد أحداث « تان جونج بريوك » بعشرة أيام ، ووجد فى حوزته عشرة

منشورات تناقض بيان (موردانى) . وقد اعترض محاميه بأن القبض عليه من قبل الكورامیل « Koramil » – الإدارة العسكرية المحلية – كان غير قانونى ، وقد تقدمت أيضا بشكوى لأنه كان قد عذب فى أثناء التحقيق . وقد أدين بإصدار وتوزيع منشورات كان يعرف أنها غير صحيحة . وحكم عليه بالحبس سنتين .

٢ – (روسديانتو إسلامت Rusdianto Slamet) ، عمره اثنان وعشرون عاما ، وكان طالبا بجامعة (جوج جاكارتا Jogjakarta) ، حكم عليه بعشرة أشهر ، وكان مذنبا لأنه ساعد فى إيجاد جو من القلق عندما قبل منشورا من صديق وأعاد طبعه ، وأعطى خمسة أصدقاء نسخاً منه . أما الصديق الذى حصل منه على المنشورات ، فلم تذكر سوى الحروف الأولى من اسمه وحكم عليه أيضا بعشرة أشهر .

٣ – (أجوس سوتاريو كوسب Agus Sutaryo kosib) ، و (راملى ذوالقرنين لوبيس Ramli Zalkarneen lubis) ، كانا قد تسلما نسخا من هذه المنشورات وأعادا طبعها وتوزيعها بين المصلين . وحكم على كل منهما بثمانية أشهر .

٤ – (سيامسو هاجى راءوف Syamsu Haji Rauf ، و (حزب الله صديق ديدون Hasbullah Sidik Deadon) ، وهما طالبان فى جامعة السلطان هارون (Hairun) . وقد حوكما معا ، ولم يظهر فى الصحافة القومية إلا القليل عن هذه المحاكمة ، ولكن من الواضح أنهما وجدا مذنبين حيث وجد فى حوزتهما منشورات غير شرعية عنوانها:« تقرير مختصر عن أحداث (تان جونج بريوك » الدامية . وطبقا لما قاله الادعاء ، فقد قرآمحتويات هذه المنشورات لمجموعة من الطلبة ، ومن أجل هذا فقد حكمت عليهما محكمة إقليم (تيرنات Ternate) حكما قاسيا . فحكم على الأول بعشر سنوات ، والثانى بخمسة عشر عاما .

وقد حوكم كثيرون آخرون فى قضية المنشورات ، ولكن المعلومات غير متوافرة لدينا .

الفصل الثالث

ما وراء مذبحة تان

جونج بريوك

كثير من المراقبين – فى إندونيسيا خاصة – يرون أن المخابرات العسكرية هى التى رسمت ووجهت مذبحة (تان جونج بريوك) . لقد أعطوا الإشارة لبدء العملية التى يقصد منها تجريم النشاط الإسلامى وتحويل أصحابه إلى ضحايا . وفى الحقيقة فإن هذه الحادثة هى التى مهدت الطريق لسلسلة من المحاكمات ، ضد مجموعة مختلفة من الأهداف ، كما سنوضح فى الفصل التالى :

وأى شخص تعود على الحياة السياسية فى إندونيسيا منذ الستينيات سوف يرى أن هذه العملية تعتبر مثالا للعمليات الممتازة التى قامت بها المخابرات العسكرية . وطبيعة هذه العمليات تجعل من المستحيل أن تحصل على دليل يثبت تورط المخابرات العسكرية فيها . وليس من الممكن أيضا ، فى ظل ظروف القمع التى تعيشها إندونيسيا ، مناقشة هذه الأمور علنا .

وفى الخمسة عشر عاما الأولى لحكم « سوهارتو » كان العقل المدبر لعمليات المخابرات هو الجنرال (على مورتوبو Ali Mortopo) . ويمتلك (مورتوبو) جهاز مخابراته الخاص ، وله عملياته السياسية الخاصة ، وتسمى : « العمليات الخاصة » ،أو (أوبساس OPSUS) .وقد أنشئت (أوبساس Opsus) فى أوائل الستينيات فى أثناء عهد « سوكارنو » . وأصبحت ذراع « سوهارتو » منذ أن أصبح قائدا (للكوستراد Kostrad) – فرقة الاحتياطى الاستراتيجى للجيش – وأهم عملية قامت بها قبل استيلاء سوهارتو على الحكم كانت إجراء مباحثات سرية مع حكومة ماليزيا ، وبهذا تكون قد زعزعت الثقة فى سياسة المجابهة ، التى ينتهجها « سوركانو » وحكومته . وفى عام (١٩٦٩) ، دبروا فى الخفاء العمل المخادع الذى أطلقوا عليه اسم

« الاختيار الحر » . هذا العمل كان يمثل عباءة الشرعية التى ارتدتهاإندونيسيا لتستولى على (West Papua) . ثم وجهت الانتخابات العامة عامى (١٩٧١ و ١٩٧٧) حتى استطاع حزب الجيش (الجولكار Golkar) أن يحرز انتصارا حاسما . وكان الكابتن (بنى موردانى Benny Murdani) أحد الذين تحميهم مخابرات (مورتوبو) (أوبساس) وأصبح الكابتن (موردانى) منذ عام (١٩٦٣) جنرالا يحمل أربع نجوم ، وأصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة فى إندونيسيا وكانت أول عملية لموردانى تحت راية (الأوبساس Opsus) عمله كعميل يتمركز فى (بانكوك Bang kok) ؛ ليمدهم بتغطية للمباحثات السرية مع ماليزيا عام (١٩٦٤) .

فعندما تمكن الجيش من أن يتخلص من الشيوعيين بطريقة فعالة ، ثم من حركة اليسار فى أواخر الستينيات .. وجهت المخابرات العسكرية انتباهها إلى المسلمين . وقد أطلقت أول عملية رئيسية له قبل انتخابات (١٩٧٧) بقليل ، عندما كان (حزب التنمية الاتحادى P.P.P) مازال يمثل تحديا للنظام وأعطى الاستياء الإسلامى صورة إرهابية بدعوى أن الحركيين كانوا أعضاء فى « فرقة الجهاد » . ونود أن نشير إلى أن « فرقة الجهاد » كانت من صنع « مورتوبو » ليشوه بها المسلمين . وقد اقتبس صحفى استرالى من مصادره ما جعله يقول : إن قادة « فرقة الجهاد » المزعومين ليسوا سوى بعض الرجال المتهمين فى حركة « دار الإسلام » فى الخمسينيات،ثم تعاونوا مع جهاز « مورتوبو » بعد القبض عليهم.. وكان « الحاج إسماعيل برانوتو » أحد هؤلاء الرجال ، وحوكم عام (١٩٧٨) ، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة إقامة تنظيم الجهاد فى أماكن متعددة من شرق « جاوة » .

وقد أنكر المتهمون هذا وقالوا : إنهم قاموا بعمليات ضد الشيوعيين بالاشتراك مع قوات الأمن . وطلب استدعاء الجنرال « مورتوبو » للإدلاء بشهادته . ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب . واعترف أيضا (كياى عبدالرحمن واحد) — قائد نهضة العلماء — بأن « فرقة الجهاد » كانت من خلق المخابرات . وعندما سئل عما إذا كانت هذه المنظمة ما زالت موجودة فى إندونيسيا ، قال : ليس الآن . أما بخصوص الماضى فسل (فرقة العمليات لاستعادة الأمن والنظام Kopkamtib) ،

وطبقا للمصادر الإسلامية ، فتلك كانت خططا صنعها أولئك الذين يريدون أن يروا الحركة الإسلامية مدحورة .

وحدثت العملية الرئيسية الثانية ضد المسلمين فى أوائل عام (١٩٨٢) . قبل انتخابات ذلك العام بقليل . فقد اتهمت مجموعة من المسلمين باختطاف طائرة من (جارودا Garuda) – الخطوط الجوية الإندونيسية – بينما كانت فى رحلة داخلية ، واتهمت أيضا بمهاجمة مركز للبوليس فى (سيسندو Cicendo فى غرب جاوة .

وفى أثناء محاكمة (عمران بن محمد زين) – قائد المجموعة – أراد فريق الدفاع أن يفحص دور نجم الدين – عريف بالقوات المسلحة – وهو الذى تسلل إلى المجموعة كعميل للمخابرات العسكرية . ويعتقد أعضاء المجموعة أنه هو الذى أثارهم ؛ كى يهاجموا مركز البوليس ، والقيام باختطاف الطائرة ، وفيما بعد قتل أفراد المجموعة (نجم الدين) ، عندما شكوا فى دوافعه . وكل محاولات معرفة حقيقة هذا الرجل أحبطها الادعاء . ولم يحاكم أحد من أجل مقتل (نجم الدين) ؛ لأن مثل هذه المحاكمة قد تسبب إحراجا أكثر للحكومة . ورفضت المحكمة التى حاكمت (عمران) أن تسمح بأى بحث فى الطريقة التى قتل بها المختطفون الستة،ولم يسمح لأحد من المسافرين ولا طاقم الطائرة بأن يدلى بشهادته . وقال « عبدالرحمن صالح » محامى « عمران » فى المحكمة : « هل حقيقة أن المتهم إرهابى ؟ ألا يمكن اعتباره مسلما شابا وقع فى مكيدة ؟ »

محاكمة دارسونو

The Dharsono trial

أثارت أخبار (تان جونج بريوك) كثيرا من الشكوك فى عدد كبير من الدوائر . وتساءل الناس : لماذا لم تستخدم القوات وسائل أقل عنفا ؟ لماذا لم يستخدموا خراطيم المياه أو الغازات المسيلة للدموع لتفريق الجموع الغاضبة ؟ لماذا لم تنذر القوات الناس قبل أن تفتح النيران ؟ وعندما أطلقوا الرصاص لماذا وجهوه مباشرة نحو المتظاهرين بدلا من أن يطلقوه فوق رءوسهم أو فى أقدامهم ؟ وحتى

- (السيدة أمارتيوى صالح Mrs. Amartiwi Salch) .
- (لوهوت بانجازيبان Luhut MP Pangasibuan) .

كان فريقا من المحامين ذوى الجبرة الممتازة والفصاحة العالية الدرجة ، واستدعى المحامون اثنين من ضحايا المذبحة كشاهدين أساسيين فى دفاعهم . وطلبوا من الشاهدين أن يخبرا المحكمة بما وقع . كلا الشاهدين كان قد جرح بشدة . الأول هو (يوسرون بن زينورى Yousron bin Zainwri) . وكان قد انتهى من قضاء العقوبة المقررة عليه ومدتها عام ، باعتباره واحدا من الثمانية والعشرين ضحية الذين حوكموا فى العام السابق . وأصيب ثلاث مرات فى بداية الهجوم . وقد أطلق الجنود الرصاص عليه مرة أخرى ، بينما هو راقد على الأرض وجراحه تنزف دما وتركوه ينتظر الموت . ثم وصف للمحكمة كيف ألقوه بعد ذلك فى إحدى سيارات الجيش فوق كومة عالية من الضحايا (الأحياء والأموات) نقلته إلى مستشفى الجيش . (انظر الملحق رقم ١) .

والشاهد الثانى هو (إيدى نورهادى Edi Nurhadi) ، قال : إنه كان يتناول وجبة فى أحد المقاهى فى أثناء المظاهرة ، وأصيب فى ساقه واضطر بعد ذلك أن يستخدم « العكاز » . (انظر الملحق رقم ٢) .

وكلا الرجلين وصفا بالتفصيل تصرفات القوات ، ولم يتركا أدنى شك لدى المحكمة فى أنهم أصابوا ضحاياهم بأعصاب هادئة ، ودون أن تحدث لهم أى إثارة .

واستجاب الادعاء لهذه الشهادة ، وقام باستدعاء الكابتن (سرى يانتو Sriyanto) رئيس العمليات ، وقائد القوة العسكرية الفرعية فى الإقليم . وكان هو القائد المسئول عن القوات ، والذى أصدر أوامره لهم بإطلاق الرصاص . قال : إن رجاله كانوا تحت تأثير التهديد بأن المتظاهرين كانوا مسلحين ، ورفضوا أن يستجيبوا عندما أمروا بالتوقف . وقد وصفت الصحف أن استجواب الدفاع للشاهد (سرى يانتو) كان ساخنا جدا ، وضغط عليه المحامون ليشرح لماذا لم يستدع البوليس – رغم أن مقره قريب جدا من مكان الحادث – ليتصرف مع المتظاهرين ؟ ولماذا لم تستخدم الغازات المسيلة للدموع والوسائل الأخرى التى تستخدم لتفريق

المظاهرات ؟ فرد الشاهد قائلا : لم يكن هناك وقت للتفكير فى هذه الأمور . لم تكن الشهادة مفاجأة ، فقد انطبقت كلمة بكلمة مع كل ما جاء فى بيان (موردانى) . ولكن الشىء الذى كان مثيرا للدفاع حقا هو رفض (سرى يانتو) أن يجيب عن أى سؤال بخصوص الأحداث السابقة للمظاهرة فى هذا اليوم . قال : إن مثل هذه الأمور ينبغى أن تبحث مع الكابتن (موكيران Mukiran) ضابط المخابرات . وعلى كل حال فقد سأله المدعى أن يشهد فقط بخصوص المظاهرة ، وهو لا يستطيع أن يقول أى شىء عما حدث قبل الساعة العاشرة فى تلك الليلة ، عندما تلقى مكالمة تليفونية من (أمير بيكى) يطلب منه إطلاق سراح المعتقلين الأربعة .

وضغط الدفاع مرة أخرى من أجل إحضار ضابط أمن آخر للشهادة . كان الدفاع يريد أن يستجوب كابتن (موكيران) ضابط المخابرات الذى أشار إليه (سرى يانتو) ، وكذلك رئيس البوليس فى شمال « جاكارتا » الكولونيل (عصمت Ismet) . وقد قبلت المحكمة سماع شهادة الكولونيل (عصمت Ismet) ، ولكن بالرغم من كل ما قاله (سرى يانتو) ، فقد قررت المحكمة عدم استدعاء (موكيران) ، أما ضابط المخابرات الآخر الذى سوف يتم استدعاؤه فهو العقيد (بوتار بوتار Butar Butar) .

كان ظهور (بوتار بوتار) فى قاعة المحكمة فرصة أخرى لمناقشات أكثر سخونة بين الدفاع والشاهد . وقد انتقد (دارسونو) بشدة قراره باستدعاء تعزيزات من جنود مدفعية الدفاع الجوى المدربين على القتال ، وليس على التعامل مع المظاهرات فى الشوارع . وعندما سأله محامى الدفاع (عدنان باى يونج Adnan buyung) ، لماذا لم يستدع البوليس ؟ فأجاب : لم يكن هناك وقت لاتخاذ الوسائل المستخدمة عادة فى هذه الحالات وليس من المدهش أن نقول : إن شهادة (بوتار بوتار) لم تلق ضوءا أكثر على أحداث (تان جونج بريوك) .

كان الخلاف على عدم ظهور (عصمت) رئيس البوليس أكثر منه على أى شىء آخر ، مما كشف عزم النظام على منع أى تحقيق يؤدى إلى كشف الخطط التى استخدمت ضد المتظاهرين . ولقد استدعى (عصمت) ثلاث مرات لم يحضر فى

واحدة منها . كانت المرة الأولى يوم (١٩) نوفمبر ، فقيل : إنه فى إجازة . وكانت المرة الثانية يوم (٢٩) نوفمبر ، فقيل : إنه مريض . والمرة الثالثة يوم (٤) ديسمبر ، فقيل : إنه يستجم فى باندونج . عند ذلك بذل محامو الدفاع جهدهم لمعرفة مكانه . فقال لهم بعض زملائه : إنه منتظم فى بعض الدراسات فى باندوج ، ثم اكتشفوا أن اسمه ليس من بين المشتركين فى هذه الدراسات . مما دفع (بايونج ناسيتون) أن يستنتج للمحكمة أن (عصمت) يتهرب متعمدا من المثول أمامها . أما (دارسونو) فقد قال للمحكمة بوضوح : « إن عدم ظهور هذا الشاهد بمجموعة مختلفة من الأعذار يخلق انطباعا بأن أحداث (تان جونج بريوك) قد وقعت بسبب تدخل قوى خارجية ساعدت على اشتعال الموقف » .

فيما بعد ، وفى مقابلة مع صحيفة هولندية ، كشف « ناسيتيون »أن الدفاع عنده من الأسباب ما يجعله يعتقد أن(عصمت) رئيس البوليس ، قد نصح قوات الجيش فى « تان جونج بريوك » بالحاجة إلى منع وقوع أى مظاهرات ، وقد حذرهم بأن الموقف فى المنطقة متفجر جدا . وقد كشف « ناسيتيون »أيضا أنه قبل جلسة المحكمة يوم (٤) ديسمبر ، قد همس له رئيس المحكمة « سوديونى » ورجاه ألا يصر على طلب الشهادة من « عصمت » ؛ لأن هذا الإصرار يضع المحكمة فى موقف صعب . وعلى أية حال ، فقد أخبر « سوديونى » رئيس المحكمة « بايونج » المحامى أن « عصمت » قد نقل إلى شمال (سومطرة) ، ولم يعد فى استطاعته المثول أمام المحكمة .

ولم يكن عـدم ظهـور « عصمت » وحده هو الذى أثار الشكوك . فقد أثار (دارسونو) نقطة فشل قوات الأمن فى القبض على اثنين من الذين تحدثوا فى اجتماع (تان جونج بريوك) يوم (١٢) سبتمبر . إن كلا من « سياريفين مالوكو » و « محمد ناصر » ، وكذلك « أمير بيكى » الذى قتل ، كلهم قد ساعدوا على إلهاب عـواطـف المجتمعين . فبينما قبض على كل الوعاظ الآخرين لم تقبض قوات الأمن على « مالوكو » و « ناصر » ؟ لماذا لم يظهر أحدهم حتى لمجرد الشهادة فى أثناء المحاكمات ؟ وسأل « دارسونو » أيضا عما حدث لـ « حمزة هاريانا » الذى حضر اجتماع (١٨) سبتمبر ، وكان من أبرز المتحدثين فيه . وهو أيضا الذى طلب من

« دارسونو » أن يمدهم بالقنابل من أجل أعمال إرهابية أخرى .

القبض على « مالوكو » :

قبض على « سياريفين مالوكو » بعد ستة أشهر من إعلان « دارسونو » هذا التحدى . وقبل هذا الوقت كانت كل محاكمات « تان جونج بريوك » قد أتت إلى نهايتها ، وهذا يعنى أن الدفاع لن يستطيع استجوابه . وعندما أعلن أنه سوف يحاكم ، فقد طلب من جمعية المساعدات القانونية (L . B . A) ، أن تتولى الدفاع عنه ، ولكن الجمعية رفضت بحجة أن محاميها مثقلون بالعمل ، إلى حد لا يسمح لهم بتولى قضايا جديدة فى ذلك الوقت . وكان (بايونج ناسيتون) أكثر وضوحا فى رفضه .

ومن المعروف أن (بايونج) هو مدير المؤسسة ، وهو الذى يتولى تنسيق أعمال فريق الدفاع فى قضايا الشغب . كانوا يشكون .. هل « مالوكو » يقاتل حقيقة من أجل مبادئه . فقيل له : « نحن ندافع عن الناس بغض النظر عن معتقداتهم السياسية . لا فرق عندنا بين من ينتهج نهجا سياسيا إسلاميا ، أو من له مبادىء شيوعية . نحن دائما نعد دفاعا جريئا . أما إذا كان الشخص لايعرف مآ مبادئه ، فالأفضل لنا ألا نتورط فى الدفاع عنه » .

وقد التقى أعضاء الفريق بـ « مالوكو » بعد القبض عليه ، ولكن « ناسيتون » كان غير مقتنع بالمبررات التى قدمها ، كما وضح فى رسالة بعث بها الى الصحف قال : « نحن غير مترددين فيما يختص بـ « سياريفين مالوكو » لقد كانت محاكمات « تان جونج بريوك » مستمرة ، وكذلك محاكمات (دارسونو) (وفتوى) وغيرهم . فى ذلك الوقت هل جاء (مالوكو) بدافع من مبادئه ليتولى الدفاع عن المجتمع المسلم ، أو على الأقل قد اتصل بمحامى الدفاع بمن فيهم (عدنان بايونج ناسيتيون) الذى كان فى أمس الحاجة إلى شهادته ، وكان (مالوكو) يعلم ذلك ، ولكنه لم يفعل .

وكانت « جمعية المبلغين » أيضا حريصة كل الحرص على تبديد فكرة أن « مالوكو » كان من بين أعضائها . فقد كتب نائب السكرتير العام فى الجمعية إلى

الصحافة يفند مزاعم الادعاء أن « مالوكو » كان عضوا فيها .

ثم انتشرت شائعات كثيرة منها أن (مالوكو) كان يعمل لحساب المخابرات العسكرية ، وكانت الشائعات قوية إلى حد جعل الموضوع يثار فى أثناء محاكمته . وقد طلب « مالوكو » ثلاثة من الشهود للإدلاء بشهادتهم ، وكلهم من الوعاظ المسلمين ، وكان الثلاثة فى السجن . فقد كان « فتوى » و« جيلانى » يقضيان مدة العقوبة المحكوم عليهم بها ، أما الثالث وهو « حسن كيات » ، فقد كان تجرى محاكمته بتهمة إلقاء موعظة فى « تان جونج بريوك » عام (١٩٨٥) . ولم تسمح المحكمة لكل من (فتوى) و (جيلانى) بالشهادة ، لأنهما خبيران فى الدين فقط والقضية المعروضة قضية شغب وليست قضية دين . ولكنهم سمحوا « لحسن كيات » بالشهادة . وفى أثناء الشهادة أنكر أن « مالوكو » كان عميلا ، رغم أنه سبق أن اعترف بذلك قبل أن تثور مشكلة « تان جونج بريوك » ، فقد شك فيه وفى آخرين على أنه متسلل ، هدفه مراقبة الوعاظ فى « تان جونج بريوك » ، وعندما تحدث إلى « مالوكو » فى السجن فقد أقنعه أن هذه مجرد إشاعة .

محاكمة عدائية ضد النظام

استشاط جنرال (موردانى) غضبا عندما أبدت الصحافة المحلية والعالمية العطف وهى تغطى محاكمة (دارسونو) . والأسوأ أنه بالرغم من مجهوده الذى بذله من أجل منع تسرب الحقائق ، فقد ظهرت تقارير كثيرة تلقى ظلالا من الشك على طريقة نقله للأحداث . فقد مست المحاكمة بعض النقاط الحساسة التى تمس مسألة (تان جونج بريوك) . لقد انقلبت المحاكمة إلى مظاهرة ضد النظام ، وأصبح هؤلاء المسئولون عن المحاكمة مسئولين فى الوقت نفسه عن هذا الفشل الذريع . وكان كبش الفداء هو (سوديينى) رئيس المحكمة ، فقد نقل إلى شمال « سومطرة » فور انتهاء نظر القضية . وفيما بعد اتهم (بايونج ناسيتيون) المحامى بأنه احتقر المحكمة بالاعتراض الذى أظهره فى أثناء قراءة الحكم (انظر الفصل الرابع) .

وكان كبش الفداء الثانى هو الصحافة فقد اتهمها (موردانى) بعدم المسئولية

وعدم النضج فى أثناء تغطية أخبار المحاكمة . وقد هدد بعواقب وخيمة إذا لم تستطع الصحافة تصحيح نفسها .

وبفضل مجهود الدفاع ، فإن الوقائع التى حدثت فى قاعة الجلسة انتهت بقيام تحقيق عام فى أحداث (تان جونج بريوك) ، وهو كل ما كانت تحويه « الورقة البيضاء » . ومع هذا فإن كثيرا من أسئلة الدفاع الحرجة ظل حتى الآن دون إجابة .

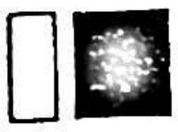

الفصل الرابع

القمـــــــــع
ونظـام القضـــاء

قبل دراسة موجة القضايا التى أعقبت المصاب الذى وقع على المسلمين فى (تان جونج بريوك) ، نجد من المفيد إلقاء نظرة على القوانين والعدل الذى يواجه به الناس المتهمون بانتقاد أو معارضة الحكومة فى إندونيسيا اليوم . ويقام الادعاء السياسى والمحاكمات السياسية فى ظل جو من القمع ، هدفه الأساسى المحافظة على الوضع القائم ، وحماية النظام العسكرى .

والجهاز الأساسى للقمع هو : « فرقة العمليات لاستعادة الأمن والنظام » (Kopkamtib) وقد أنشأ هذه الفرقة الفريق « سوهارتو » فى العاشر من أكتوبر سنة (١٩٦٥) باعتبارها منظمة ، يستطيع من خلالها أن يمارس السلطات الخاصة الملقاة على عاتقه قبل هذا بثمانية أيام من قبل الرئيس « سوكارنو » لاستعادة الأمن والنظام . وباعتباره قائدا لفرقة الاحتياطى الاستراتيجى بالجيش ، فقد طلب هذه السلطات ، وحصل عليها فى الثانى من أكتوبر (١٩٦٥) ؛ ليسحق الحركة اليسارية التى تمركزت فى الحزب الشيوعى الإندونيسى (P.K.I) . وقد استخدم وسائل خطف وقتل أعضاء هيئة أركان الحرب بواسطة مجموعة من الضباط ذوى الرتب المتوسطة ؛ لكى يتهم الحزب الشيوعى الإندونيسى (P.K.I) بمحاولة شن هجوم ضد حكومة سوكارنو .

وهكذا فإن « فرقة العمليات لاستعادة الأمن والنظام (kopkamtib) قد أنشئت لسحق الشيوعيين واليساريين بصفة عامة . وعندما أسست هذه الفرقة فى أول الأمر ، قيل إن هذا مجرد إجراء مؤقت ، ولكن عندما خلع « سوهارتو » « سوكارنو » وولى نفسه رئيسا للجمهورية ، فقد صدر قرار جمهورى بإنشاء هذه

الفرقة فى عام (١٩٦٩) . وفى عام (١٩٧٣) عززت هذه السلطات بقرار من الغرفة التشريعية العليا (M.P.R) ، والتى تعتبر قراراتها مصدرا للتشريع ولكل سياسة الدولة . واعتبارا من هذا الوقت بدأت سلطات « فرقة العمليات لاستعادة الأمن والنظام » تتسع لتغطى كل صور الشغب كما جاء فى أحد تقاريرها الرسمية وقد صدر فى عام (١٩٧٨) وجاء فيه ما يلى :

«بالرغم من أن المنظمة وأفرادها قد عاصروا تغييرات تتفق مع تطورات الموقف ، فإن واجباتها الرئيسية لم تتغير .. إنها حماية الأمن والنظام فى مواجهة احتمالات ثورة شيوعية ، أو من المتطرفين أو من أى نشاط منحرف آخر ، وكذلك مساعدة السلطات الحكومية وأجهزتها ، سواء المركزية منها أو الإقليمية ، فى تأمين تنفيذ « البانكازيلا » ودستور (١٩٤٥) »

وهكذا فإنه من أجل تدعيم النظام العسكرى ، فإن السلطات الخاصة التى حصل عليها الجيش لمكافحة اليساريين ، قد اتسعت لتشمل مكافحة كل مظاهر المعارضة السياسية .

وباعتبارها جهاز الأمن الأعلى فى الدولة ، فإن الـ « كوبكامتب Kopkamtib » – فرقة العمليات لاستعادة الأمن والنظام – تعمل من خلال السلطة العسكرية وهى الجيش . وكل القواد الإقليميين والمحليين يعملون كضباط تنفيذيين فى « الكوبكامتب » ، بالإضافة إلى واجباتهم فى الجيش . وكانت سلطاتهم تتضمن القبض والاعتقال والاستجواب ، ولهم القول الفصل فى دفع الناس إلى المحاكمات بتهمة القيام بالنشاط الهدام . وفى السنوات الأولى للنظام احتفظ « سوهارتو » لنفسه بقيادة «الكوبكامتب Kopkamtib » ولكن فى أعقاب إعادة تنظيم القوات المسلحة عام (١٩٦٩) ، فقد عهد بالمهمة إلى قائد القوات المسلحة . ومنذ عام (١٩٨٣) ، فقد أصبح الجنرال « موردانى » القائد الأعلى للقوات المسلحة هو المسئول عن (الكوبكامتب) .

قانون مكافحة التخريب

ما زال قانون العقوبات الموروث منذ حكم الهولنديين يمثل حجر الأساس فى القانون الإندونيسى ويحتوى على عدد من المواد ، تعاقب على الجرائم السياسية مثل الثورة والتحريض على العصيان وعلى الكراهية ، وأى أعمال عداء أو احتقار تجاه الحكومة . ولم يكن من الصعب ملاءمة صياغة القانون طبقا لاحتياجات الجمهورية فى العصر الجمهورى ، الذى حل محل الحكم الاستعمارى ، الذى كان يرأسه حاكم عام .وهكذا حل رئيس الجمهورية محل الحاكم العام ، وحل اسم « جمهورية إندونيسيا » محل اسم « الإدارة الهولندية بجزر الهند الشرقية » .

ومع ذلك ففى أيام الديمقراطية الموجهة ، فقد شعر « سوكارنو » والجيش معه بالحاجة إلى قانون شامل لمكافحة الشغب . على أن يكون القانون فضفاضا بما يكفى ، بحيث يكون من السهل على الدولة توجيه الجرائم السياسية لأعدائها ، سواء ارتكبوا جرائم أو لم يفعلوا ، وكذلك توقيع عقوبات قاسية تصل إلى الحكم بالإعدام لمجرد كون المتهم معارضا لسياسة الدولة . ومن فوائد القانون الجديد أيضا تضمنه لقواعد إجرائية تبطل مفعول أى ضمانات ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية .

وكان قانون مكافحة التخريب – الذى يستخدم حاليا بآثار مدمرة ضد المسلمين المعارضين – قد أصدره « سوكارنو » عام (١٩٦٣) بالقرار رقم أحد عشر . وقد صدر القانون بهذه الطريقة ؛ لأن المشروع الذى تقدم به « سوكارنو » إلى البرلمان قد رفض من جميع الأحزاب الممثلة فى البرلمان ؛ لأنه كان كاسحا وخطيرا إلى مدى بعيد . وقدم القانون مرة أخرى إلى البرلمان ، بعد أن رفعت الأحكام العرفية بقليل فى مايو (١٩٦٣) . لقد أمد القانون الجيش بأداة بديلة للقمع الصارم لكل معارضى سياسة الديمقراطية الموجهة . وبعد استيلاء الجيش على السلطة عام (١٩٦٥) ، تحولت كل التشريعات المضادة للشغب ضد اليساريين وأنصار « سوكارنو » . وقد استخدمت فى مئات المحاكمات ضد قادة الحزب الشيوعى وآخرين ممن زعم النظام أنهم مسئولون عن أحداث أول أكتوبر (١٩٦٥) . وكانت الأحكام صارمة إلى أقصى مدى ، وتضمنت فى عدد كبير منها عقوبة

الموت . وفى الشهور الأولى للنظام الجديد قامت قيادة الجيش بعرض كبير هاجمت فيه الديمقراطية الموجهة ، باعتبارها نظاما غير دستورى . وكذلك طريقة « سوكارنو » بإصدار تشريعات بقرارات . وقد أهملت تماما حقيقة أن هذه القوانين قد قدمت بمساندة الجيش . وحتى عندما كانت جنود « سوهارتو » ثائرة تقتل كل من يشتبه في كونه شيوعيا ، وذلك بعد مذابح عام (١٩٦٥) ، والتى قتل فيها مليون من البشر ، فقد أعلن « سوهارتو » أنه من الآن فصاعدا سوف تحكم إندونيسيا كدولة يسودها القانون .

وكثير من الذين رحبوا بخلع « سوكارنو » وبتدمير الحزب الشيوعى كانوا يأملون فى إصلاح شامل للميراث التشريعى من عهد « سوكارنو » ، ولكن هذا لم يحدث . فقد بقيت معظم القوانين القمعية بما فيها المرسوم الذى أصدره « سوكارنو » لمكافحة الشغب . وفى عام (١٩٦٩) ارتفعت منزلة هذا القانون ، حيث تم إصداره عن طريق البرلمان . وقد انتقد هذه السخرية بشدة محامى حقوق الإنسان (ناسيتيون Nasution) فقال : « إذا كان برلمان النظام القديم قد رفض هذا القانون ، فإنها تكون مأساة تستعصى على الفهم ، أن يقبل البرلمان فى النظام الجديد هذا القانون ، ويشرع كل مواد ومكونات القرار الجمهورى ، ويعطيه هذه الصورة الشاذة القانونية بينما لم يتغير فيه سوى الاسم ، أما المحتويات والروح فلم تتغير ! ! »

وقانون مكافحة التخريب يعتبر أن التخريب هو أى نشاط يمكن أن يشوه أو يحط من قدر « البانكازيلا » أو ينحرف عن أيديولوجيتها وكذلك كل ما يمكن أن يدمر أو يحط من قدر أو يطيح بسلطة الدولة أو سلطة الحكومة المسئولة ، أو الجهاز الإدارى للدولة ، وكل ما يبث مشاعر العداء ، أو يسبب الانشقاق ، أو الاضطراب أو القلق بين الناس ، إن طريقة صياغة القانون تبرهن على أن النشاط محل الاتهام يمكن أن يشمل أى شىء تفعله . وقد يدان الشخص حتى ولو لم تكن فى نيته هذه النتائج ، أو لو لم يكن هو شخصيا مسئولا عن هذا النشاط .

والمسلمون الذين قبض عليهم منذ عام (١٩٨٥) تم القبض عليهم طبقا للسلطات الخاصة ، التى يملكها (الكوبكامتب – فرقة العمليات) ، وقد تمت

محاكمتهم طبقا لقانون مكافحة التخريب . وفى كثير من المحاكمات التى استخدم فيها هذا القانون كان المحامون يدفعون بعدم صحته . وقد قال البعض : إن تشريع عام (١٩٧٣) قد ألغى القانون الذى استخدمه « سوكارنو » عام (١٩٦٣) ، وهو يعتبر أساس تشريع عام (١٩٧٣) : وهذا يجرد القانون من أساسه الرسمى ، وقال فريق اخر : إن مبررات « سوكارنو » السياسية لإصدار هذا القانون قد انتهت فى ظل النظام الجديد .

وقال الدفاع عن (هـ. م . سانوزى) – انظر الفصل السادس – : إن القضاة الذين يرأسون المحاكمات ، لابد أن تكون لهم السلطة الضرورية لفحص مدى صحة أى قانون يستخدم فى الاتهام . ولهم الحق فى إعلان أن هذا القانون غير صالح ، ثم يرفضون الاستمرار فى إجراءات المحاكمة . وقد شعر بعض المتهمين بالمرارة لكونهم يحاكمون طبقا لقانون صدر فى عهد الديمقراطية الموجهة ، وهو نظام من الحكم يحتقرونه كثيرا . ولكن كثيرا من القضاة رفضوا هذه الطعون الخارجة عن إرادتهم . ومع ذلك فقد وافقت المحكمة التى تحاكم « دارسونو » على أن قانون مكافحة الشغب يعتبر من دستور (١٩٤٥) الذى أقره المجتمع ، وأضافت أن الخطاب بشأن هذا القانون ينبغى أن يوجه إلى المشرعين وليس إلى القضاة

قانون الإجراءات وبعض حالات التخريب

لقد خلق قانون مكافحة التخريب – الذى تسانده السلطات الخاصة للكوبكامتب منذ عام (١٩٦٥) – نظاما غير شرعى ومنعزلا عن العدالة فى التعامل مع المعتقلين الإندونيسيين السياسيين ، وفى بعض المناطق تداخلت الأنظمة . وعلى سبيل المثال فإن مكتب المدعى العام هو الذى يوجه الاتهام ضد الشخص الذى يحاكم بتهمة التخريب وليس الجيش . وكذلك فإن المحاكمات ينبغى أن تعقد فى قاعات المحاكم العادية وليس فى المحاكم العسكرية . ومع ذلك فقد كان الجيش هو الذى يقوم بعمليات القبض . ومنذ لحظة الاعتقال فإن المعتقل السياسى يصبح عرضة لممارسة السلطات الخاصة عليه بواسطة قيادات الجيش المحلية ؛ باعتبارهم عملاء (للكوبكامتب) . وحتى لو قدموا – إن عاجلا أو آجلا – إلى مكتب المدعى العام ، فليس فى

استطاعتهم الاستفادة من الضمانات التى هى من حق أى متهم عادى .

هذه الضمانات التى ليست سوى حبر على ورق . ومعظم المحامين الذين يعملون من أجل المعتقلين السياسيين ، ويتولون الدفاع عنهم فى المحاكم ، يبذلون جهودا هائلة مصرين على حق عملائهم فى التمتع بالضمانات والحماية المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ، الذى صدر فى نهاية عام (١٩٨١) .

والقانون الجديد يعتبر تطويرا واسعا للقانون الذى حل محله ، وبصفة عامة فقد رحبت به كل الهيئات القانونية الإندونيسية . وهو يوضح بالتفصيل حقوق المعتقل ، وحقه فى الاتصال بأقاربه ومقابلتهم ، وحقه فى المساعدة القانونية منذ لحظة القبض عليه ، وحقه فى أن يحضر أحد المحامين استجوابه . وحق تقديم الالتماسات فى كل مراحل القضية ، وحرية الوصول إلى مستندات القضية من أجل إعداد الدفاع المناسب . والقانون يحدد بدقة فترة الاعتقال بدون محاكمة ، ويعطى المعتقل الحق فى الطعن فى مدى قانونية اعتقاله ، ويستطيع البوليس فقط أن يقوم بعملية القبض وإجراء التحقيق . وحيث إنه لا توجد أى عقوبات ضد الضباط الذين يخرقون هذه الشروط ، فضلا عن أن هذه السلطات متروكة لتقدير الضباط الذين يتولون تنفيذها ؛ لذلك فقد أصبحت ضمانات حقوق المتهمين ليست أكثر من رسميات .

وعلى قدر ما كان المعتقلون السياسيون مهتمين بالقانون الجديد ، فإن (الكوهاب Kuhap) – قانون الإجراءات الجديد – كان يحتوى على نقص آخر خطير . فالمادة (٢٨٤) منه ، وهى عن القضايا التى تخضع لقوانين خاصة ، ومنها قانون مكافحة التخريب – قد استبعدت هذه القضايا من القانون لفترة انتقالية مدتها عامان ، وبعد خمس سنوات ، فإن المحامين الذين درسوا (الكوهاب) من وجهة نظر حقوق الإنسان ذكروا أن الشرط الاستثنائى للقوانين الخاصة للقوانين المذكورة فى المادة (٢٨٤) قد أصبح شرطا دائماً .

وكان المحامون الذين يعملون من أجل المعتقلين السياسيين يواجهون عقبات فى كل مرة . فرغم إصرارهم على معاملة عملائهم طبقا (للكوهاب) – قانون

الإجراءات – فالحقيقة أن القبض والاعتقال والاستجواب والتقديم للمحاكمة كانت فى يد (الكوبكامتب) فرقة العمليات .

وكان محققو الجيش يعاملون ضحاياهم بوحشية ويخيفونهم ، وهم فى الحبس الانفرادى ، ولا يسمح لأقاربهم ولا محاميهم بزيارتهم . وكان المحامى الذى عين للدفاع عن الواعظ « فتوى » قد شرح فى أحد بياناته كيف أنهم حاولوا – لمدة أسابيع – أن يتعقبوا أماكن وجوده بعد القبض عليه .

وبعد ذلك : فقد شرح « فتوى » نفسه ما حدث له خلال هذه الأسابيع المخيفة .

لقد قبض عليه يوم (١٩ سبتمبر ١٩٨٤) بعض ضباط (سات جاز انتل Satgas Intel) – وهى عبارة عن حملة المخابرات الخاصة للجيش – فى أثناء استجوابه فى أحد مراكز البوليس المحلية بخصوص « موعظة » ألقاها . وعندما حاول محاموه – الذين كانوا حاضرين الاستجواب – أن يصطحبوه فقد دفعوه بقوة . ثم أخذ إلى معسكر اعتقال ردىء السمعة فى (جالان جنتر Jalan Guntur) فى جاكرتا حيث استجوبه ضباط الجيش . ثم دفعه بعض الجنود بأسلحتهم إلى الزنزانة . وبينما كانوا يمرون بزنزانة واعظ آخر هو (تونى آردى Tony Ardie) ألقى الجنود فوقه دلوا من الماء البارد . وبعد حوالى نصف ساعة ، نقل (فتوى) إلى زنزانة أخرى تفوح منها رائحة البول بقوة . وفى وقت متأخر من نفس المساء وجد نفسه مضطرا لأن يتبول على الأرض ، وعندما أراد أن يصلى أخذ يبحث عن جزء من أرض الغرفة لا يغطيه البول . وفى وقت لاحق من نفس الليلة أيقظوه بعنف من نومه ودفعوه من الزنزانة إلى الفناء الخارجى ، حيث أمسك بعض الجنود رأسه بقوة وحلقوا له شعره . وعندما بدأ يرتل بعض آيات القرآن ؛ ليتغلب بها على الآلم وعلى المذلة أمره جلادوه أن يتوقف . وبعد عدة ساعات أخرى جذبوه مرة أخرى من زنزانته معصوب العينين ومصفدا بالأغلال ثم ألقوا به فى عربة (جيب) ، وأخذوه الى معسكر الاعتقال المركزى فى (سيمانجز Cimanggis) . وفى الطريق أوحوا إليه أنه سوف يقتل بالرصاص . وفى (سيمانجز) انضم إلى حوالى مائتين من المعتقلين فى

أحداث (تان جونج بريوك) ، وكثير منهم يعانى من إصابات إما وقعت فى أثناء المذبحة ، أو بعد ذلك فى أثناء التحقيق .

واعترف (فتوى) أنه كان محظوظا ؛ لأنه نقل من مركز البوليس الحربى فى (جالان جنتر Jalan Guntur) بسرعة . ومن بين مراكز الاعتقال السياسية يعتبر (جنتر Guntur) أشد رهبة من أى مركز اعتقال آخر . فقد كان مشهودا له بالوحشية المفرطة . فعند الوصول يضرب المعتقلون بشدة . والكلمة الإندونيسية التى يعبر بها عن هذا الضرب هى (Dipermak) وهى مأخوذة من كلمة هولندية تعنى تغيير الشكل .

وفى هذه المرحلة يتولى ضباط المخابرات التحقيق من أجل أغراض ذات صلة بالعملية (Operational Purposes) ، فهم يعدون قضية ضد المعتقل وينتزعون منه اعترافات تدين الآخرين وتستخدم وسائل أخرى للتعذيب ، بما فيها الضرب بالأحزمة التى يستخدمها رجال الجيش ، ويضربونهم أيضا بأى أدوات قاسية ، فضلا عن استخدام الصدمات الكهربائية . وقد فكروا فى وسائل خاصة لإذلال المسلمين المسجونين ، مثل حلاقة الشعر ، ومنعهم من إقامة الصلاة . وأشهر وسائل معاملة المعتقلين تحت التحقيق هى تثبيت أقدام الضحايا فى أرجل الموائد التى يقف فوقها الجنود وأحيانا يقفزون فوقها . وغالبا ما يتم التوقيع على محاضر التحقيق والاعترافات ، بينما الضحايا فى هذا الوضع المؤلم للغاية . ولا عجب فى أن الواعظ (عثمانلى الحامدى) قد لاحظ فى إحدى المناسبات فى أثناء محاكمته (انظر الفصل الخامس) أن المدعى قد وجد صعوبة مع أحد الشهود ، فقال : « أنا أقترح أنه من الأفضل أن يرسل الشاهد إلى معسكر اعتقال (جنتر) الحربى ؛ لكى يوجهه المحققون هناك قبل الإدلاء بشهادته » .

والوسائل التى يستخدمها الجيش كشفت تماما فى قضية (حُسن العارفين Hasnul Arifin) الذى حوكم لتورطه فى حادث إلقاء القنابل يوم (٤ من أكتوبر ١٩٨٤) ، فقد كانت اعترافاته أنه أدان (هـ . م . سانوزى) فى زعمهم أنه الممول لحملة إلقاء القنابل ، وكانت هذه هى النقطة الجوهرية لتحويل (سانوزى) إلى أحد

الضحايا الأساسيين فى محاكمات المسلمين . وعندما ظهر (حسن العارفين Hasnul Arifin كشاهد فى الادعاء ، فقد تراجع عن اعترافاته فى المحكمة ، وكان هذا فى أثناء محاكمة (راشمات بازوكى Rachmat Basuki) . وكان ممانعا فى أن يشرح صراحة للمحكمة أين وتحت أى ظروف انتزعت منه هذه الاعترافات ، ولكن تحت إصرار محامى الدفاع قال للمحكمة : إنه قد قبض عليه فى (٧ أكتوبر ١٩٨٤) بواسطة رجال لا يرتدون الزى الرسمى ، ولا يحملون أمرا بالقبض عليه . وبعد أن أخذ معصوب العينين إلى مكان سرى ، حيث ضرب بشىء يشبه العصا الغلظة ، استجوبوه ، وأمروه أن يدلى باعترافاته وأن يوقع عليها . وبعد ذلك عندما استجوبه رجال البوليس لم يستطع أن يلغى صورة هؤلاء الذين استجوبوه من ذهنه ، لذلك فقد اختلق أشياء كثيرة فى اعترافاته للبوليس . ومثل باقى المتهمين فى حادث إلقاء القنابل التى سنشرحها فيما بعد ، فقد كانت حالة (حسن العارفين) الصحية المفزعة ، تشبه فيلا غبيا أزرق وأسود اللون . قال ذلك أحد الذين التقوا بهم بعد ذلك فى السجن ، كانوا خائفين إلى حد أنهم هم أيضا ألقوا بالاتهامات التى تدين (سانوزى Sanusi) .

عرف أن أحد المتهمين ، واسمه (محمد جابر بن أبو بكر Mahmmad Jabir bin Abubakar) ، قد ضرب حتى الموت فى محاولة لحمله على الإدلاء بشهادة مزيفة ضد (سانوزى) . وقد ألقى أول ضوء على هذا القتل المروع فى إقرار كتابى كتبه ابن أخيه ، وقدم للمحكمة فى ثانى محاكمة (لزانوسى) – انظر الملحق الثالث .

تحقيقات ما قبل المحاكمات والشهادة فى المحكمة :

معظم البيانات التى قدمها الادعاء فى المحاكمات كانت تتكون من تقارير التحقيقات قبل المحاكمات ، والتى كتبت فى ظل الظروف التى شرحناها . وفى المحكمة تراجع كثير من الشهود ومن المتهمين عن أقوالهم ، وكان الثمانية والعشرون متهما فى (محاكمات المخربين) – انظر الفصل الثانى – قد تراجعوا عن أقوالهم قبل التحقيق . وقد حدث أيضا كثير من التراجعات فى (محاكمات إلقاء القنابل) وفى (محاكمات الأسرة) فى وسط « جاوة » – انظر الفصل السابع – ورغم هذا لم يستمع أحد

القضاة إلى هذه التراجعات ولم يزجر أحد الادعاء لارتكاب هذه المظالم كى يؤيد التهم الموجهة إلى المتهمين ، واستمرت إجراءات التقاضى كما هى وكأن شيئا لم يحدث ! ! .

وقد شهد شاهد فى (محاكمات الأسرة) ويسمى (دار السلام Darussalam) فقالوا له : إنه سوف توجه إليه تهمة الحنث باليمين ؛ لأن شهادته فى المحكمة تختلف عن شهادته فى التحقيقات . فأصر الشاهد على أن ما جاء بالتحقيقات مزور ومنسوب إليه ، ولكن رئيس المحكمة أنبه تأنيبا قاسيا ، وطلب من الادعاء أن يوجه إليه تهمة الحنث باليمين .

يقول (نوزانتارا) : « ليس من السهل أن نثبت سوء المعاملة ، فضباط البوليس دائما ينكرون ذلك رغم الاتهامات العديدة التى وجهت إليهم . بينما القضاة ليسوا من أنصار البحث عن الحقيقة بالنسبة للتهم الموجهة وهذا يرتبط تماما بعدم وجود استقلال للقضاة .

وفى كثير من المحاكمات رفض المدعون حضور بعض الشهود فى المحكمة ، وبهذا أنكروا على الدفاع حقه فى استجوابهم . ورغم اعتراضات الدفاع فقد سمحت المحكمة للمدعين أن يقدموا شهادات مكتوبة بدلا من سماع الشهود أنفسهم ، كما سبق أن وصفنا فى الفصل الثالث . وحتى ضباط الجيش والبوليس ، منعوا من الظهور فى أثناء محاكمة (دارسونو) خشية أن يؤدى مجهود الدفاع فى تحقيق حادثة (تان جونج بريوك) إلى إلقاء مزيد من الضوء على الحقائق .

ولقد أصبح من العادات الراسخة أثناء محاكمات المسلمين ، أن يحاكم المتهمون الذين يواجهون نفس التهم المزعومة فى وقت واحد ، ولكن كل على حدة . وأحيانا يطلب أحدهم للشهادة في محاكمة الآخر . وهذا مؤذ إلى حد كبير للمتهم فى أثناء المحاكمات ؛ لأن المتهم لا يقسم اليمين قبل أن يستجوب ولديه حصانة تحميه من أى إجابة تدينه ، ولكننا نجد المتهم نفسه يظهر كشاهد فى محاكمات الآخرين ثم يقسم اليمين ، ومطلوب منه أن يجيب عن كل الأسئلة !! .

ورغم أنه ليس من حق الدفاع استدعاء شهود من بين المتهمين ، فإن معظم

الشهود الذين استدعاهم الدفاع ، كانوا تحت الاعتقال ، وذلك يعطى السلطات الكلمة النهائية فى الموافقة على استدعائهم للشهادة أو عدم استدعائهم . وهذا أيضا يقلل من فرص الدفاع فى أن يفحص مقدما الشهود الممكن سماعهم بنفس القدر المتاح للادعاء . ففى محاكمة (عرفان سورى هادى Irfan Suryhadi) (انظر الفصل الخامس) أراد الدفاع أن يستدعى (أحمد زونت سومارلان Ahmad Zonet Sumarlan) كشاهد ، وهو فى نفس الوقت معتقل تحت المحاكمة ، فاقترح الادعاء أنه ربما لا يرغب فى الشهادة وعندما أراد القاضى أن يؤجل الأمر لجلسة تالية ، قال (عرفان) : إنه لا يوجد سبب يدعونا لانتظار شيء لن يحدث : « لدى شكوك فى إمكان حضوره للشهادة . فالأسباب المتوافرة لدى الادعاء لم تتغير كما حدث عندما أراد (زونت) منى أن أحضر للشهادة فى محاكمته ، لقد قالوا : إننى لست راغبا فى الشهادة ولكن الحقيقة أن أحدا لم يطلب منى هذا » .

وعند ظهور شهود الدفاع من غير المقبوض عليهم ، فقد فعلوا هذا معرضين أنفسهم لمخاطرة كبيرة . فتجربة أحد شهود الدفاع واسمه (صالح) كانت مخيفة إلى حد جعل بقية الشهود يرفضون الشهادة . (انظر محاكمة سياريفى الدين رامب ، ومحاكمة صفوان سليمان فى الفصل الثانى) .

وقد استعمل القضاة السلطات فى الأمور المتروكة لتقديرهم للحد من عدد شهود الدفاع . وقد نوقش هذا الأمر بشدة فى أثناء محاكمة الواعظ (فتوى) ، عندما رفض القاضى أساسا أن يستمع للشاهد (على صاديقين Ali Sadikin) وهو صديق قديم للمتهم ، رغم أنه قد سبق له أن شهد فى محاكمة (دارسونو) . ونظرا لأن ما جاء فى شهادته الأولى قد نشر فى الصحافة على نطاق واسع فقد جعل الحكومة تمارس ضغوطا على القاضى ؛ لمنع ظهوره للشهادة مرة أخرى . وتظلم دفاع (فتوى) أمام محكمة أعلى من هذا القرار ، فأجبروا المحكمة على التراجع عن قرارها قبل النظر فى التظلم .

محامو الدفاع تحت الحصار :

بالرغم من كل الترتيبات التى تمت فقد كانت المحاكمات فرصة لكل المنشقين

لأنها يمكن أن تصور للناس الحكومة فى صورة سيئة وهذا غير صحيح وغير أخلاقى » .

وانقضى حوالى الشهر قبل أن تصدر محكمة (جاكارتا) الإقليمية حكمها بإدانة (ناسيتيون) بتهمة احتقار المحكمة . ووسط الاضطراب الذى أعقب الحكم ثبت أنه حكم يقوم على أسس قانونية متداعية . ولم يكن واضحا أى جهة وأى سلطة يمكن أن تقيم هذا الاتهام ، ولا أى موظف حكومى له الحق فى شطب اسمه من جداول المحامين إذا ثبتت إدانته .

وكان من الواضح أن الجهات القضائية منقسمة على نفسها بالنسبة لهذه المشكلة ، سواء بالنسبة لمشروعية ما يفعلونه ، أو بالنسبة لمدى احتياجهم لضرب (ناسيتيون)،قال (ناسيتيون) فى ذلك الوقت : « إن حرمانى المؤقت من العمل هو مسألة وقت فقط ، إنها مسألة سياسية ؛ لأن السلطات لا تريدنى أن أمارس عملى كمحام » .

وتفاقم الموقف ، وهنا تدخل الجنرال (على سعيد Ali Said) لحل الموقف الصعب ، الذى يواجه الجهات القضائية ، فقال : « إن هذا أمر يرجع لمنظمة المحامين فهى التى تستطيع أن تؤدب أعضاءها وتتخذ الإجراءات ضد (ناسيتيون) وفعلا اتخذت المنظمة إجراءات ضد (ناسيتيون) ، فقد أنبوه بشدة لاحتقاره المحكمة ، مما دفع « ناسيتيون » أن يعلق على هذا بمرارة قائلا : إن المهن القانونية فى إندونيسيا تبدو غير راغبة فى محاولاته لحماية سمعتها .

وقد كانت الخطوة ضد حق (ناسيتيون) فى الممارسة جزءا من عملية طويلة لأحكام الضبط القضائى لمهنة المحاماة . وقد بدأت هذه العملية عام (١٩٨٢) ، عندما اتخذ المؤتمر القومى لرؤساء المحاكم المحلية قرارا ببذل جهد أكبر لجعل المحامين أكثر انضباطا .وكانت المحكمة العليا فى شرق « جاوة » الأولى فى اتخاذ قرارات لتنفيذ هذا عندما أصدرت تعليمات،عام (١٩٨٥) ، تطلب من المحامين أن يسجلوا أنفسهم فى المحكمة ؛ لكى يستطيعوا أن يمارسوا المهنة . وأعطت نفسها السلطة لشطب اسم أى محام يسىء التصرف فى المحكمة فى زعمهم .

وفى كثير من المناسبات ، ألمح الجنرال (على سعيد) رئيس المحكمة العليا إلى أنها فقط مسألة وقت قبل أن تعم التنظيمات التى صدرت فى شرق « جاوة » كل أنحاء البلاد .

استقلال القضاء

إن المشكلة الأساسية لأى فرد يواجه الاعتقال والمحاكمة لأسباب سياسية هى أن السلطة القضائية قد أصبحت ذراعا من أذرع السلطة التنفيذية . وهكذا تصبح الدعوى القضائية ضد المتهم السياسى لا معنى لها . فإن مبدأ فصل السلطات قد أهدر فى عهد الديمقراطية الموجهة . وتعطى المادة (١٩) من القانون (١٩) والصادر عام (١٩٦٤) لرئيس الجمهورية الحق فى التدخل فى أى مرحلة من مراحل سير الدعوى عندما يجد أن ذلك ضرورى لحماية الأمن القومى والثورة . وعندما ارتفعت الأصوات بعد عام (١٩٦٥) تنادى بإلغاء هذا القانون رفض « سوهارتو » الفكرة قائلا :

« حيث إن السلطة التنفيذية لا تتدخل فى أعمال القضاء فإن استقلال القضاء لم يعد يمثل مشكلة » .

وفى عام (١٩٧٠) أقر قانونا أساسيا للقضاء (القانون رقم ١٤ / ١٩٧٠) وقد فسروه فى تلك الأيام باستعادة القضاء لسلطاته وتنص المادة الرابعة(جزء ٣) من المذكرة التفسيرية لهذا القانون على :

« أنه لا يجوز ولا يسمح بأى ضغط أو تأثير يمارس من الخارج مما يجعل القضاة غير أحرار فى إصدار أحكامهم » .

ومع ذلك لم تصدر أى تعليمات لتجعل هذه العبارة العامة حقيقة منفذة . وعلى النقيض من هذا ، فإن الوضع غير المستقل للقضاء قد عزز بتأكيد التعاون بين السلطة التنفيذية والمحاكم ، وكذلك المدعى العام والبوليس والجيش .

ومنذ سنوات قليلة ، ظهرت هيئة غير رسمية عرفت باسم « ماهكى جابول Mahkehjopol) ، وتتكون من الجنرال (على سعيد) رئيس المحكمة العليا ، والفريق (إسماعيل صالح) وزير العدل ، والفريق (هارى سوهارتو) المدعى العام ورئيس البوليس . وقد انتقد كثير من رجال المهن القانونية هذه الهيئة المتحدة على أساس أنها تحالف منيع ضد أى شخص يأمل فى أن يبحث عن العدالة فى محاكم إندونيسيا .

وقد أدان المحامون الذين عملوا لحساب (هـ . م . زانوسى) بقسوة نشاط هذه الهيئة الفاسد والسرى ، واعتبرت قراراتها نموذجا لتقييد العدالة فى إندونيسيا .

كان هذا الاتحاد (ماهكى جابول Mahkehjapol) على المستوى القومى ، وله جذور ممتدة فى كل البلاد تسمى (ثلاثة فى واحد Three-in-one) ، وتتكون من رئيس المحكمة الإقليمية ، والمدعى العام فى الإقليم ورئيس البوليس . وتلتقى مجموعة (ثلاثة فى واحد) بانتظام ، وغالبا ما تتشاور مع رئيس الإقليم ، وكذلك القائد العسكرى للمنطقة . وتتم هذه المشاورات سرا ، وغالبا ما تعقد الاجتماعات إذا كانت هناك محاكمة سياسية هامة .

وعلى أية حال ، كان القضاة متكاملين تماما مع بيروقراطية الدولة باعتبارهم موظفين مدنيين ، وهكذا يصبحون تابعين تماما للسلطة التنفيذية . وكل المحاكم تحت سلطان رئيس المحكمة العليا ، وهو جنرال فى الجيش ، ومعظم الأعضاء معه محامون عسكريون ، ويسيطر وزير العدل إداريا على القضاة ، وهو أيضا جنرال فى الجيش . وهو يتحكم فى مرتباتهم وترقياتهم وأماكن عملهم . وكموظفين فى الدولة فهم أعضاء فى الاتحاد العام لموظفى الدولة ، وعضويته إجبارية . ورئيس هذا الاتحاد هو وزير الداخلية ، وهو أيضا جنرال فى الجيش . وأعضاء هذا الاتحاد ملزمون بتأييد أيديولوجية الدولة وسياسة الحكومة . وولاء القضاة باعتبارهم موظفين مدنيين وباعتبارهم أعضاء فى الاتحاد العام لموظفى الدولة ، يجعل من السخرية المطالبة بسير الدعوى كما يجب . وهى نقطة استخدمها الدفاع كثيرا إلى حد الملل فى اعتراضهم على تشكيل المحاكم التى تحاكم المتهمين بالتخريب .

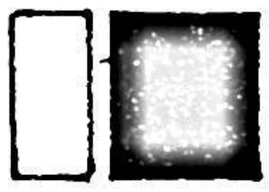

الفصل الخامس

محاكمة الوعاظ

« الآن فقط ، وفى عام (١٩٨٥) ، يعتبر نشاط الوعاظ العلنى نشاطا مخربا ، ويواجه صاحبه عقوبة الموت . إنه لشىء مدهش حقا »
(عثمانى الحميدى فى المحكمة ـ نوفمبر ١٩٨٥)

بدأت محاكمة « المبلغين » أو « الوعاظ » بعد انتهاء محاكمات « تان جونج بريوك » وبعد أن كادت محاكمات (قذف القنابل) أن تنتهى – انظر الفصل السادس – وجاء الآن دور الرجال الذين تعتبرهم الحكومة أهلا للعقاب باعتبارهم محرضين والعقل المدبر وراء كل الفتن فى البلاد . وتَصَوُّر أن الوعاظ يمتلكون من قوة البيان ما يجعلهم قادرين على إثارة الأعمال العنيفة ، لم يكن بعيدا عن الساحة . فالكلام لا ينفصل عن العمل الذى نظروا إليه باعتباره نتيجة حتمية للكلام . وطبقا للعدالة فى إندونيسيا ، فصوت الأعمال لا يرتفع عن صوت الكلمات .

فى أول الأمر ، كان على حكومة النظام الجديد أن تقنع العامة أن هناك عصابة ذات تصميم من الوعاظ ، تقف خلف كل المتاعب التى تعانى منها البلاد . وهم يحاولون إثارة الجماهير للقيام بأعمال ضد الحكومة . وفى نفس الوقت فإن المحاكمات سوف تعاقب أولئك الذين يتمتعون باحترام وشعبية واسعة . وفى نفس الوقت تخيف أولئك الذين يريدون أن يقنفوا آثارهم . وكان الهدف « بعض الرجال الذين انهمكوا فى تأييد مجموعة من الأعمال مثل التعليم والدعاية الإسلامية مؤكدين على مجال الاجتهاد والتطبيقات النبوية الإسلامية فى كل مجالات الحياة » .

وكانت محاكمة الوعاظ تمثل انطلاقة جديدة فى الحياة السياسية الإندونيسية

فبينما أنه من الصحيح أن المسلمين لم يكونوا على علاقات طيبة مع كل الأنظمة التى حكمت إندونيسيا ، ابتداء من الاستعمار الهولندى ، فلم يحدث من قبل أن اضطهد الوعاظ على نطاق واسع من أجل المواعظ التى يلقونها أو نشاطهم فى مجال الدعوة .

والفقرة التالية من عريضة الاتهام المقامة ضد (مواردى نور) ، وهى تمثل نموذجا للتهم المقامة ضد هؤلاء الرجال .

« إن المتهم سواء بمفرده أو كرئيس لجمعية الوعاظ المسلمين ، قام على التوالى بعدة أنشطة يمكن اعتبار كل منها عملا منفصلا ، مما يشكل عدة جرائم يعاقب عليها نفس القانون ، وكان الهدف من هذا أن يشوه ويحط من قدر أيديولوجية الدولة (البانكازيلا) ، أو خط الدولة الموجه .

وكذلك الإيذاء والحط من قدر الحكومة الشرعية والجهاز التابع لها ، وكذلك نشر الكراهية والانقسام والفوضى و القلق بين الناس ، أو كل المجتمع بمعناه الواسع . كل هذه الأنشطة التى قام بها المتهم وحرض عليها رغبة منه أن تلتزم الحكومة الإندونيسية والمجتمع الإندونيسى بتعاليم القرآن والحديث . وقد قام بهذه الأنشطة فى صورة مواعظ أو نشاط خاص بنشر الدعوة أو محاضرات دينية تحتوى على عبارات مترابطة ، تعزز وتكمل بعضها ، وكانت تنفذ بطريقة متكررة ... » .

وكانت هذه المحاكمات تختلف بطريقة واضحة عن الموجتين السابقتين من المحاكمات ، فمعظم المتهمين كانوا من المتحدثين ذوى الخبرة ، وعندهم القدرة على تحدى المدعين والقضاة ، وعندهم القدرة كذلك على إثارة الحاضرين فى أثناء المحاكمة والواقفين فى الخارج كذلك . وكانوا كلهم قد ضربوا وعذبوا وأذلوا خلال شهور الاعتقال والاستجواب ، ورغم ذلك – باستثناء القليل منهم – فقد واجهوا القضاة فى تحدٍّ ظاهر ، وكان معظم شهود الادعاء من ضباط الجيش ذوى الرتب الصغيرة ، أو بعض موظفى الحكومة الذين ظلوا شهورا طويلة يتجسسون على الوعاظ ، ويرصدون عظاتهم فى أنحاء كثيرة من البلاد . (انظر الملحق الرابع) ، وكانت أدلة الادعاء بعض أشرطة مسجل عليها عدد من المواعظ ، تم تسجيلها سرا ، أو قطع دونت على عجل أثناء بعض الاجتماعات العامة . بعض المقطوعات التى استخدمها الادعاء كانت مسجلة منذ عام (١٩٨٢) ، مما جعل الدفاع يتساءل: لماذا يحاكم

المتهمون اليوم ، ولم يتم القبض عليهم قبل ذلك بمدة طويلة ؟ .

القبض على المتهمين :

فى يوم (١٣ سبتمبر ١٩٨٤) ، وهو اليوم التالى لمذبحة (تان جونج بريوك) ، أخذ أربعة من الوعاظ من بيوتهم وألقى القبض عليهم وهم

- عبدالقادر جيلانى Abdul Qadir Djae lani
- تونى آردى Tony Ardie
- عبدالرانى يونس Abdul Rani Yunsih
- مواردى نور Mawardi Noor

وفى اليوم التالى ألقى القبض على الكهل (عثمانى الحميدى Oesmany alhamidi) وفى يوم (١٩) سبتمبر قبض على (أ . م.فتوى A. M. Fatwa) . وأعقب هذا إلقاء القبض على آخرين ، ففى يوم (٢) أكتوبر قبض على (سالم قادار Salim Qadar) ويوم (٢١) أكتوبر قبض على (يايان هندرايانا Yayan Hendrayana) وفى (٢٨) أكتوبر ألقى القبض على (دراتونو Ratono) . تقاسم هؤلاء التسعة عددا من الأعمال المشتركة فيما بينهم . خمسة منهم كانوا على رأس (جمعية المبلغين الإندونيسية الإسلامية) وثلاثة منهم كانوا يلقون محاضرات فى (كلية الدعوة الإسلامية) . كان (عثمانى الحميدى) هو عميد الكلية بينما كان (يايان) و (عبدالقادر) من أعضاء هيئة التدريس .

وكان معظمهم من الموقعين على عريضة عنوانها « إقرار أمة الإسلام فى جاكرتا » وقد كتبها « جيلانى » فى « تان جونج بريوك » فى صباح يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) وكانت تدعو الحكومة ألا تصر على التزام كل المنظمات السياسية والاجتماعية « بالبانكازيلا » ، باعتبارها الأساس الأيديولوجى الوحيد لها . وفى أثناء محاكمته أخبر « جيلانى » المحكمة أن نيته كانت أن يقدم العريضة إلى البرلمان ، وأن ينظم مظاهرة خارج مبنى البرلمان . وقد حوكم سبعة من الموقعين عليها ، وصدرت أحكام ضدهم فى سلسلة من المحاكمات وهم : « عثمانى الحميدى » و « يايان هندرايان » و « عبدالقادر جيلانى » و « راتونو » و « سالم قادار » و « مواردى نور » و « تونى آردى » . وقد اختفى اثنان آخران بعد مظاهرات « تان جونج

بريوك » وهما : « سيرافين مالوكو » و « م . ناصر » . أما « سيرافين » فقد قبض عليه فى يونيه (١٩٨٦) ، ثم حوكم بعد ذلك فى نفس العام . وأما « ناصر » فلا توجد أى أنباء عنه حتى الآن .

وكان « أمير بيكى » أحد الموقعين قد قتلته القوات رميا بالرصاص فى مذبحة « تان جونج بريوك » ، وثلاثة آخرون مازالوا تحت الاعتقال رغم عدم وجود تقارير تفيد احتمال محاكمتهم ، وهم « راشمات مسلم » و « م . س . سوهارى » و « أمير محمد » . وقد كتب « سوهارى » كتابا عنوانه « بناء تركيب المجتمع الإسلامى الإندونيسى » حظر المدعى العام نشره

منظمة وعاظ أندونيسيا (K.M.I) والأيديولوجية الوحيدة

رغم أننا لا نعرف الكثير عن الهيكل التنظيمى (لمنظمة وعاظ إندونيسيا K.M.I) ولا نظام العضوية فيها ، فإن وضعها الأيديولوجى قد شرح فى عدة مستندات . فعمرها لا يتجاوز عدة سنوات ، وكان من الواضح أنها أنشئت لتنسيق نشاط عدد الوعاظ المتزايد ممن ينتقدون سياسة الحكومة . إنها جمعية وظيفتها دعوة الناس إلى الدين ، وأن يحافظوا على الطريق الذى رسمه القرآن وشرحته السنة ، وهم – كما جاء فى تقرير لمنظمة العفو الدولية – ليسوا رجال دين ولا يرتبطون بأى مسجد معين .

« فهم يمكن أن يكونوا ذكورا أو إناثا ، ومعظمهم يعمل طول الوقت إما فى إدارة الأعمال ، أو التجارة ، أو تعليم الدين ، ويتميز المبلغ بالتقوى ، ولكنهم يكسبون سمعتهم أساسا من مهاراتهم البلاغية .. فهم يتحدثون حيثما دعوا ، وعادة ما يكون هذا فى المؤتمرات الإسلامية ، التى يمكن أن تعقد فى أى مكان ولأى مناسبة ، والمحاضرة الرئيسية التى يلقيها المبلغ ربما تستغرق عدة ساعات ، وعادة ما يرتجل المبلغ محاضرته .. ويربط بينها وبين الأمور الأخلاقية والسياسية وبعض التعليقات الفكاهية ، وحيث إن المحاضرة تكون شيقة وفى جو من الحرية فإنه عادة ما يجذب عدة آلاف من الناس إلى محاضرته وخاصة فى الأحياء الفقيرة . ومقياس نجاح المبلغ هو حجم المستمعين الذين يستطيع أن يجتذبهم ، لذلك نجد هناك دافعا

لدى المبلغ أن يشيع أنه أكثر تشويقا أو أنه أكثر إثارة والمبلغون المشهورون – مثل أولئك الذين تم القبض عليهم – كثير طلبهم ، ويتلقون الدعوات من أماكن بعيدة جدا . وهكذا يلعب المبلغ دورا فى ربط الطوائف الإسلامية المختلفة فى المجتمع الإسلامى وخاصة أنه ليس فى الإسلام كهنوت .

كان سياريفى الدين Syarefruddin Prawivanegara) هو الرئيس الأعلى « لمنظمة وعاظ إندونيسيا » (K.M.I) وهو شخصية عامة تتمتع باحترام كبير . وقد لعب دورا سياسيا فى السنوات التى أعقبت استقلال إندونيسيا . وكعضو فى « منظمة ماسيومى » ، فقد شغل عدة مناصب فى مجالس الوزراء التى أعقبت الاستقلال . وأصبح رئيسا للوزراء فى حكومة الجمهورية الطارئة التى أقيمت فى غرب (سومطرة) سنة (١٩٤٨) ، وذلك عندما قبض على (سوكارنو) وأعضاء الحكومة الآخرين ، بعد أن احتل الهولنديون العاصمة الجمهورية . وبعد انتقال السيادة شغل وظيفة وزير المالية فى عدة وزارات ، وأصبح محافظا للبنك المركزى لعدة سنوات . ولكن انتقاده لسياسة « سوكارنو » ازداد حدة . وفى عام (١٩٥٨) ، انضم للحكومة المتمردة فى غرب « سومطرة » وأصبح رئيسا لوزرائها . وبعد استسلامه عام (١٩٦١) ، ظل فى السجن عدة سنوات حتى استولى « سوهارتو » على السلطة . ولكنه سرعان ما اكتشف أن سياسي (ماسيومى) ليسوا محبوبين لدى « سوهارتو » أفضل مما كانوا لدى « سوكارنو » فانطلق ناقدا مرة أخرى ، وكان أحد قادة (ماسيومى) العديدين الذين وقعوا التماس الخمسين عام (١٩٨٠) ، وكانت له مواقف فى معارضة سيطرة الدولة على الاقتصاد وتأييده لمزيد من الديمقراطية ، سواء فى عهد « سوكارنو » أو عهد « سوهارتو » ، هذه المواقف جعلته من دعاة الحرية فى إندونسيا » وأحد الموقعين على التماس الخمسين كصلة بين المعارضين المعتدلين والمبلغين الذين بلغوا درجة الحدة فى صراحتهم ، فى أول الأمر بعد أن أقرت الغرفة التشريعية العليا مبدأ الأيديولوجية الوحيدة فى مارس (١٩٨٣) ، باعتبارها حجر الزاوية فى سياسة الدولة ، كتب « سياريفى الدين » إلى « سوهارتو » ليوضح له موقف المسلمين . فحذره قائلا : « إذا كان المسيحيون غير مسموح لهم بتكوين منظمات تقوم على الأسس المسيحية ،

سواء أكانوا من البروتستانت أو الكاثوليك ، وإذا كان المسلمون كذلك غير قادين على تأسيس منظمات تقوم على الأسس الإسلامية ، وينطبق نفس الوضع على المواطنين الذين يدينون بديانات أخرى ، فستصبح إندونيسيا دولة قومية اشتراكية فاشية ، لا تقل سوءا ووحشية عن الدول الشيوعية »

وقد حذر أيضا : إنه إذا ابتعدنا بعيدا عن الوحدة القومية وعن الإصلاح الاجتماعى كما هى النية والعزم ، فالوضع سوف يكون عكس ما نريد .

بعد حادثة « تان جونج بريوك » والقبض على كثير من أعضاء « منظمة وعاظ إندونيسيا » أصدر « سياريفى الدين » باعتباره رئيسا للمنظمة بعض النشرات للوعاظ فى أبريل (١٩٨٥) . قال : إن المناقشات حول المسائل السياسية وعلى الأخص « الأيديولوجية الوحيدة » هى حق كفله القانون والدستور . ومع أن « المبلغين » قد رأوا أو كانوا متأكدين من وقوع الظلم ، ويعانون من الظالمين ، فإن واجبهم أن يحملوا النصيحة ويدلوا الناس على أفضل الطرق التى يتم بها حل المشكلة . إنه ليس من واجبات « منظمة وعاظ إندونيسيا » أن تشجع الوعاظ على إثارة العنف ، وليس عليهم أن ينفذوا القانون بأيديهم ، وألا يتجاوزوا الحدود المقررة ..

إن مشكلة المسلم الإندونيسى الذى تضطره الظروف أن يعيش فى ظل دستور من صنع البشر ويعيش أيضا فى ظل القانون الإلهى لمشكلة جديرة بالمناقشة،فنحن – المسلمين – نقبل من أعماق قلوبنا « البانكازيلا » كأساس رسمى للدولة،ولكن باعتبارنا مسلمين فمن المستحيل أن نقبله كمبدأ فى حياتنا . ومع أن الحكومة العسكرية قد تجنبت وضع مثل هذه الشخصية المتميزة والمعروفة جيدا فى السجن ، فإنه كان عرضة دائما للضغوط من أجل تصريحاته المختلفة . ففى يونية (١٩٨٥) ، ألقى القبض عليه لاستجوابه فيما يتصل بموعظة ألقاها فى نهاية شهر الصيام رمضان ، وقد حدث الاستجواب نتيجة أوامر من قيادة جاكرتا العسكرية من الفريق (تراى سوتريزنو Try Sutrisno) و (سوتريزنو) أحد القلائل فى ضباط الجيش الكبار ، الذين تربوا تربية إسلامية مخلصة ، ويعتبر أكثر قبولا لدى المسلمين . وفى يونية (١٩٨٦) عين رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش . والموعظة التى أشعلت غضب

(سوتريزنو) إلى هذا الحد ، كان عنوانها « تحرير أنفسنا من الخوف » وفى هذه الموعظة انتقد (سياريفى الدين » الطريقة التى روع المجتمع الإسلامى بها نتيجة أحداث « تان جونج بريوك » ، وباسم العدل وباسم الحضارة ينبغى على المسلمين أن يشحذوا أنفسهم لمواجهة تحديات الحاضر .

إنه من الخطأ أن نعتقد أن « منظمة وعاظ إندونيسيا » بكل أعضائها يشتركون فى نفس وجهات النظر على المواقف السياسية الأساسية التى تواجه المسلمين فى إندونيسيا ، وقد ألقت محاكمة الوعاظ الضوء على مجموعة مختلفة من الآراء . فقد قال « مواردى نور » – نائب رئيس منظمة وعاظ إندونيسيا – فى أثناء محاكمته « إننى أكرر رفضى لفكرة المبدأ الواحد ، وهذا لا يعنى أننى أرفض « البانكازيلا » ، على العكس ، ان رفضى بالتأكيد من أجل المحافظة على نقاء وعلى مركز « البانكازيلا » . فقد قصد به من البداية أن يكون مظلة موحدة تظلل كل المبادىء ، والعقائد ، والأيديولوجيات التى ازدهرت واخترقت أرواح الوطنين فى هذه الأمة . ولهذا السبب لا ينبغى أن تكون مبدأ وحيدا يلغى باقى المبادىء وخاصة المبادىء الدينية » .

أما « جيلانى » فلم يظهر سوى الاحتقار « للبانكازيلا » باعتبارها فلسفة من صنع البشر ، وعرضة للتفسيرات المتغيرة . وقد سخر من فلسفة الدولة بادعائها أنها قوية وعظيمة ؛ لأنها نشأت منذ الأجداد ، وفى الحقيقة كان هؤلاء الأجداد أغبياء وبدائيين » . وكان رأى الواعظ « فتوى » قريبا من رأى « مواردى نور » ، فقال : إنه يرى أن « البانكازيلا » ليست سوى المنصة التى تعطى كل الآراء والعقائد مكانا حقيقيا فى الدولة . وهو لايؤيد المطالبة بإقامة دولة إسلامية كما قال للمحكمة ، ولكنه يؤكد أن الإسلام لا يقبل انفصالا مزيفا بين السياسة وشئون الدولة من ناحية والعقيدة الدينية من ناحية أخرى .

المحاكـــمات

فى يوم (٢٠ يوليه ١٩٨٥) ، بدأت محاكمة أول اثنين من الوعاظ فى محكمة شمال جاكرتا ، كل فى غرفة منفصلة ، ولكن بنفس قائمة الشهود . وكان المتهمان

الأولان هما « حاج سالم قادار » و « يايان هنداريانا » . وقد استدعى المدعى كلا منهما للشهادة فى محاكمة الآخر . وحيث إن هاتين المحاكمتين تعطيان إشارات كافية عن الملامح المشتركة فى محاكمات كل الوعاظ ؛ لذلك نوردهما هنا بالتفصيل :

« حاج سالم قادار » ، العمر (٥١) سنة . الرئيس الثالث « لمنظمة وعاظ إندونيسيا » موطنه (بانتن Banten) فى غرب « جاوة » . وكان قائدا للمجتمع (البانتينى) وهو أحد التجمعات الكبيرة فى (تان جونج بريوك) ، وكان متهما بإثارة الناس عن طريق إلقاء المواعظ ؛ لكى يشتركوا فى المظاهرات فى ليلة (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) . ومثل كل باقى المبلغين فقد رصده عملاء المخابرات عدة شهور . وقد اقتبس المدعى جزءا من الموعظة التى ألقاها عام (١٩٨٤) ، وخاصة الأجزاء التى ينتقد فيها الأيديولوجية الوحيدة والبرنامج الحكومى لتنظيم الأسرة . وقد زعم المدعى أن خطابا مثل هذا قد حرض الجماهير على الشغب ، وشوه أيديولوجية الدولة ، ونشر الكراهية والتفكك ، وحط من قدر السلطة الحكومية . وقد وجه المدعى إلى المتهم أيضا مهاجمة عدة وزراء وأعضاء البرلمان من أجل سياستهم وممارساتهم الفاسدة ، وجاءت الشهادة ضد (سالم) من خمسة أعضاء من الجيش وستة تسجيلات من خطبه .

وقد أنكر (سالم) كل التهم وأصر على أن نقده لمبدأ الأيديولوجية الوحيدة كان من خلال حقوق المواطن فى أن يعارض تشريعات الحكومة وسياستها وقد قال للمحكمة دوره فى الستينيات كرئيس (لجبهة البانكازيلا فى تان جونج بريوك) وهى منظمة تؤيد الجيش وتؤيد صرامته ضد الشيوعيين فى أعقاب حوادث عام (١٩٦٥) ، وأثبت أنه لم يكن ضد (البانكازيلا) ، ولكنه كان ضد فرضها كأيديولوجية وحيدة .

(يايان هندرايانا) يبلغ من العمر (٣٦) عاما وهو من (ماجالايا) فى غرب « جاوة » وكان السكرتير العام لفرع (منظمة وعاظ إندونيسيا) فى شمال « جاكرتا » ومحاضرا مساعدا فى الكلية الإسلامية لنشر الإسلام ، وكان من وقع التماس « مسلمى جاكارتا » ، وألقى خطابا فى اجتماع (تان جونج بريوك) يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) .

وكانت التهم الموجهة إليه مماثلة إلى حد كبير للتهم الموجهة إلى (سالم) . وأبرز المدعى موعظة ألقاها فى يوليو (١٩٨٤) عنوانها : « البانكازيلا كمبدأ وحيد يسرى مفعوله فقط فى (كرامات تان جاك) Kramat Tunggak » ، و (كرامات تان جاك) هو حى جاكارتا ذو الأضواء الحمراء . وقد اتهموه أيضا بانتقاد الأدميرال (سودومو) وزير العمل ؛ لأنه أرسل بعض النساء إلى المملكة العربية السعودية كعمالة رخيصة . ولأنه انتقد الجنرال « على موبوتو » وهو الجنرال ذو الصلة القربية جدا باستيلاء « سوهارتو » على السلطة ، ولم ينكر أحد منهم أنه استخدام لغة عنيفة ضد الحكومة رغم أنهم أصروا على إعلان براءتهم من تهم الشغب ، وإذا كانت هناك جريمة ، فجريمتهم ، أنهم عبروا بصراحة عن مخالفتهم الحكومة فى عدد من المناسبات . وقد اتهم (يايان) الادعاء بانه استخدم اقتباسات جزئية ومتميزة من مواعظة تسببت فى قدر كبير من سوء الفهم .

وطبقا لما نشر عن المحاكمات فى الصحف ، فكلاهما كان فى صحة سيئة ، سواء أكان هذا نتيجة سوء المعاملة أو نقص العلاج الطبى . وعندما أصيب (سالم) بمرض السكر رفضت المحكمة تأجيل الجلسة . فقط عندما بدأ (يايان) (يتقيأ) سمحت المحكمة بناء على طلب المحامين بالتأجيل .

وقد طلب الادعاء السجن مدى الحياة لكلا المتهمين ، وقد حكمت المحكمة بالسجن اثنين وعشرين عاما لكل منهما .

جاء بعدهما فى المحاكمة الواعظ (فتوى) و (عبدالقادر جيلانى) . وكلاهما ليس غريبا على البوليس ولا الجيش و لا الهيئة القضائية .

(عبدالقادر جيلانى) ويبلغ من العمر (٤٦) عاما ، وكانت أول محاكمة له عام (١٩٧٣) ، وحكم عليه بالسجن عامين ونصفا ؛ لاشتراكه فى مظاهرة ضد مشروع قانون الزواج ، وقبض عليه مرة ثانية قبل انتخابات (١٩٧٧) لتآمره على مهاجمة مراكز الاستجمام وقاعات (التدليك Massage) فى « جاكارتا » .

ورغم أن هذين الهجومين لم يتما فقد حكم على (جيلانى) مرة أخرى

بالسجن لمدة عامين ، وفى بعض الفترات كان (جيلانى) قائدا « لمنظمة الشباب المسلم اليسارى » .

وقبل القبض عليه عام (١٩٨٤) ، كان فى مجلس إدارة « منظمة وعاظ إندونيسيا » فبالإضافة إلى التهم المنسوبة إليه بسبب المواعظ التى يلقيها ، فقد كان أيضا متهما بالاشتراك المباشر فى قذف بنكين فى « جاكارتا » وبعض المحلات بالقنابل (انظر الفصل السادس) .

كان واضحا من الجماهير الغفيرة التى حضرت محاكمته ، أنه كان واعظا محبوبا ذا منزلة عالية بين الناس . وكانت تصل إلى قاعة المحكمة جماهير جديدة رغم التدقيق الصارم لأى دخول إلى قاعة المحكمة ، بما فى هذا فحص بطاقات الشخصية والتفتيش الجسدى . وفى خارج القاعة وقف مئات آخرون ينصتون للإجراءات من خلال مكبرات الصوت ، وكانت البيانات التى يلقيها المتهم غالبا ما تقابل بصيحات الاستحسان والتشجيع .

وفى بيان عنوانه « قانون الغاب مازال ساريا بعد أربعين عاما من استقلال إندونيسيا » أدان « جيلانى » سوء المعاملة التى يلقاها المعتقلون ، ووصف الإذلال والإكراه الذى يستخدم لإجبارهم على الاعتراف بذنبهم « لقد حلقوا شعرى وشاربى ، وضربونى حتى أغمى على ، ومنعونى من القراءة والكتابة ، ومنعونى من تأدية صلاة الجمعة » .

ومعظم الأدلة ضد « جيلانى » تتكون من قطع من مواعظه التى سجلها جواسيس الجيش ، وعندما بدأ ضابطان من ضباط الجيش المحلى فى قراءة ملاحظات « جيلانى » التى ينتقد فيها « مشروع قانون المجتمعات » ، علا هتاف الجماهير خارج القاعة ، وأخذوا يضربون بأحذيتهم على الأرض .

أما بالنسبة لتهمة الانضمام لعملية قذف « جاكرتا » بالقنابل ، فلم يكن فيها سوى شاهد واحد هو « أمير ويجايا Amir Wijaya » وهو أيضا المسئول عن إدانة (سانوزى) – انظر الفصل السادس – زعم « ويجايا » أن « جيلانى » قد طلب

منه بعض « الديناميت » والقنابل الزمنية قبل حوادث القذف التى وقعت فى أكتوبر (١٩٨٤) بشهرين . أنكر « جيلانى » هذا ، واستطاع أن يثبت أنه كان فى (باندونج) فى الوقت الذى زعم فيه « ويجايا » أنه التقى به فيه . وجاء شاهد آخر للادعاء ليشهد ضد « جيلانى » عن دوره فى حادث قذف القنابل ، ثم سحبت عدة محاضر تحقيق قيل : إنها كتبت تحت ضغط .

وطلب الادعاء عقوبة الموت « لجيلانى » ولكن المحكمة حكمت عليه بالسجن لمدة ثمانية عشر عاما .

« آندى مابيتاهانج فتوى Andi Mappetahang Fatwa » ويبلغ من العمر (٤٦) عاما وموطنه الأصلى « بون Bone » فى إقليم (سولاويزى Sulawesi) . كان حركيا منذ العقد الثانى من عمره . وكان أول اعتقال له فى ظل الديمقراطية الموجهة . وفى أواخر الستينيات قد خدم لفترة قصيرة كرجل دين فى القوات البحرية ، وفى السبعينيات عين رئيس شعبة الشئون الروحية فى مجلس مدينة «جاكرتا » فى نفس الوقت الذى كان الفريق متقاعد (على صاديقين Ali Sadikin) محافظا للمدينة .

فى هذا الوقت كان فتوى يشغل وظيفة (سكرتير مجلس علماء جاكرتا) ورئيسا لمسابقة تحفيظ القرآن الكريم فى « جاكرتا » ، فضلا عن كونه منسقا للدعوة الإسلامية هناك .

فى الفترة الأولى من السنوات التى أعقبت عام (١٩٦٥) أيد (فتوى) نظام « سوهارتو » الجديد ، ثم تحول إلى ناقد للنظام العسكرى .

وفى عام (١٩٧٨) اعتقل لمدة تسعة شهور بدون تهمة ؛ لأنه تكلم بصراحة ضد مستوى الروحانيات الجاوية بالنسبة لديانات التوحيد ، وقال : إنها دون مستوى الأديان السماوية الخمسة : الإسلام ، والمسيحية (اعتبرها ديانتين : الكاثولوكية ، والبروتستانت) والبوذية والهندوسية ، وهى الأديان التى يعترف بها القانون الإندونيسى . وبعد إطلاق سراحه بوقت قليل فصل من الخدمة المدنية ، واعتقل لمدة أسبوعين آخرين ، بسبب موعظة انتقد فيها سياسة الحكومة ، ثم أصبح مساعدا

خاصا « لعلى صاديقين عندما اضطر إلى التخلى عن منصب محافظ جاكرتا » عام (١٩٧٧) .

وفى أغسطس (١٩٧٩) ، قبض عليه مرة ثانية وضرب بشدة . وقد عانى من النظام أقصى المعاناة البدنية والنفسية عندما اشترك فى توقيع « التماس الخمسين » فى مارس (١٩٨٠) ، وأصبح سكرتيرا لمجموعته التنفيذية ، والتى كانت تعقد اجتماعاتها بانتظام فى منزل « على صاديقين » . ورغم أنه لم يمنع من ممارسة عمله كواعظ ، فإن رجال الجيش عادة ما يحذرون لجان المساجد من دعوته ليخاطب المصلين .

وقد فشلت مجهوداته فى تدعيم نفسه فى المشروعات الخاصة ؛ لأنه – شأن باقى الموقعين على التماس الخمسين – فقد ائتمان البنوك له . والاجتماعات الدينية التى كان يلقى فيها خطبه كانت غالبا ما تفسد ، وكانت مكبرات الصوت تفصل ، وكانوا يهاجمون منزله وعائلته ويعطلون تليفونه .

وفى عام (١٩٨٠) قبض عليه مرتين وعذبه ضباط مخابرات القيادة العسكرية بجاكرتا بشدة . وقد أقام فيما بعد دعوى ضد المسئولين ، مشتركين مع الأدميرال « سودومو » ، قائد « الكوبكامتب Kopkamtib » ، وهى فرقة أمن الجيش ، باعتباره رئيسا لهؤلاء المسئولين .

وانهارت دعواه بعد انسحاب محاميه احتجاجا على المضايقات والإزعاج . وآخر مرة قبض عليه فيها كان يوم (١٩ سبتمبر ١٩٨٤) . وهو اليوم الذى أعقب اجتماعا فى مسجد بالقرب من منزله ، وقد ناقش فى هذا الاجتماع مسألة« تان جونج بريوك » . ووقت القبض عليه لم يكن المدعى مدركا لوجود الورقة البيضاء ، التى تنتقد مذبحة « تان جونج بريوك » . فى أول الأمر أخبروا المدعى بأن اعتقاله قد تم من أجل المواعظ التى ألقاها فى العامين الأخيرين ، وأن التهم التى ستوجّه إليه من المحتمل أن تكون طبقا لقانون العقوبات ، وليس طبقا لقانون مكافحة التخريب ، ولم يمض أسبوعان على اعتقاله ، حتى تسلم « إنذار اعتقال » يفيد أن اعتقاله تم بسبب الورقة البيضاء .

وفى أثناء استجواب آخرين من الذين اعتقلوا بعد حادثة قذف القنابل فى « جاكرتا » ، والتى وقعت فى (٤ أكتوبر ١٩٨٤) ، حاول المدعى أن يلصق بعض تهم الإرهاب « بفتوى » . قال « فتوى » فى المحكمة : إنه عندما نقل إلى « سجن سالمبا » فقد قابل « تشريف توسيكال » لأول مرة ، وهو الذى وجد مُدَاناً فى التورط فى حادث قذف القنابل فى « جاكرتا » . (انظر الفصل السادس) .

« توسل إلىّ (توسيكال) فجأة كى أعفو عنه ، دون أن أعلم شيئا عن الخطا الذى ارتكبه . كان شيء ما يجثم بشدة فوق ضميره ؛ لأنه قد أرغم أن يعترف ضدى . ولتأكيد هذا فقد جاءوا بصورة إيصال ، قيل : إنه تسلم منى ألفى دولار لشراء قنابل . لقد صدمت وغضبت عندما سمعت عن هذا العمل الغادر ، ولكنه طلب منى تفهم الموقف ، وأظهر لى آثار جروح فى صدره . لقد عذبوه ليل نهار ويداه وقدماه مكبلتان ... » .

ويشير الاتهام الموجه إلى « فتوى » إلى الاجتماع الذى تم فى المسجد المجاور لمنزله ، وهو الاجتماع الذى تحول إلى بؤرة تجمع فيها كثير من الاتهامات التى وجهت إلى المسلمين فى أثناء المحاكمات . ويزعمون أنه فى هذا الاجتماع تمت مناقشة شن سلسلة من الهجمات بالقنابل ، للتعبير عن معارضتهم لمذبحة « تان جونج بريوك » . وقد اتهم أيضا بتوقيع الورقة البيضاء والتخطيط لشن حملة من الرعب النفسى ضد موظفى الحكومة .

وكانت المواظبة على حضور الجلسات جيدة . واستخدم « فتوى » قاعة المحكمة ليهاجم سياسة الحكومة الظالمة . وهذا أخاف القضاة الذين كرروا اتهامه واتهام محاميه بتعمد تضييع الوقت وإطالة الإجراءات ؛ حتى تستغرق المحاكمة وقتا أكثر من المدة المحددة لاعتقاله ، وفى حقيقة الأمر فإن سبب التأجيل كان استجوابه الذى تم قبل المحاكمة ، لقد استمر حوالى ثمانية شهور .

وفى مراحل متأخرة فقد فعلت المحكمة كل شيء ممكن للإسراع بالانتهاء من المحاكمة . وكتب « فتوى » مذكرة دفاع من حوالى (١١١٨) صفحة ، وهى فى حد ذاتها إنجاز هائل ، واضعين فى الاعتبار أنه لم تكن هناك أى تسهيلات ، وقد

كتبها فى الزنزانة دون مساعدة . وطلب منه القاضى أن يقرأ عريضة دفاعه دون توقف فى جلسات مستمرة فى وقت متأخر من الليل . فقام بهجوم واسع على نظام القمع وسيطرة الجيش على الحياة الاجتماعية والسياسية . وقال : إن التماس الخمسين قد كتب كرد فعل لغياب الديمقراطية فى إندونيسيا . ولمدة يومين ظل يقرأ بيانه لمدة ساعات دون توقف ، ولكن الجهد البدنى للمحنة التى كان يعايشها كان عظيما . وفى اليوم الثالث انهار فى المحكمة ونقل إلى المستشفى ، وبعد ثلاثة أيام أحضروه إلى المحكمة فى كرسى ذى عجلات ليستمر فى قراءة بيانه ، ولكنه انهار مرة ثانية . فى هذه المرة لم يعد إلى المستشفى ولكنه عاد إلى زنزانته فى السجن . وبعد يومين عاد مرة أخرى إلى المحكمة ، فى هذه المرة ليسمع محاميه يقرأ ختام بيانه . ولكنه انهار مرة أخرى . هذه المرة كان يعانى من مذلة تبرزه اللاإرادى فى قاعة المحكمة ، وفى النهاية حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة ثمانية عشر عاما .

* * *

فى سبتمبر (١٩٨٥) ، بدأت ثلاث محاكمات أخرى .

« تونى آردى Tony Ardie » ويبلغ من العمر (٣١) عاما وهو واعظ شاب ، وعضو فى (منظمة وعاظ إندونسيا) وقد سبق له أن كان رئيسا « لاتحاد الطلبة الإسلامى » . وكان واعظا محبوبا وخاصة بين الطلاب فى « جاكرتا » . وغالبا ما كان يدعى إلى « جورج جاكرتا » ليتحدث فى المسجد الملحق بالجامعة الرئيسية هناك .

وفى عام (١٩٨٣) قضى فى السجن تسعة شهور ؛ لأنه انتقد الحكومة عندما منعت البنات المسلمات من ارتداء الحجاب فى مدارس الدولة ، وقبض عليه فى أكتوبر (١٩٨٤) ؛ لأنه ألقى خطبا ملتهبة فى الشهور السابقة لسبتمبر من هذا العام ، ولأنه طبع خطبه عام (١٩٨٣) . وفى خلال الجزء الأول لمحاكمته اشتكى من سوء المعاملة ومن ضعف صحته فى أثناء الاعتقال

وفى الشهر الثانى لمحاكمته فقد صعق محاميه وأصدقاؤه الذين حضروا المحاكمة عندما غير إجابته على المحكمة ، وقال : إنه مذنب والتمس من المحكمة العفو . ورغم

هذا استمرت المحاكمة ، وطلب المدعى له السجن لمدة سبعة عشر عاما . واعتبرت المحكمة هذا منتهى القسوة وحكمت عليه بتسع سنوات . وعندما صدر الحكم ، أعلن أنه لن يستأنف ، ولكنه سوف يطلب عفوا جمهوريا . ولا يوجد لدينا ما يفيد عما حدث ليجعله يغير رأيه ، ويعترف بأنه مذنب ، ولكن هناك شكا فى أنه حطم جسديا ومعنويا نتيجة تجاربه فى المعتقل .

* * *

« مواردى نور Mawardi Noor » ويبلغ من العمر (٦٧) عاما . وهو محام ونائب رئيس « منظمة وعاظ إندونيسيا » وكان يمثل حزب « ماسيومى » فى البرلمان . وعند القبض عليه كان موظفا فى « رابطة العالم الإسلامى » ومقرها مكة . والتهمة الرئيسية الموجهة إليه هى التى ذكرناها الآن . وقد اتهم أيضا برفض برامج الحكومة ، وبانتقاد تعاليم « البانكازيلا » الأخلاقية ، وقد قال أيضا : إن الفقر فى إندونيسيا كان نتيجة الظلم الذى تمارسه الحكومة . ولا يوجد فى تقارير الصحف ما يفيد عن الطريقة التى عومل بها رغم أن « فتوى » قال فى اعتراضه : إنه ذات مرة عندما كان معتقلا فى مركز اعتقال الجيش فى « سيمانجس » فقد وضع الحراس ثعبانا خطيرا فى زنزانته ، وكانوا يضحكون وهم يسمعون صراخة من الخوف .

وقد رفض هذا المتهم المحامين قائلا : « إنه من الصعب أن نستشير أحد المحامين » . وقد رفض كل التهم . وعندما اقتبس شهود الادعاء قطعا من مواعظه تثير الشغب تحدى المحكمة ، وقال : لماذا لم يعتقل فى ذلك الوقت بدلا من انتظار وقوع مأساة « تان جونج بريوك » ، وفى بيانه الافتتاحى ذكر أن آراءه هى الآراء الشائعة فى إندونيسيا ، وقال : « عندما نجرؤ على محاكمة الوعاظ لمواعظهم مثل الذى يحدث الآن ، فأنا أخشى أننا سوف نشاهد قريبا القبض على الآلاف وربما الملايين من المسلمين ، وسوف تكون كارثة تدمر حياة الأمة والدولة ، وسوف نستحق لعنة الله وعذابه . أنا لا أعتقد أن هناك دولة فى العالم تجرم المحاضرات والأحاديث مثلما نفعل نحن » .

وأما بالنسبة للتهم الخاصة بإيجاد عدم استقرار نتيجة مواعظه ، فقد قال : إنه

يدعو إلى الإسلام منذ خمسة وأربعين عاما لم يحدث خلالها أى اضطراب ، أو إخلال بالنظام نتيجة لأحاديثه . وقد حكم على « مواردى نور » بأربعة عشر عاما ، وهى تعتبر بالنسبة لرجل فى عمره سجنا مدى الحياة .

* * *

« عبدالرانى يونس Abdul Rani Yunsih » وهو واعظ قديم يبلغ من العمر (٤١) عاما ، وكان رئيسا إقليميا « لجبهة الطلاب التنفيذية » فى غرب « كاليمانتان » ، وهى المنظمة التى ساندت تولى « سوهارتو » ، وساندت أيضا سحق الشيوعيين بعد عام (١٩٦٥) .

وقد حوكم أمام محكمة إقليم شرق جاكرتا لإثارة الناس لارتكاب العنف فى مظاهرات « تان جونج بريوك » وألقى موعظة عام (١٩٨٤) انتقد فيها الحكومة . وكانت أدلة الادعاء ضده ضعيفة إلى حد أنه ثبت عدم إدانته بالإثارة . فمثلا جاء اثنان من شهود الادعاء ، وكلاهما موظف فى فندق إندونيسيا فقالا : إنهما لا يتذكران ما قاله فى موعظته التى ألقاها فى الفندق . وقد وصفت الصحف هذين الشاهدين بأنهما كانا زائدى العصبية ، قال أحدهما : إنه نام بعد أن بدأت الموعظة مباشرة . وقد استدعى الادعاء اثنين من المتهمين فى أحداث « تان جونج بريوك » كشاهدين – انظر الفصل الثانى – هما « سياريفى الدين رامب » و « سياف وان سليمان » ، فأنكر وجود أى صلة بين موعظة المتهم ، والعنف الذى حدث فى « تان جونج بريوك » .

وتحدى « يونس » الأدلة التى قدمها الادعاء قائلا : إن الصور وتسجيلات المواعظ التى قام بها ضباط المخابرات ، لا يمكن أن تقبل كدليل ؛ لأنها لم تؤخذ من منزله . وقد قبل القضاة هذا التحدى .

وقد أحدث « يونس » جلبة عندما سار تجاه المدعى ، الذى طلب معاقبته بالسجن سبعة عشر عاما ونصفا . وقد وصفت الصحافة المحاكمة بأنهامسرحية ، وقد وجدت المحكمة المتهم مذنبا ليس بالنسبة لإثارة الشغب ، ولكن من أجل الحط من قدر الحكومة الشرعية ، وحكمت عليه بالسجن سبع سنوات . ورغم أن

الكثيرين يعتقدون أن هذا الحكم بسيط إذا ما قورن بطلبات الادعاء وبالأحكام الأخرى ، فإن المتهم ومحاميه قالا : إنهما سوف يستأنفان الحكم .

* * *

« أحمد راتونو Ahmad Ratono » ويبلغ من العمر ثلاثين عاما ، وهو بحار سابق ، وطالب سابق أيضا فى كلية الدعوة الإسلامية . ولا نستطيع أن نصفه بأنه « مبلغ » فقد اعتنق الإسلام حديثا . وكان متهما بوجوده فى « تان جونج بريوك » يحمل مكبرا للصوت يوم (١٢) سبتمبر الذى حدثت فيه المظاهرة . وقد أعلن أن هناك اجتماعا سيعقد وحث الناس على أن يحضروا . وبكلمات أخرى فقد كان يمثل حالة « إثارة » كما وصفته عريضة الاتهام ، فقد حضر اجتماعا غير مشروع . ورغم أنه وقع على التماس مسلمى « جاكرتا » فإن اشتراكه يبدو سطحيا . وقد شهد « جيلانى » أنه وقع دون أن يقرأ الالتماس جيدا . ومع ذلك فقد وجد أنه مذنب وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانى سنوات .

* * *

(بروفيسور عثمانى الحامدى Professor Oesmany al hamidy)

ويبلغ من العمر (٧٢) عاما . وكان آخر من تمت محاكمتهم من الوعاظ وقد أقعده مرض الروماتيزم ، وكان دائما متغيبا بسبب سوء حالته الصحية ، وكان يشكو من قلبه . وكان يحضر جلسات المحكمة فى مقعد ذى عجلات ، ولا يستطيع أن يقف دون معاونة . ولكنه لم يفقد روح الفكاهة ، ولم يستطع أن يخفى احتقاره للقضاة وللمدعين الذين كانوا أصغر كثيرا منه . وقد درس عثمانى فى مصر وفى المملكة السعودية ، وخدم فى الجيش الإندونيسى بعد الاستقلال ، وأصبح ضابطا ذا رتبة متوسطة فى البوليس العسكرى ، قبل أن يستقيل عام (١٩٥٣) ويتفرغ للوعظ . ورغم أن اتهامه كان يقع تحت طائلة قانون مكافحة الشغب ، فلم يتهم بمحاولة التخلص من الحكومة ، ولكنه اتهم فقط برفض « البانكازيلا » وانتقد الحكومة فى اعتباره الأيديولوجية الوحيدة . ولكنه كان ممن وقعوا على التماس مسلمى « جاكرتا » وكان عميدا لكلية الدعوة الإسلامية .

وقد رفض أن يكون له محامون يدافعون عنه . وقال : إنه مادام يحاكم طبقا لقانون مكافحة الشغب ، فإن المحكمة لن تتأثر بأى دفاع وقال : « فليكن الله وكيلى » وأصرت المحكمة على تعيين محامين له ؛ حيث إن التهم المقامة ضده من المحتمل أن تكون عقوبتها الموت ، فوافق أخيرا على تعيين محامين له .

« إننى أحاكم من أجل الشغب ، ولست متهما بالتآمر أو بالثورة أو بحمل السلاح ضد الحكومة الشرعية . إننى أحاكم لأن لى آراء تختلف عن آراء الحكومة ، فى هذه الأيام فقط أصبحت الدعوة إلى الله شغبا عقوبته الموت »

وقد أنكر كل التهم وأصر على أن كل مواعظه كانت تقوم على القرآن « أنا واعظ مسلم منذ ثلاثين عاما ، ولم أتلق أى تحذير من السلطات من أجل مواعظى » .

وعلق على قانون مكافحة الشغب فذكر المحكمة بالظروف السياسية التى صدر فيها ، وقال : « إنه شىء جميل أن يحاكم مسلم طبقا لقانون يعتبر الشيوعيون مسئولين عنه » .

وقد استخدم المتهم كل فرصة ليسىء إلى سمعة الشهود الذين جاءوا للشهادة ضده . وفى إحدى المناسبات عندما لم يعط الاستجواب النتائج المطلوبة قاطعهم قائلا : « قليل من التعذيب ربما يساعد الشاهد على أن يقول الحقيقة » وكان أحد شهود الادعاء هو « راتونو » الذى تراجع فى البيانات المنسوبة إليه ، قائلا : إنها كتبت تحت ضغط .

وعندما لم يتمكن « عثمانى » من حضور إحدى الجلسات بسبب صحته السيئة ، رفض القاضى بيانا مكتوبا منه ليستخدم فى المحكمة ، بسبب أنه لم يكتب بعد حلف اليمين . ولم يراع القاضى هذا عندما أصر الادعاء – رغم اعتراض الدفاع – على تقديم بيانات لم يقسم اليمين قبل كتابتها ، وهذا بدلا من تقديم الشهود شخصيا .

* * *

بعد أن انتهت محاكمة الوعاظ التسعة أعقبهم آخرون .

« عبداللطيف بن عامر Abdul latif bin Amir » وعمره ثلاثة وأربعون عاما ، أخذ إلى السجن من أجل ملاحظات منحرفة فى موعظة ألقاها عام (١٩٨٥) . وحوكم عام (١٩٨٦) ، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات .

« د . حسن كيات Drs Hasan Kiat » ويبلغ من العمر (٣٦) عاما وقبض عليه بعد موعظة رمضان (١٩٨٥) ، واتهم بالشغب ؛ لأنه تكلم بصراحة ضد الأيديولوجية الوحيدة ، وحكم عليه بالسجن تسع سنوات .

* * *

رد فعل « تان جونج بريوك » فى جاوة الوسطى

عندما انتهت محاكمات الوعاظ فى أوائل (١٩٨٦) ، اتجهت الأنظار إلى وسط « جاوة » . ففى المدينة الجامعية فى « جوج جاكارتا » صدرت أحكام بالسجن مدة تقل عن العام على ثلاثة أشخاص على الأقل ، لتوزيع منشورات تناقش مشكلة « تان جونج بريوك » .

والتطورات الأكثر أهمية فى الإقليم هى محاكمة رجلين متهمين بالشغب ، حيث ضبطا ومعهما صحف إسلامية تنتقد طريقة تعامل الجيش فى « تان جونج بريوك » ، وكذلك سياسة الحكومة بما فيها الأيديولوجية الوحيدة .

– (أحمد زونت سومارلان Ahmad Zonet Sumarlan) ، وعمره (٢٤) عاما وهو طالب تكنولوجيا فى الجامعة الإسلامية فى إندونيسيا ، وهو متهم بتوزيع ثلاثة أعداد من مجلة (الإخوان) .

– (عرفان سورياهادى Irfan Suryahadi) وعمره (٢٥) عاما ، وقد زعم المدعى أنه نائب القائد فيما يسمى بفرقة الجهاد فى « جوج جاكرتا » وعضو فى « جمعية المبلغين » المحلية ، وقد اتهم بأنه محرر (الإخوان) و (الرسالة) ، وهما مجلتان محظورتان . وقد حظرت (الإخوان) فى (٢٩ مايو ١٩٨٥) رغم أن هذا

لم يعلن صراحة حتى شهر يوليو . وكلتا المجلتين كانتا تصدران عن « لجنة اتصال الشباب المسلم » ، وكان « عرفان » عضوا فيها . وكانت « الإخوان » تقرأ على نطاق واسع ، فكانت تطبع حوالى عشرة آلاف نسخة توزع فى كل مكان .

وكانت قضية « أحمد زونت » واضحة المعالم نسبيا ، إذا قيست بقضية « عرفان » ، ولكن موقفه المتحدى ورفضه أن يقبل دفاعا أثار اهتماما واسعا . كلاهما كان يزدرى الإجراءات القانونية فى إندونيسيا . وقد حكم على « أحمد زونت » بالسجن لمدة ست سنوات . وكان قد طلب شهادة « عرفان » ولكن هذا لم يتم ، وقيل : إن « عرفان » رفض الشهادة وهذا غير حقيقى (راجع الفصل الرابع) .

أما محاكمة « عرفان » فقد كانت أكثر تعقيدا ؛ لأن التهم الموجهة إليه تتصل بالحركة الإسلامية فى إيران ، ولكى يثبت المدعى هذا قال : إنه عندما قبض عليه فقد كان يحمل جواز سفر تحت اسم مستعار ، وكان يحمل نشرة كتبها هو تحمل اسم « تعاليم آية الله خومينى » . وزعم المدعى أيضا أن له اتصالات سياسية تتضمن التآمر لإقامة دولة إسلامية فى إندونيسيا . وهنا ذكر اسم (سوريل عالم Ir Syairul Alim) ، وهو اسم مألوف لدوره فى الشهادة فى عدة قضايا ، وقد ذكر اسمه باعتباره إمام هذه الدولة .

وكانت قائمة الشهود المتوقع ظهورهم فى قضية « عرفان » زاخرة بالأساتذة والمحاضرين من جامعة « جاجا مادا Gajah Mada » ، وقد ظهرت أسماؤهم باعتبارهم مشرفين على المجلتين اللتين يصدرهما . ولم يظهر سوى اثنين منهم ، وقد أنكرا كل صلة بعرفان ، وأصرا على أنهما سحبا كل إشراف لهما على منشوراته . وشاهدان آخران هما « سوريل عالم » و « مورسالم داهلان » وقد استخدمت شهادتاهما فى كثير من القضايا ، ولم يظهرا شخصيا بل قدمت الشهادة مكتوبة .

ورغم أنه لم يكن واضحا إلى أين تسير الأمور ، فقد تحولت محاكمة « عرفان » لتصبح هى الرائدة بين كل المحاكمات ، فى محاولة للربط بين « وسط جاوة » وباقى مؤمرات الشغب . فهناك اجتماع يزعمون أنه ناقش مؤامرة لاغتيال « سوهارتو »،ويقال : إنه عقد فى مكتب « عرفان » رغم أن هذا لم يذكر فى أثناء

محاكمة « عرفان » ، أو على الأقل لم يذكر فى أحد تقارير الصحف .

هذه المؤامرة المزعومة أصبحت بؤرة محاكمة أخرى فى « جاكرتا » اتهم فيها « هـ . م . زانوسى » للمرة الثانية ، وحكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاما (انظر الفصل السادس) . وأيضا فى محاكمة « عرفان » استخدم لفظ « الأسـرة » لأول مرة كما سنرى فى الفصل السابع . وقد أصبح نشاط « الأسرة » هدف سلسلة من المحاكمات ، بدأت فى يونيه (١٩٨٦) ، و تـركـز على النشـاط الإسـلامى المحلى فى وسط جاوة . ولا يثير دهشتنا أن الحركيين فى نظام (الأسرة) قد اتهموا بحيازة نسخ من مطبوعات « عرفان » .

أنكر (عرفان) كل التهم ، وطلب بعض شهود الدفاع بمن فيهم صديقه (أحمد زونت) ، ولكن لم يظهر أحد من شهوده رغم الاحتياج لشهادة الشهود . وقد وجد (عرفان) مذنبا وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاما .

الفصل السادس

محاكمـــــــات
قــذف القنابــل

الفصل السادس
محاكمات قذف القنابل

بعد ثلاثة أسابيع من مذبحة « تان جونج بريوك » ، وفى اليوم الرابع من أكتوبر (١٩٨٤) ، انفجرت عدة قنابل فى « جاكرتا » ، فى فرع البنك المركزى الآسيوى فى (جالان جاجامادا) وفى فرع آخر للبنك فى (جالان بيسينونجان) ، والبنك يمتلكه صينيون . وانفجرت قنابل أيضا فى المركز التجارى للمترو العلوى فى (جلو دوك) ، وهو الحى التجارى الصينى الرئيسى فى العاصمة . وفى يوم (٢٤) ديسمبر حدثت انفجارات فى الكنيسة الكاثوليكية ، وفى معهد تعليمى بروتستانتى فى مدينة (مالانج) فى شرق « جاوة » وفى يوم (٢١ يناير ١٩٨٥) ، دمرت سلسلة من الانفجارات تسعة (ضرائح بوذية) ، وكذلك أشهر ضريح بوذى فى العالم ، والمقام منذ القرن العاشر فى وسط « جاوة » . وفى يوم (١٦) مارس قتل سبعة أشخاص عندما انفجرت قنبلة قبل موعدها فى الأتوبيس الليلى المتجه إلى (بالى) .

وفيما بين (أكتوبر ١٩٨٤ ويوليه ١٩٨٥) وقع كثير من الحرائق والانفجارات فى أنحاء مختلفة من إندونيسيا . ومعظم الحوادث وقعت فى العاصمة جاكرتا . واحترق مصنع (اندومى) يوم (١٧) أكتوبر ، وأعقبه حريق فى مخازن (سارينا جايا) يوم (٢٢) أكتوبر . وبعد أسبوع (يوم ٢٩) أكتوبر اشتعلت النيران فى ذخائر الفرق البحرية فى ضاحية (سيلانداك) ، وسببت انفجار القذائف وأتلفت الممتلكات على مساحة واسعة جدا . وفى نفس اليوم (٢٩) أكتوبر تم إتلاف مطعم ومسرح وبعض المحلات فى (باصار لندتيف). وكان الهدف التالى فندق (كارتيكا بلازا) فقد أصابته النيران بشلة يوم (١١) نوفمبر ، وبعد يومين احترقت عدة أدوار من محلات (سارينا جايا) متعددة الأدوار ، وفى يوم (١٢

فبراير ١٩٨٥) اشتعل حريق فى مخازن الجيش فى شمال جاكرتا ثم بعد عدة شهور من الهدوء النسبى احترق مبنى المترو ذو التسعة طوابق ، وكان ذلك يوم (١٠) يوليو . وفى يوم (٢١) يوليو أتلفت النيران بشدة محطة إذاعة إندونيسيا .

وقد شهدت مدن أخرى حوادث مماثلة . ففى (جوج جاكرتا) وجدت عدة قنابل لم تنفجر فى محطة السكك الحديدية الرئيسية فى يوم (٢٣ أكتوبر ١٩٨٤) . وفى يوم أول نوفمبر أحرقت النيران أحد المحلات الحديثة فى الشارع الرئيسى وفى نفس اليوم وجدت قنبلة بترولية لم تنفجر بالقرب من دار سينما كانت ستعرض فيلما دعائيا للحكومة عن أحداث (١٩٦٥) ، وكيف أطاح « سوهارتو » « بسوكارنو » واستولى على السلطة . وفى ناحية (سوراكارتا) إحدى أهم المراكز الإقطاعية احترق قصر (كازوناتان) يوم (٣١ يناير ١٩٨٥) .

وقد باشرت قوات الأمن التحقيق فى هذه الحوادث بعنف . وقدموا كثيرا من الذين زعموا أنهم قد ارتكبوا هذه الجرائم إلى المحاكمة ، ورغم اهتمام دوائر الأمن بتقديم المتهمين إلى المحاكمة ، فإن الحرائق والحوادث نفسها لم تكن موضع تحقيق ، بدلا من ذلك فقد استهانت الحكومة بها وعزتها إلى عيوب محتملة فى الدوائر الكهربائية .

وكما سبق أن بينا فإن الخوف من عصيان إسلامى مسلح أصبح تهديدا شائعا فى التاريخ الإندونيسى الحديث . ففى أعقاب محاكمات « تان جونج بريوك » حدثت سلسلة من المحاكمات التى تحيى فى النفوس شبح الإرهاب الإسلامى محاولين الربط بين الدولة الإسلامية الثورية الإندونيسية التى قامت فى الخمسينيات وما يحدث اليوم . ومحاكمات تفجير القنابل عقدت بهدف إثبات أن مؤامرة تهدد أمن الدولة ، وأنها تعمل بوحى من تعاليم إسلامية منحرفة . إن دراسة هذه المحاكمات سوف تثبت أن هذه الأحداث قد اختيرت لاعتقال الذين ينتقدون الدولة ، وهذه الأحداث لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى الأصول الإسلامية ، ولكنها تبدو كجزء من إحدى عمليات المخابرات ، وقد صممت لإخراج سلسلة من المؤامرات ، ولخلق جو من الخوف والشك بين الحركيين الإسلاميين .

وإن إبراز (هـ . م . زانوسى Ir. H. M. Sanusi) كمتهم رئيسى فى محاكمات تفجير القنابل فى « جاكرتا » ، وفيما بعد كمتهم رئيسى فى مجموعة من المحاكمات عن مؤامرات لاغتيال رئيس الجمهورية ، يوحى بأن النظام قرر أن يجعله ضحية أساسية باعتباره رابطة بين الإرهابيين الذين فجروا القنابل وبين المؤامرات الأخرى ، وكذلك أعضاء عريضة الخمسين المعروفين جيدا ، حيث كان (زانوسى) واحدا منهم . إن محاولات النظام للإيقاع (بزانوسى) ، أصبحت واضحة فى أثناء محاكمته الأولى ، عندما أدانه المتهمون الآخرون وشهود الادعاء ولكنهم تراجعوا فى أقوالهم بعد ذلك قائلين : إنهم أجبروا على أن يقولوا ما قالوه عندما ضربوا ضربا وحشيا ، وعذبوا فوق احتمالهم .

وبعض قضايا تفجير القنابل تكشف عن ارتباك ملموس حول طبيعة الحكومة الحقيقية . وهكذا فإن المتهمين الأربعة فى المحاكمات الأولى فى (مالانج) فى شرق « جاوة » قد وصفتهم السلطات باعتبارهم (من قاذفى القنابل المتعصبين) ثم تبين بعد هذا أن الأربعة كانوا من بين المثقفين المتهمين باشتراكهم فى بعض برامج التعليم الإسلامية . وامتداد هذه المحاكمات عبر جاوة يمد الادعاء بشبكة جاهزة يوقع فيها من الضحايا من يشاء .

وكان الادعاء يستخدم مبدأ الأمر الواقع فى الاعتراف بالذنب ، فبمجرد أن شخصا ما قد ضبط مذنبا أو اعترف بجرائمه ، فانطباع الذنب ينتقل إلى زملائه . وعلى قمة هذا تأتى موجة الربط بين الأحداث والأفراد والمجموعات ، فمثلا إذا قال أحد المتهمين بتفجير القنابل : إنه قد أوحى إليه هذا العمل نتيجة تأثير موعظة أحد الوعاظ ، فإن نفس الواعظ يتهم بالإثارة على الإرهاب ، وكانت بلاغة المدعى تصل إلى حد التلويح بشبح الدولة الإسلامية الثورية ، التى قامت فى الخمسينيات ، ومدى تأثيرها حاليا على الأمن القومى .

وكان تأثير ربط الأحداث ، وتكرار الأسماء ، والاستجوابات ، ومحاكمة بعض المتهمين مرتين ، كل هذا خدم فى إلقاء الضوء على الطريقة المسرحية التى عومل بها كل إرهابى ، مع حرمان المتهم من أى حق له فى محاكمة عادلة . وفى أثناء سير

الأحداث أصبحت المواقف والشخصيات معقدة ومتداخلة ، حتى أن أى دراسة متأنية للأمور كانت تنتهى بك إلى لا شىء ، حتى محاموا الدفاع كانوا متحيرين من المشكلة . وقد لخص أحد المعاهد القانونية الموقف عندما ردد المثل الذى يقول : « إن البحث عن الحقيقة مثل البحث عن آثار طائر يطير » .

وفيما يلى سوف نورد تقريرا عن محاكمات الشخصيات الرئيسية فى مجموعات عديدة فى محاكمات تفجير القنابل . وإذا قرأ المرء الإجراءات كما وردت فى تقارير الصحف ، فإنه من السهل أن نرصد الرجال الذين من المحتمل أن لهم علاقات بالمخابرات العسكرية . إن دورهم قد ثبت فى محاكمات مشابهة فى عام (١٩٨٢) ، عندما حوكمت مجموعة من المسلمين ، يقودهم « عمران بن محمد زين » عن علاقتهم بحادث خطف طائرة إندونيسية – كما رأينا فى الفصل الثالث – وكان هذا لب معركة الدفاع فى محاكمة (هـ . ر . دارسونو) .

تفجير المتفجرات فى البنك المركزى الآسيوى والقضية ضد (زانوسى)

التهمتان الرئيسيتان فى محاكمات جاكرتا تركزتا على إلقاء القنابل على فرعين من فروع البنك المركزى الآسيوى الذى يمتلكه صينيان هما :

(إر حاج محمد زانوسى Ir Haji Mohammad Sanusi) – كلمة (إر) هنا تفيد أنه خبير فى العلوم الهندسية – ويبلغ من العمر (٦٦) عاما ، وبالإضافة إلى كونه خبيرا هندسيا ، فهو رجل أعمال ، وذو نشاط ملموس فى منظمة « أتباع محمد » الإسلامية ، وارتفع إلى مكان مرموق فيها فى عهد « سوكارنو » . وفى عام (١٩٦٦) عين وزيرا للصناعات الخفيفة فى أول مجلس وزراء ، « لسوهارتو » وظل فى الخدمة حتى عام (١٩٦٨) ، حين بدا أنه فقد ثقة « سوهارتو » فى أعقاب حادثة سيارة خطيرة . وقد شغل مقعدا فى البرلمان من عام (١٩٧١ إلى عام ١٩٧٧) حيث كان يمثل حزب (بارموزى) ، وهو الحزب الذى أنشىء فى أعقاب عام (١٩٦٥) ، وكان مقصودا به أن ينفذ برامج (ماسيومى) وهو الحزب الإسلامى الذى حظر نشاطه فى ظل الديمقراطية الموجهة .

ولكن سوهارتو رفض أن ينتعش (ماسيومى) من جديد وأجبر (بارموزى) على أن يستبعد سياسى (ماسيومى) من بين قياداته . وفى عام (١٩٧٠) اشترك (زانوسى) مع (جون نارو) و (آجس سودونو) ، فى انقلاب داخلى فى حزب (بارموزى) ؛ ليوجه الحزب إلى أسلوب يقبله النظام . ولكن أولئك الذين خانوا الانقلاب بعد ذلك أصبحوا شخصيات بارزة فى النظام الجديد .

أصبح (جون نارو) رئيسا لبارموزى ، ثم فيما بعد أصبح رئيسا « للحزب الإسلامى P. P. P » ، أما (آجس سودونو) ، فقد أصبح رئيسا لاتحاد التجارة الحكومى

واتجه (زانوسى) فى الاتجاه المضاد وأصبح منشقا على النظام . وفى عام (١٩٨٠) – بالاشتراك مع بعض السياسيين المشهورين وبعض ضباط الجيش المتقاعدين ، وقع عريضة الخمسين التى انتقدت « سوهارتو » فى عدد من النقاط . وكان أيضا من الموقعين على الورقة البيضاءالتى ظهرت بعد مذبحة « تان جونج بريوك » ، والتى كانت سببا فى محاكمة عدد كبير من المسلمين .

واعتقل (زانوسى) يوم (١٠ أكتوبر ١٩٨٤) . وقد بدأت محاكمته الأولى فى يناير ، واستمرت لمدة حوالى أربعة أشهر ، وانتهت فى مايو (١٩٨٥) بإدانة وحكم بالسجن لمدة تسعة عشر عاما . ولكن التهمة الأشد خطورة كانت أنه دفع نصف مليون روبية (ما يوازى ستمائة دولار أمريكى) للذين ارتكبوا عملية تفجير القنابل فى البنك المركزى الآسيوى ، من أجل شراء قنابل . وكانت هناك تهم ثانوية بخصوص الإمداد بمتفجرات تالفة ، وفى أثناء المحاكمة أنكر (زانوسى) هذه التهم ، ولكن تهمة أضيفت إليه لم يستطع إنكارها ، وهى أنه أعطى نقودا (لحُسن العارفين Hasnul Arifin) – وهو متهم آخر فى حادثة القنابل – من أجل إصدار منشور يشرح حادثة « تان جونج بريوك » وهذا المنشور لم يطبع .

وكان المتهم الوحيد فى حادثة تفجير القنابل والذى يعرفه جيدا هو (راشمات بازوكى) ، وقال : إنه قابل اثنين آخرين مقابلة سريعة هما (حُسْن العارفين) و (أمير ويجايا) ، وباعتباره عضوا فى مجموعة عريضة الخمسين ، فهو يرفض بشدة

أى ربط بين ورقة المجموعة البيضاء وحادثة تفجير القنابل فى « جاكرتا » وعلى خلاف كل المتهمين فى قضايا تفجير القنابل ، فهو لم يستدع للشهادة فى قضايا غيره .

مفجرو القنابل أمام القضاء

بينما كانت محاكمة (زانوسى) مستمرة ، فقد اتهم ستة رجال آخرون بأنهم اشتركوا مباشرة فى حادثة تفجير القنابل فى البنك المركزى ، وكانت محاكمتهم تجرى فى نفس الوقت . وكل هذه المحاكمات كانت ترتبط بالقضية المقامة ضد (زانوسى) .

وعلى قدر ما نستطيع أن نفهم من تقارير الصحف عن هذه المحاكمات ، فلم تحظ الأهداف السياسية للرجال – الذين هم تحت المحاكمة – إلا بقليل من الانتباه . فكلهم اعترفوا بأنهم اشتركوا بطريقة أو بأخرى فى حوادث فروع البنك المختلفة يوم (٤ أكتوبر ١٩٨٤) . أما عن دوافعهم فقد اعترفوا بحرية بأن هدفهم كان جذب الانتباه إلى دور رجال الأعمال الصينيين الذين يسيطرون على أموال وتجارة البلد ، ولأن هناك امتعاضا كبيرا .

والبنك المركزى الآسيوى جزء من إمبراطورية رجل الأعمال « ليم سيو ليونج Liem Sioe Liong » وهو الصديق الحميم للرئيس « سوهارتو » وعلى رأس أغنى عائلة صينية فى إندونيسيا . واختيار مثل هذا الهدف يوحى بأن مرتكبى الحادث أرادوا أن يجعلوا منه هدفا سياسيا ، ينبغى على كل إندونيسى أن يفهمه . ومحاكمة هؤلاء الرجال طبقا لقانون مكافحة الشغب ، تعتبر تلميحا من المدعى بأن هجوما ضد صديق (سوهارتو) الحميم يعتبر هجوما على رئيس الدولة نفسه .

– (م . جايادى) عمره ثلاثون عاما . وهو رجل أعمال اعتقل يوم (٤ أكتوبر ١٩٨٤) ، وقد حوكم من فبراير إلى مايو (١٩٨٥) باعتباره الفاعل فى حادثة تفجير القنابل التى وقعت فى فرع البنك فى (جالان بيسينون جان) ، وقد شهد فى محاكمة آخرين ، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما .

– (ملتاحليم) وعمره اثنان وثلاثون عاما ، وهو رجل أعمال . اعتقل فى (٧) أكتوبر (١٩٨٤) وحوكم من يناير إلى مايو (١٩٨٥) ؛ لإلقائه القنابل

على محل« مترو » التجارى ، وفى أثناء استجواب القاضى له قال : إن الحادث وقع بتخطيط مجموعة من رجال الحكومة . ولكن شيئا من هذا لم يظهر فى الصحف . وقد حكم عليه بالسجن أربعة عشر عاما .

– (خيريل سيابن نور جلال) وعمره (٢١) عاما ، وهو طالب فى أكاديمية الصناعة ، اعتقل يوم (٧ أكتوبر ١٩٨٤) ، وحوكم من فبراير إلى مايو (١٩٨٥) من أجل تفجير القنابل فى فرع البنك فى (جالان مادا) ، وكذلك التخطيط لنسف نصب (البانكازيلا) التذكارى ، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات .

–(حُسن العارفين) وعمره (٤٧) عاما ، وهو رجل أعمال اعتقل يوم (٧ أكتوبر ١٩٨٤) ، وحوكم من يناير إلى مايو (١٩٨٥) لتفجير القنابل فى فرع البنك فى (جالان مادا) ، ولتخزين المتفجرات ولموافقته على إصدار كتيب عن حادثه « تان جونج بريوك » بناء على طلب « زانـوسى » ، وقد شهد فى محاكمة زانوسى ، ومحاكمة (راشمات بازوكى) وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما .

– (راشمات بازوكى عمره (٤٢) عاما ، وهو رجل أعمال اعتقل يوم (٧ أكتوبر ١٩٨٤) وحوكم من يناير إلى مايو (١٩٨٥) ، وقد وصف بأنه العقل المدبر لقذف القنابل ، وقد نوقشت مسألة وجوده فى اجتماع يوم (١٨) سبتمبر حيث حدثت مذبحة « تان جونج بريوك » .

وقد حضر أيضا مع أعضاء عريضة الخمسين ، وهذا أعطى الفرصة لمحاولة الادعاء فى الربط بين هذه المجموعة من الانفصاليين المعروفة جيدا ، وحادثة « تان جونج بريوك » . وقد كانت لبازوكى علاقات تجارية طويلة مع (زانوسى) ، حيث كان يتلقى منه مساعدات مالية لنشاطه التجارى . وقد ارتبط أيضا بـ (تشريف توسيكال) – وهو أحد المتهمين فى حوادث تفجير القنابل – منذ عام (١٩٧٨) ، عندما قضى الرجلان ومعهما (جيلانى) العقوبة من أجل محاولة الاعتداء على حياة أعضاء الغرفة التشريعية العليا . وقد شهد فى محاكمته (دارسونو) و (فتوى) ، وحكم عليه بالسجن سبعة عشر عاما

– (إدى رملى) وعمره (٤٢) عاما ويعمل كهربائيا ، واعتقل فى (١٣ نوفمبر ١٩٨٤) ، وحوكم من يناير إلى مايو (١٩٨٥) . من أجل تفجير القنابل فى فرع البنك المركزى فى (جالان مادا) ، والتخطيط لنسف النصب التذكارى للبانكازيلا) ، وحكم عليه بستة عشر عاما .

انهيار القضية المقامة ضد (زانوسى) :

فى يوم (٢٥) فبراير كان (تشريف توسيكال) – الذى لم تكن محاكمته هو قد بدأت بعد – يدلى بشهادته فى قضية (زانوسى) . وفجأة سحب مذكرة هامة جدا تزعم أنه تسلم نقودا من (زانوسى) ، وقال : (تشريف) للمحكمة إنه كتب هذه المذكرة بعد أن ضغط عليه المدعى ليفعل هذا . وفى نفس الجلسة ناقض (خيريل سياه) شهادته السابقة وأنكر أى معرفة بمصادر تمويل المتفجرات .

وفى اليوم التالى ، كان (راشمات بازوكى) يشهد فى قضية (زانوسى) ، فأنكر تسلمه نقودا من المتهم . وقال للمحكمة : إنه قد أجبر على إدانة المتهم . وقال : إنه لا يريد أن ينتهى نهاية (حُسْن العارفين) الذى وصفه بأنه يشبه فيلا غبيا أزرق وأسود . هذه الملاحظة كشفت لأول مرة أن جروحا مروعة حدثت (لحسن العارفين) ، وأن معاناته قد أرهبت المعتقلين الآخرين ، وجعلتهم يوقعون على مذكرات تؤيد المدعى ضد (زانوسى) . وكذلك (ملتاحليم) الذى شهد فى محاكمة (زانوسى) أنكر معرفته أن (زانوسى) له أى صلة بحوادث تفجير القنابل وقال : إن (راشمات بازوكى) قد حكى قصصا كثيرة لا يعرف ماذا يصدق منها . ولا يعرف سوى أن كل تعليماته تصله من خلال (إدى رملى EDDIERAMLI)

وفى محاكمة (راشمات بازوكى) يوم (٩) مارس ، كرر (توزيكال) تراجعه عن أقواله قائلا : إن (أمير ويجايا) هو الذى أمدهم بالمتفجرات . وقد ذكر اسم (ويجايا) أول مرة عندما شهد (توزيكال) فى محاكمة (جايادى) قائلا : إن « أمير بيكى » – قائد المجموعة والذى قتل فى أحداث « تان جونج بريوك » – قد أخبره أن (ويجايا) يمكنه أن يمدهم بالأسلحة . وفى نفس الجلسة حدث تراجع

أكثر فقد تراجع (حسن العارفين) بخصوص اجتماع قيل : إنه حدث مع (زانوسى) و (بازوكى) و (توزيكال) ، وأخبر (عارفين) المحكمة كيف أن بعض الناس مجهولى الشخصية قد استجوبوه فور القبض عليه ، وقد ضرب بما يشبه العصا الغليظة . وأيضا (خيريل سياه) ، فقد كرر إنكار أقواله ، وأنكر أنه يعلم أى شىء عن التمويل . ومن هذه الناجية بدأت قضية (زانوسى) تتهاوى .

إذا كان الهدف هو اصطياد سمكة كبيرة بطعم صغير ، فقد تحطمت هذه الاستراتيجية . لذلك ففى جلسة يوم (١٦) مارس من محاكمة (زانوسى) ، قدم المدعى شاهدا جديدا يسمى (أمير ويجايا) . وقد أثار ظهوره بعض الدهشة حيث إن اسمه لم يذكر فى قائمة شهود الادعاء .

لذلك فقد شك محامو الدفاع بخصوص تاريخ وظروف اعتقال (ويجايا) . وقد أجروا بعض الاستعلامات عن تأكيد الادعاء بأنه كان معتقلا فى (سجن سالمبا) ، ولكنهم لم يجدوا فى سجلات السجن ما يفيد وجوده . ولم يقدم المدعى أيضا أى تقرير عن استجوابه قبل المحاكمة . مثل هذه المستندات تقدم كأمر طبيعى بالنسبة لكل المتهمين والشهود . وادعى (ويجايا) أن (زانوسى) قد سلمه بعض النقود لشراء متفجرات . وأنكر (زنواسى) هذا بغضب ، وأنكر أيضا كل ما قاله (ويجايا) فى المحكمة . وقال : إنه لم يسمع شيئا عن اشتراك (ويجايا) فى تفجير القنابل حتى بعد القبض عليه بثلاثة أشهر ، رغم أنهما قد التقيا فى مقابلات قصيرة ، ولكنه أنكر ادعاء (ويجايا) أنه زاره فى منزله فى مساء يوم (٨) أكتوبر .. وقدم الدفاع تذكرة طائرة تثبت أن (زانوسى) لم يعد إلى الوطن إلا فى وقت متأخر فى هذا المساء ، وقد كان فى اليابان لمدة عشرة أيام . وأخبر (زانوسى) المحكمة بأن (راشمات بازوكى) كتب له اعتذارا لأنه أدانه ظلما .

ورغم كل هذه التراجعات عن الأقوال ورغم الشكوك التى كانت تحيط بظهور (ويجايا) باعتباره الدليل الوحيد ضد (زانوسى) ، فقد أدين (زانوسى) فى المحاكمة وحكم عليه حكما يعتبر بالنسبة لرجل فى مثل سنه سجنا مدى الحياة .

لقد تجاهل القضاة كل التراجعات ، ولم يحاولوا التحقيق فى دعاوى الشهود

بأنهم تعرضوا للعنف فى أثناء التحقيق . لقد أثبتت محاكمة (زانوسى) أن الاعترافات التى تنتزع بالعنف فى غرف التحقيق أكثر قيمة من الأقوال التى يدلى بها الشهود طواعية أمام المحكمة بعد حلف اليمين .

- (م تشريف توزيكال) ويبلغ من العمر خمسين عاما ، ويعمل مدرسا فى إحدى المدارس ، وهو رئيس حركة الشباب المسلم فى « جاكرتا » ، واعتقل فى (٣٠نوفمبر ١٩٨٤) ، وحوكم من أبريل الى أغسطس (١٩٨٥) كمنسق لعملية قذف جاكرتا بالقنابل . ومثل (بازوكى) فقد ربطت المحاضر ضده بين قذف القنابل وأحداث « تان جونج بريوك » ، والحكم بإدانة (توزيكال) كان يمكن استنتاجه مسبقا ؛ حيث إنه أدان نفسه فى أثناء الإدلاء بشهادته فى قضايا الآخرين . وقد أخبر (توزيكال) المحكمة عن الضغط الذى مورس ضده ؛ لكى يدين (زانوسى) ، ولكنه لم يذكر - أو لعله ذكر وأغفلته الصحافة - الضغط الذى مورس ضده ؛ لكى يدين (فتوى) فى حادثة قذف القنابل،وقد قال (فتوى) فى أثناء محاكمته : إن (توزيكال) قد اعتذر له عن هذا ، وأظهر له جروحا فى صدره . وهذا يعزز القول بأن قوات الأمن كانت تميل إلى ربط حادثة قذف القنابل بواحد من الموقعين على الورقة البيضاء . وقد حكم على (توزيكال) بالسجن مدى الحياة ، ثم خفف الحكم بعد الاستئناف إلى السجن سبعة عشر عاما .

- (أمير ويجايا) ، ويبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاما ، وهو مدير شركة ، وطالب بالجامعة وطبقا لما قاله الادعاء ، فقد اعتقل يوم (٢٦ ديسمبر ١٩٨٤) . وفى محاكمة استغرقت من مايو إلى أغسطس (١٩٨٥) اتهم بإمداد المتفجرات المستخدمة فى كل حوادث التفجير وقد أعطى (أمير) اهتماما خاصا لعلاقته بالواعظ (جيلانى) - الذى حوكم فى نفس السنة بعد ذلك - وكذلك مع (زانوسى) . ودور (أمير) باعتباره إحدى مكائد المخابرات كان واضحا جدا . أما تفسير الحكم الذى أصدرته المحكمة ضده بحبسه لمدة أربعة عشر عاما ، فقد كان محاولة من المحكمة لتأكيد دوره .

- (رولى برمانا بانتو) ، ويبلغ من العمر سبعة وثلاثين عاما . وهو سائق

(أمير ويجايا) ، واعتقل يوم (٦ فبراير ١٩٨٥) ، وحوكم من سبتمبر إلى ديسمبر (١٩٨٥) ؛ لأنه ساعد (ويجايا) فى توفير المتفجرات . ويبدو أن هذا الرجل التعيس لم يدخل فى هذه المشكلة إلا بسبب الرجل الذى يعمل عنده . وقد زعم فى أثناء استجوابه أنه حصل على المتفجرات من ثلاثة أشخاص فى قرية (باروبج) ، فى غرب « جاوة» ، وأسماؤهم : (ماريادى إلياس بيدول) و (إنسيب) و(عصمت) . وبالرغم من أن (إنسيب) و(عصمت) اعترافا أثناء إدلائهما بالشهادة فى محاكمة (ويجايا) بأنهما قد جلبا (الديناميت) ، فإنه لم يوجه إليهما أى اتهام . وهذا أمر صعب تفسيره إلا فى محتوى المضمون السرى الذى يحيط بإطار المحاكمة كلها .

– (م . عمر القاتيرى) ، وعمره تسعة وعشرون عاما ، وكانت دراسته فى الألكترونيات ، وتاريخ اعتقاله مجهول ، وحوكم فى نوفمبر وديسمبر (١٩٨٥) ؛ لإمداد (ويجايا) بأدوات التفجير ووسائل التحكم عن بعد . وكانت محاكمته صعبة الفهم ، لأنه سحب كل أقواله قبل التحقيق ، ثم اعترف بكل التهم . أحد الشهود « إكين صاديقين » – ولا يمت بصلة إلى « على صاديقين » – اعترف بأن (ويجايا) قد طلب منه هو الآخر أن يحضر وسائل التحكم عن بعد . وقد جادل الدفاع فى أن الأفعال التى يحاكم من أجلها (عمر) لم تكن أسوأ مما ارتكبه (إكين صاديقين) ، والرجال الثلاثة الذين ذكروا فى محاكمة (بانتو) . ومع ذلك حوكم (القاتيرى) و (بانتو) ، ولم يحاكم الآخرون .

* * *

لقد أثبتت كل محاكمات البنك المركزى الآسيوى بالشهادة التى تدين الذات وعشرات من شهادات المشتركين فى الحادث أن كل متهم يدين الآخر بشدة . وبالذات (راشمات بازوكى وتوزيكال) ساعدا فى إيجاد تفسير لا يدين فقط أولئك الذين اعترفوا ، ولكنه يدين آخرين مثل (فتوى) ، و (أمير بيكى) الذى مات ، والواعظ (جيلانى) . والأكثر أهمية والذى يفوق كل تفسير معقول فى هذه المحاكمات (زانوسى) .

ورفض الدفاع يؤدى إلى تحدى استخدام قانون مكافحة الشغب ضد هؤلاء المتهمين ، وقد قال الادعاء فى محاكمة (حسن العارفين) : « إن الشغب ليس من الضرورى أن يكون سياسيا فقط . إن الخلفية السياسية وحدها كافية لتوفير شروط الشغب » أى تعبير أكثر من هذا يمكن أن يعبر عن الرخصة التى تسمح بها الدولة لنفسها وهى تستخدم هذا القانون الوحشى ؟

وقد استخدمت محاكمات تفجير القنابل فى « جاكرتا » لإقامة علاقة بين مظاهرات « تان جونج بريوك » وحوادث القنابل فى (٤) أكتوبر ، ولكن الشهود الذين استخدمهم الدفاع نفسه لم يستطيعوا أن يثبتوا هدا فمثلا : (حسن العارفين) كان يمتلك بالفعل متفجرات فى منزله يوم (١٠) سبتمبر قبل المظاهرات بيومين . وكانت شهادة « ويجايا » فى محاكمة « توزاكيل » فى يوليه (١٩٨٤) فى نفس الوقت عندما زعم أن « جيلانى » طلب منه أن يبحث له عن متفجرات ، وكان هذا قبل أحداث « تان جونج بريوك » وحتى الزعم بأن اجتماع (١٨) سبتمبر عقد كرد فعل لأحداث « تان جونج بريوك » لم يستطع أن يصمد للنقد ؛ حيث قد ثبت فى المحكمة أن الدعوات لهذا الاجتماع كانت قد أرسلت قبل هذا الموعد بكثير ، ولكن الاجتماع أجل بسبب وفاة نائب رئيس الجمهورية السابق (آدم مالك) . وكثير من القصص المزيفة التى قيلت فى أثناء هذه المحاكمات أدت إلى كثير من الغش والخداع الغريب . فالمتهم يتراجع عن أقواله فى يوم ، وفى اليوم التالى تأتى شهادة تؤيد الشهادة المتراجع عنها ، وكأن شيئا لم يحدث فى اليوم السابق . وعندما نقرأ كل هذا فى الصحافة الإندونيسية ، فإن المرء يتولاه العجب ، كيف استطاع المحررون أن يخفوا شكوكهم فى كل ما يحدث ؟! ، ولكنهم إذا لم يفعلوا هذا فسوف يكلفهم الكثير . ولكن بعد ذلك سمحت بعض الصحف لنفسها أن تتجرأ وتتحدث عن « المحاكمة المهزلة » وتشير إلى « محرك دمى » مجهول الاسم كان يتلاعب فى « سيناريو » المحاكمة .

إن محاكمات تفجير القنابل أثبتت أن هذه الحوادث لم تكن إلا رد فعل بسيطا لمذبحة « تان جونج بريوك » . والذى لم يستطيعوا أن يظهروه هو : أين نشأت فكرة تفجير القنابل ، رغم أن معظم المتهمين لم يخفوا دوافعهم ؟ ومنذ لعب « ويجايا »

دوره طواعية مع الادعاء ، فقد كان عميلا للمخابرات من بين الذين قاموا بقذف القنابل . هذا الدورلا يمكن أن يهمل . ولم يعط واحدا من المتهمين انطباعا بأنه محنك سياسيا – باستثناء زانوسى – وبنفس الاستثناء لم يحاول أحد أن يعطى الانطباع لكشف غرض النظام فى استخدام الإرهابيين المزعومين ؛ لفرض قيود أكثر على البلاد وعلى المجتمع عموما والمجتمع الإسلامى خصوصا ، مع حالة تزايد الاستياء من الظروف التى تمر بها البلاد فى إندونيسيا .

* * *

محاكمات المنهج التعليمى الإسلامى

بينما كانت محاكمة « ويجايا » مستمرة فى جاكرتا ، بدأت موجة من المحاكمات فى (مالانج) فى شرق « جاوة » واستمرت من نهاية يوليه حتى أكتوبر (١٩٨٥) ، وكانت التقارير الصحفية قبل المحاكمات مضطربة ، فلم يكن معلوما من الذى سيحاكم ؟ وما التهمة الموجهة إليه . قالت بعض الصحف : إن المتهمين خمسة ، بينما رفعت بعضها الرقم إلى سبعة . واحد من الذين قيل : إنه أول هؤلاء المتهمين ، هو (محمد إخوان)،وطبقا لأحد التقارير الصحفية التى نشرت يوم (١٨) سبتمبر ، فإن محاكمته كانت قد بدأت فعلا . وفيما بعد كان واضحا أن محاكمته لم تبدأ حتى أبريل (١٩٨٦) ، وكان أول أربعة حوكموا هم :

– (فيصل فاشرى) ويبلغ من العمر (٢١) عاما ، و (مورجوكو) ، ويبلغ من العمر (٢٦) عاما ، وكان قد اعتقل يوم (٢٤ ديسمبر ١٩٨٤) . وكلاهما متهم بإلقاء القنابل على الكنيسة الكاثوليكية (سازونوبودايا) والمعبد البروتستانتى (سوث إيست إشيايابل) فى (مالانج) . وكانا متهمين أيضا بتوزيع منشورين غير شرعيين .

– (آندى سوكيزنو) ويبلغ من العمر (٢١) عاما . واعتقل يوم (٢٩ يناير ١٩٨٥) .

– (سوجنج بوديونو) وعمره عشرون عاما . واعتقل يوم (٢ فبراير

١٩٨٥) . وقد وجدوا جميعا مذنبين حيث اشتركوا فى إلقاء القنابل على ضريح (بوروبدور) .

وباستثناء شهادة (أحمد مولاداويلى) التى أدانت المتهمين إلى حد كبير ، فقد أحيل هو نفسه إلى المحاكمة بعد ذلك لدوره فى نفس التهم . ولم يكن هناك شىء مادى ضد هؤلاء الرجال الأربعة يثبت إلقاء القذائف . وبينما هذه المحاكمات فى إجراءاتها ، فإن الخطب الملتهبة عن إلقاء القنابل أفسحت الطريق لاتهامات جديدة حول بعض الرجال المشتركين فى شبكة تعليمية ، تسمى « معهد التعليم الإسلامى بالوسائل الميسرة » واختصار هذا الاسم هو (ل . ب . ٣ . ك) – طبقا للحروف الإنجليزية – ولم يزعم الادعاء أن مناهج (ل . ب . ٣ ك) هى مناهج غير قانونية ، ولكن بدلا من هذا قال : إن استراتيجيتها هى الربط بين (ل . ب . ٣ . ك) فى نشاطه التعليمى ، واستراتيجيته ، والأهداف الإرهابية . وادعى أن هذا المعهد يعد (الكوادر) العسكرية المجهزة لاستخدام القوة ؛ لإقامة دولة إسلامية فى إندونيسيا (ان آى آى N.I.I) . وكانت قوائم الاتهام الأربع تضم كل فروع هذا المعهد التعليمى فى « جاوة » ، وخاصة فى شرقها وغربها . وزعم الادعاء أن (مورجوكو) قد حل محل (محمد أخوان) فى رئاسة هذا المعهد .

وكان المحامون المعينون للدفاع عن الرجال الأربعة من معاهد المساعدات القانونية . (KAI)(LBPH) ، وهى واقعة تحت النفوذ الحكومى . وحكم على كل من الرجال الأربعة بالسجن لمدة ثمانى سنوات بعد ، محاكمات عقدت كلها فى وقت واحد ، فى غرف محاكمة منفصلة . واستأنف المدعى الحكم فرفعت العقوبة بالنسبة (لمورجوكو) إلى تسع سنوات ، وبالنسبة (لآندى سوكيزنو) إلى خمسة عشر عاما . أما الحكمان الآخران فلم يحدث فيهما تغيير .

وقد حاولت المحاكمة أن تقيم علاقة بين الرجال الأربعة ورجلين آخرين ، كانا تحت المحاكمة فى نفس الوقت فى (سورابايا) فى شرق « جاوة » وأيضا كان السبب هو نفس العلاقة بنفس المعهد التعليمى :

– (سيمبونج عبدالملك) ويبلغ من العمر أربعة وخمسين عاما ، وهو واعظ

وعميد المعهد التعليمى فى (سورابايا) . اتهم بالشغب وحكم عليه بعشرين عاما .

– (آندرى هارتو) وعمره خمسة وعشرون عاما وهو طالب فى « الجامعة المحمدية » وكان طالبا أيضا فى (معهد التعليم الإسلامى بالوسائل الميسرة LP3K) ، وقد اتهم بتوزيع منشورات غير قانونية ، وحكم عليه بالسجن لمدة اثنى عشر عاما .

وكان الشاهدان الأساسيان لصالح المدعى هما « محمد ديفيد فرانز » ، و «محمد أخوان » . فبالإضافة إلى أقوالهما أدانت متهمى « مالانج » الاربعة ، فقد زعمت أقوالهما الربط بين (معهد التعليم الإسلامى بالوسائل الميسرة) و تزايد النشاط الإرهابى فى حادثة تفجير القنابل « بجاكرتا » . وأيضا وجّها الانتباه إلى اجتماع تم فى « جوج جاكرتا » حضره بعض الحركيين فى « معهد التعليم الإسلامى » وحضره أيضا « زانوسى » ، وهو محكوم عليه فعلا بالسجن لمدة تسعة عشر عاما . وقد زعموا أنه تم فى هذا الاجتماع مناقشة خطة اغتيال الرئيس (سوهارتو) . وكانت هذه هى الإشارة الأولى لمحاكمات عن مؤامرة كبرى جعلت جميع التهم الأخرى تتلاشى إلى جانبها . وهكذا تحول « معهد التعليم الإسلامى LP3K) إلى مؤامرة واسعة النطاق ، بسبب المصادفات وتطابق المزاعم فى كل محاكم « مالانج » و « سورابايا » .

وكانت تقارير الصحف عن محاكمات « تالانج » ضئيلة ، ولكن بعض الصحف ذكرت شهادات مكتوبة قدمها « مورسالين داهلان » مؤسس « معهد التعليم الإسلامى » و (إرسيوريل عالم » وهو مثقف مسلم ، وأستاذ جامعى ، وكلاهما كانا فى المعتقل فى « جاكرتا » فى ذلك الوقت ، وقد قدما هذه الشهادات المكتوبة أثناء محاكمة « مورجوكو » . وقد قدم المدعى أعذارا غامضة عن أسباب عدم ظهور هذين الشاهدين شخصيا . وعندما قرئت شهادتاهما اعترض « مورجوكو » بأنه ليس لهما آية علاقة بقضيته . ولكنهما كانا وثيقتى الصلة فيما يختص بموضوع « محمد أخوان » ، وأجاب القاضى عن الاعتراض : حيث إن « أخوان » و « مورجوكو » كانا صديقين ، فإن الشهادة مقبولة .

وهناك رجل خامس يسمى « إر فاشتول وى يوتو » كان مفروضا أن يحاكم

فى « مالانج » ، ولكنه لم يظهر . ثم ظهر فيما بعد أنه كان فى المستشفى يعالج من انهيار عصبى حدث له بعد القبض عليه . ولم يقل أى شىء عن أسباب هذا الانهيار العصبى .

وكما حدث فى محاكمات جاكارتا ، فقد سحب المتهمون فى « مالانج » الأقوال المنسوبة إليهم فى محاضر التحقيق . قال « مورجوكو » فى المحكمة : إنه تعرض لضغط من مستجوبيه لكى يحمى أمه . ولكن التراجع عن الأقوال لم يؤثر فى سير المحاكمة ، وأحرزوا النتيجة المطلوبة . فقد خدمت محاكمات « معاهد التعليم الإسلامية » فى أنها أقامت علاقة بين المعاهد وحوادث تفجير القنابل .

* * *

محاكمات تفجير القنابل فى « مالانج »

استقرت فكرة المؤامرة الكبرى . وأدخلت عليها تفصيلات أكثر . وابتدأت مجموعتان من المحاكمات فى يناير وأبريل (١٩٨٦) ، حيث حوكم سبعة رجال بتهمة تفجير القنابل فى « مالانج » ، والهجوم على (بوروبودور) ، وانفجار الأوتوبيس الليلى فى (بالى باوند) .

وأكثر من أى حوادث أخرى ، فإن تفجير القنابل فى أبراج (بوروبودور) قد أحدث رجّة فى الصحافة . فأضرحة (بوروبودور) الدينية القائمة من قبل الإسلام هى أكثر الأضرحة تأثيرا على الناس . وهى مبعثرة فى المناطق الجنوبية فى وسط جاوة . وقد اعتبر تفجير القنابل هجوما على وسط « جاوة » الوطن الأم للدولة الإندونيسية .

ورغم أن بعض المعلقين قد فسره على أنه عمل انتقامى من المسلمين الأصوليين بعد مذبحة « تان جونج بريوك » ، فقد كانت هناك إشارات لوجود أيد خفية وراء الحادث . إذ بعد الانفجار وجد جهازا تفجير من « الجلجنايت » لم يتفجرا ، وهما مأخوذان من ذخائر الجيش فى (باندونج) .

فى غرب (جاوة) ، وفى مايو (١٩٨٥) أعلن المقدم (تيوسواندى سوبرابتو) ، – وهو القائد الذى تقع الحوادث فى منطقته – القبض على ثلاثة رجال لهم علاقة بحوادث الانفجار . وكلهم أعضاء سابقون بالقوات المسلحة ، وقد قبض على أناس آخرين متفرقين لخبرتهم فى تجميع الأسلحة . ورغم أنه قد حكم على الرجال الثلاثة – الأعضاء السابقين بالقوات المسلحة – أحكام تتفاوت بين سبع ، وتسع سنوات ؛ لسرقتهم أسلحة من الجيش ، فإن الحكم لم يشر إلى حوادث الانفجار . وأطلق سراح الباقين .

ويبدو أن خط التحقيق الذى اتبعه القائد العسكرى قد انقطع لصالح قضايا أخرى ، وبدلا من القول باشتراك القوات المسلحة فى هذا العمل ، فقد حلت محل هذا قصة غريبة . تقول : إن هناك مؤامرة شيعية دولية (المسلمون فى إندونيسيا سنيون) ، وقد جمع القائد العسكرى للمنطقة علماء المسلمين ، وحذرهم من وجود متطرفين شيعيين يحاولون أن يكسبوا أرضا فى المنطقة . وقد لفت أنظارهم إلى اسم معين هو « حسين على العبسى » وقد ارتبط هذا الاسم بحوادث تفجير القنابل فى « مالانج » . وقد جرت الموجة الأولى من المحاكمات من يناير إلى مارس (١٩٨٦) .

– (أحمد مولاداويلا) وعمره (٢٢) عاما وهو (صاحب دكان) ، واعتقل فى (١٩ أبريل ١٩٨٥) ، واتهم بقذف القنابل على الكنيسة الكاثوليكية فى « مالانج » وكذلك أضرحة (بوروبودور) وحكم عليه بالسجن لمدة عامين .

– (عبدالقادر على العبسى) وعمره خمسة وعشرون عاما ، وهو عاطل ، واعتقل فى (١٦ مارس ١٩٨٥) ، بينما كان يهرب من الأوتوبيس الليلى ، واتهم بالاشتراك فى انفجارات (بوروبودور) و (يمودى) ، وحكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاما .

– (عبدالقادر باراجا) وعمره (٤١) عاما . تاجر أقمشة . اعتقل فى (٥ مايو ١٩٨٥) . واتهم بإمداد جميع حوادث التفجير بالمتفجرات ، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاما ، ولكن بعد أن استأنف المدعى أصبح الحكم خمسة عشر عاما .

كانت محاكمة (باراجا) هى التى جذبت معظم اهتمام الصحافة فى ذلك الوقت ، وكانت المحاكمة بها كثير من المتناقضات بين أدلة عدد من الشهود ، عن دور (باراجا) فى الحصول على المتفجرات من (تلوك بتانج Telukbetung) فقد ادعى (محمد أخوان) أنه أعطى (باراجا) نقودا لشراء متفجرات . وقال : إن النقود قد دفعت لصياد اسمه (باسيرن سينين) . وقد قال (سينين) للمحكمة : إنه تسلم النقود مباشرة من (محمد أخوان) ، وهكذا تراجع فى أقواله قبل التحقيقات التى كانت تنطبق على أقوال (أخوان) ، وقال (باراجا) أيضا : إن شراء الأسلحة من (تلوك بتانج) ليس مشكلة ؛ حيث إن الصيادين يستخدمونها على نطاق واسع . ورغم النقاط التى ساقها (باراجا) ، ورغم عدم صحة ردود المدعى على هذه النقاط ، فقد وجد مذنبا .

أما الشبكة الشيعية التى زعموا أن كثيرا من المتهمين ينتمون إليها فقد ادعوا أنها تتركز فى اثنين من الوعاظ ، ولم يظهر أحد منهما فى قاعة المحكمة ، فقد قيل : إن كليهما مفقودان . الأول اسمه (إبراهيم إلياس جواد) وقد زعموا أنه هرب إلى (إيران) حيث كان يدرس هناك من عام (١٩٨٢) إلى عام (١٩٨٤) . أما الشخص المفقود الثانى ، فهو (حسين على العبس) ، وهو الأخ الأكبر للمتهم (عبدالقادر على العبس) – وقد وصف (العبس) الكبير بأنه كان فاقد البصر منذ مولده ، وقد عمل على إقامة علاقات بين كل المتهمين فى محاكمات « مالانج » . وكانت شهادة « محمد أخوان » مفيدة فى الربط بين واعظى « مالانج » وأتباعهم فى شبكة « المعهد الإسلامى » ، وقد شهد عن اجتماع زعم أنه عقد فى (بروبولنجو) فى شرق « جاوة » ، حيث تجمع كل هؤلاء الناس ليناقشوا مشكلة (تان جونج بريوك) وحوادث تفجير القنابل فى (جاكرتا) .

وكان لهذه الشهادة تأثير فى تجميع الحركة الشيعية المزعومة مع شبكة « المعهد الإسلامى » . بينما نتج عن عدم ظهور الشخصين الرئيسيين فى الحركة الشيعية عدم استطاعةأحد أن يناقش أو يتحدى الادعاء ، وأمكن تحدى الوصف الذى وصف به أحد الشخصين الغامضين عندما قال « باراجا » : إن « حسين الأعمى » لم يكن أعمى على الإطلاق .

وقد وقعت سلسلة تالية من المحاكمات فى أبريل ومايو (١٩٨٦) عندما حوكم « محمد أخوان » وثلاثة آخرون . وبينما غطت الصحافة محاكمة « محمد أخوان » تغطية جيدة ، فقد أعطت الباقين قليلا من الاهتمام .

– (باسيرن سينين) وعمره (٣٨) عاما . صياد . تاريخ اعتقاله مجهول . وهو متهم بإرسال المتفجرات (لأخوان) و (إبراهيم) فى ديسمبر (١٩٨٤) ومارس (١٩٨٥) ، وحكم عليه بثمانى سنوات . وقد شهد فى محاكمة (باراجا) .

– (صديق موساوا) وعمره (٢٨) عاما . غير معروف المهنة ولا تاريخ الاعتقال ، كان متهما بإرسال بعثة تعارف إلى (بالى) ؛ تمهيدا لحوادث تفجير القنابل التى خططها الرجال الذين حملوا المتفجرات فى الأوتوبيس الليلى إلى (بالى) ؛ وكان متهما أيضا بأنه كان حلقة وصل فى منظمة (حسين) وقد شهد فى محاكمة (باراجا) ، وزعم بأنه قدم (باراجا) إلى (حسين) [هذه هى حلقة الوصل] . وقد حكم عليه بالسجن ثمانى سنوات .

– (عبدالقادر إدريس الحداد) وعمره (٢٥) عاما . تاريخ اعتقاله غير معروف . وهو متهم أيضا بكونه حلقة وصل فى منظمة « حسين » ، وقد اتهم أنه صحب « موساوا » فى رحلة التعارف إلى (بالى) . والغريب أن اسم (حداد) لم يذكر فى المحاكمات السابقة وحتى فى أثناء شهادة « موساوا » عن رحلته إلى (بالى) حيث ذكر أن (عبدالقادر العبسى) كان رفيقه .

فى كل هذه المحاكمات أصبح من الواضح أن بعض الناس لهم روابط ضعيفة مع الحركة الشيعية (إذا كانت موجودة) . وتقاس درجة إدانة المتهم على قدر استطاعة المدعى أن يثبت أنه كان على علاقة بآخرين تمت إدانتهم ، والخط الجديد بخصوص مصدر المتفجرات كان خادعا . لقد تبين أن (باراجا) قد قضى حكما سابقا ، بسبب اشتراك مزعوم مع (وارمان تيرور Warman Terror) فى جاوة الوسطى عام (١٩٧٨) . ربما بسبب إدانة سابقة له باعتباره مسلما إرهابيا ، وهذا الشخص ربما يكون هو المصدر المعقول للمتفجرات ، وهذا أفضل كثيرا من شكوك المصدر العسكرى .

لقد عاقبت هذه المحاكمات كثيرا من صغار الناس ، وربما نسأل عن السبب !! أحد الدوافع هو نزع الثقة من « المعهد الإسلامى » ومجموعة أخرى من الناس عن طريق الربط بينهم وبين الشيعة فى إيران .

* * *

محاكمة (أخوان) والمحاكمة الثانية لزانوسى)

تأخرت محاكمة (محمد أخوان) حتى مرحلة متأخرة من محاكمات « مالانج » ، رغم أنه يجب أن تتذكر أنه كان أصلا من أول المتهمين الذين يجب محاكمتهم فى محكمات « مالانج » التى بدأت فى منتصف (١٩٨٥) .

– (محمد أخوان عمره (٣٨) عاما . إسكافى . اعتقل فى (٣ ديسمبر ١٩٨٤) ، وحوكم فى أبريل ومايو (١٩٨٦) . وكان متهما بمؤامرة الشغب عن طريق اشتراكه فى عمليات التفجير المختلفة ، وعن طريق اشتراكه فى مناهج « معهد التعليم الإسلامى » ، ويبدو أن محاكمته قد تم توقيتها بحيث تحدث فى نفس الوقت مع محاكمة (زانوسى) الثانية ، التى بدأت بعد أسبوع فى « جاكرتا » .

وسواء أكانت محاكمات « مالانج » قد أقيمت لتحكم الحصار حول (زانوسى) أم لا ، فهذا أمر صعب إثباته . ومع ذلك فإن شهادة (أخوان) وشهادة (فرانز) ، وتوقيت محاكمة (أخوان) ، كل ذلك يوحى بأن هناك استراتيجية ، بأن يكون هناك ادعاءات متماثلة فى بعض الحالات مستخدمين نفس الشهود . ويتم هذا فى محاكم مختلفة فى أطراف « جاوة » وكانت الشهود فى محاكمة (أخوان) تضم شخصيات من « المعهد الإسلامى » مثل « لطفى على » من « بروبولنجو » ، و « فيصل فاشرى » من « مالانج » ، الذى قضى فعلا ثمانى سنوات فى السجن . حوكم « لطفى على » يوم (١٤ مايو ١٩٨٦) ، ولكنه غير متاح لدينا أى تقارير عن المحاكمة . وكالمعتاد قدمت شهادات مكتوبة لحماية الشهود من استجواب المحامين .

أنكر (أخوان) أن (زانوسى) تكلم فى (جوج جاكرتا) فى اجتماع سنة (١٩٨٢) بخصوص اغتيال الرئيس . لقد قال فقط : إن « سوهارتو » ليس مسلما

حسنا . ولقد وصف (أخوان) (زانوسى) و (مورسالين داهلان) بأنهما جزء من (صخرة ثورية) منشقة . وقد تم الربط بين (أخوان) و المجموعات المختلفة . مجموعة المناقشات التى أقامها (إرسوريل عالم)،وهناك اجتماع عقد فى (تاوانج مانجو) فى وسط « جاوة » يزعم أن الذى حضره هو « قائد القوات الإسلامية المسلحة » ، وفرق منشقة قيل عنها : إنها مستعدة أن تموت بالسيف من أجل إقامة دولة إسلامية ، وحدث ربط آخر عندما زعموا أن أحد أعضاء عريضة الخمسين قد ساعد (مورسالين) فى اختيار (أخوان) ؛ ليتولى رئاسة « المعهد الإسلامى » فى « مالانج » .

وأهم سؤال ينطوى على خداع بخصوص « أخوان » ، هو مدى تواطئه مع المدعى ، وخاصة فيما يختص بشهادته المدمرة فى محاكمات « سورابايا » المبكرة . وشخص آخر تلقى عليه بعض الظلال ، هو « ديفيد فرانز » ، وهو الشاهد الأول الذى ظهر فى محاكمات « أخوان » . لم يكن واضحا هل « فرانز » كان أم مازال فى المعتقل ؟ ، وهل من المحتمل أن يحاكم أم لا ؟ وفى نهاية المحاكمة وجد « أخوان » مذنبا وحكم عليه بالسجن مدى الحياة .

– (أر . هـ . م . زانوسى) ، الذى كان فعلاً يقضى عقوبة مدتها تسعة عشر عاما . يواجه الآن اتهامه بمؤامرة محاولة اغتيال « سوهارتو » . وقد نوقشت المؤامرة فى اجتماع (جوج جاكرتا) عام (١٩٨٢) ، وعقد الاجتماع فى مكتب جريدة محظورة هى (الإخوان) ، التى حكم على محررها (عرفان سريا هادى) بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاما فى فبراير (١٩٨٦) (انظر الفصل الخامس) ، وقد زعموا أن زانوسى قد حضر هذا الاجتماع ومعه تسعة وعشرون آخرون .

وبغض النظر عن مؤامرة الاغتيال ، فقد شهد شهود آخرون فى محاكمة (زانوسى) : بائع خضراوات من « جاكرتا » يسمى (نورإمام) ادعى أن (زانوسى) قد أعطاه أربعة ملايين روبية من أجل شراء متفجرات ؛ لنسف عربة الرئيس فى شارع من شوارع « جاكرتا » (١٩٨٢) . [فى الواقع لم تحدث أى محاولة اغتيال فى ذلك الوقت] . وقد شهد (مروان أشورى) أشورى ، وهو رجل أعمال من « سولو » ، ادعى أن (زانوسى) قد اقترح خطة لقتل الرئيس ، وهو

يفتتح الضريح الجديد فى (بورو بودور) فى فبراير (١٩٨٣) [هذه المحاولة أيضا لم تتم] . وقد قيل : إن (زانوسى) قد جهز نصف مليون روبية لمحاولة الاغتيال ، ونصف مليون روبية لطبع دعوات لاجتماع يعقد بعد الاغتيال فى مسجد الاستقلال فى جاكرتا . وكذب (زانوسى) هذه الشهادات باعتبارها أساطير .

وقد ظهر فى المحكمة لأول مرة شاهدان سبق أن قدما شهادتيهما كتابة هما : (مورسالين داهلان) و (إر سوريل عالم) ، وقد أطلق سراحهما من الاعتقال المنزلى مباشرة قبل الإدلاء بالشهادة . وقد أكد (داهلان) أن زانوسى لم يرفض (البانكازيلا) ، ولكنه يعتقد أنه لن يكتمل حتى يحقق رغبات المسلمين . وقد أنكر أيضا معرفته بمؤامرة الاغتيال .

وفى أثناء الاستجواب فى المحكمة بدأ عدم التماسك يتجلى . فقد أكد (سوريل) أن (داهلان) يعلم كل شىء عن المؤامرة ، حتى أسماء الناس الذين سوف يزرعون القنابل فى شوارع « جاكرتا » وحدث خلاف آخر حول المبالغ التى ستدفع :كيف ؟ وأين ؟ ، وقد رأى الادعاء أنه من الأعقل استبعاد هذين الشاهدين من استجواب الدفاع . وقد أخبر (سوريل عالم) المحكمة عن اشتراكه فى مشروع إقامة الدولة الإسلامية وقال : إن (زانوسى) ليس له علاقة بهذا . وقال (داهلان) : إنه أسس « معاهد التعليم الإسلامى » ؛ لتدريب المجموعات المسلمة .

وفى نوبة من الغضب ، وصف (زانوسى) الرجلين بأنهما مثل « الناموس والديدان » فى الساحة السياسية . ولكن أين تكمن حقيقة ادعاءاتهما ؟ ما زال ذلك موضوع بحث .

وقد تحدث شاهدان لصالح (زانوسى) :

– (كريس سيزكى تمو) ، وهو عضو كاثوليكى من الموقعين على عريضة الخمسين ، فأنكر وجود أى محاولة للإطاحة بالحكومة أو إقامة دولة إسلامية . وتساءل : كيف يبقى فى مجموعتنا إذا كانت هذه خطته ؟ .

– (توزيكال) – المحكوم عليه فعلا فى محاكمات جاكرتا ـ أكد مرة أخرى أن

(زانوسى) ليس له دور فى عملية تفجير القنابل .

وقد طلب الدفاع شهادة (على صاديقين) وهو الشخصية البارزة فى مجموعة عريضة الخمسين ، وكذلك (محمد أخوان) . ولكن المحكمة رفضت وقالت : إن (صاديقين) متحيز جدا . أما أسباب رفض (أخوان) فلم تذكر ، ولكننا نذكر أنه قال فى محاكمته : إن سانوزى لم يتحدث عن مؤامرة اغتيال .

وقد أشار الدفاع إلى نقص الأدلة فى محاولة الربط بين أحداث « تان جونج بريوك » والحوادث الأخرى فى « جاكرتا » و « مالانج » . وتبقى علاقة (زانوسى) المزعومة بحوادث تفجير القنابل مع علاقته المزعومة « بالمعهد الإسلامى » ، وكلتاهما تعتمد فقط على شهادة « أخوان » و « فرانز » ، بينما تقبل أنه كان عضوا فى عدة مجموعات سياسية معارضة . وقد كرر (زانوسى) : « ليس لنا علاقة بأى نشاط منحرف ، ولم نتآمر للإطاحة بالحكومة » .

وكان الشىء الأشد تدميرا للادعاء هو شهادة خطية مصحوبة بقسم ، وضعها (زانوسى) أمام المحكمة ، تختص بموت (محمد جابر) فى المعتقل . وطبقا لما جاء بهذه الشهادة المقدمة من ابن أخى هذا الشخص (انظر الملحق الثالث) فقد قبض على جابر بدون أى أسباب واضحة ، وضرب بشدة ؛ لأنه رفض أن يدلى بأقوال تدين (سانوزى) . وقال ابن الأخ : إن جسم جابر كله مغطى بعلامات وكدمات رأوها عندما تسلموا الجثة لدفنها . وقد حذروهم من تصوير الجثة . وكان تقديم مثل هذه الشهادة من أى شخص يعتبر عملا شجاعا . وكان (جابر القتيل) سوف يظهر أمام المحكمة كشاهد للادعاء . وفى اليوم المقرر لظهوره أعلنوا أنه لن يتمكن من الحضور لأنه مات فى يناير الماضى . وقدم الادعاء شهادة خطية من القتيل تشهد بأنه تسلم أربعمائة ألف روبية من (زانوسى) عن طريق رجل الأعمال (سولونيز) و (مروان آشورى) ، وهذا من أجل شراء متفجرات ودراسة الحالة فى (بورو بودور) .

ولا يوجد فى الصحف ما يفيد رد الفعل الذى حدث للمحكمة لهذه الشهادة التى تشهد بقتل معتقل بطريقة وحشية ، بينما كان فى السجن فى حراسة الأمن .

وطبقا لما جاء فى تقرير مختصر فى الصحف عن الالتماس الأخير الذى يطلب تبرئة (زانوسى) ركز الدفاع أنه لايوجد أى شاهد قد شهد أنه سمع (زانوسى) يتحدث عن مؤامرة اغتيال . كان هناك « تناقض » بين ما قاله الشهود المختلفون الذين زعموا أنهم استمعوا إلى (زانوسى) ، ومن ناحية أخرى فإن طلب الدفاع السجن مدى الحياة لـ (زانوسى) يقوم على محاضر التحقيق المبدئية ، وليس على أقوال أدلى بها فى المحكمة ؛ لذلك لم يكن من المستبعد الحكم على (زانوسى) بالسجن لمدة عشرين عاما ، تسير جنبا إلى جنب مع التسعة عشر عاما التى يقضيها فعلا ، مما جعل بعض الصحف تقول : إنه مجرد عام إضافى .

بينما تبقى أمامنا أسئلة كثيرة بلا إجابة ويلفها الغموض ، فإن هناك شيئا واحدا واضحا فى إندونيسيا اليوم : إن كلمة « إرهابى » ليس لها معنى واضح محدد أكثر من معنى كلمة أصولى . فإذا كان قليل من الحركيين المحليين قد أدينو وأخذوا أحكاما قاسية ، فهم ليسوا سوى بسطاء الناس من بين الهيكل الكبير للنظام . والضحايا الأساسيون مثل (زانوسى) – وهو سياسى معروف جيدا – قد انتهوا بما يمكن اعتباره سجنا مدى الحياة ، لمجرد أن بعضهم عبر عن بعض الآراء الحرة فى مقابل تهم ، لا تساندها أدلة مادية ، بتمويل عملية تفجير القنابل ، أو التآمر على حياة رئيس الجمهورية . لقد وقع (زانوسى) فى (المصيدة) ؛ لأنه تعاون مع (راشمات بازوكى) حيث ساعده ماليا ؛ ليحتفظ بالروابط معه كزبون دائم ، متكاملا بهذا مع التفاعل الاجتماعى فى إندونيسيا . والروابط غير الضارة تحولت إلى مؤامرة مخيفة ، وانقلبت إلى شبكة تحيط أحيانا بالناس لأشياء فعلوها ، ولكن ليس من أجل الأسباب التى زعموها ، وغالبا ما كانت لأشياء لا يعرفون شيئا عنها وليس لهم دور فيها .

الفصل السابع

محاكمات « الأسرة » فى وسط جاوة

محاكمات « الأسرة » فى وسط « جاوة »

كان أول شخص يحاكم باعتباره عضوا فيما يسمى « بمجموعة الأسرة» فى وسط « جاوة » هو « توباجس محمد جدان » وعمره (٢٢) عاما . ومهنته فلاح من قرية « باناران » فى إقليم « كولون بروجو » فى جنوب غرب « جوج جاكرتا » . وعلى خلاف كل المحاكمات الإسلامية السابقة لم تنطو محاكمة « جدان » على أى تلميح لمسألة « تان جونج بريوك » . فقد كان اتهامه أنه يلقى بمواعظ ملتهبة ، ويحضر مناهج دراسية إسلامية فى « مونتلان » ، ويحاول أن يؤسس منهجا دراسيا فى قريته .وقال الاتهام : إن هدفه هو إقامة دولة إسلامية (إن آى آى N.I.I) وإلغاء « البانكازيلا » ، وأنكر « جدان » التهم وقال : إنه كان منهمكا فى النشاط الدينى العادى . وفى فبراير (١٩٨٦) ، وجد مذنبا وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات .

ولم يسمع عن « الأسرة » شىء فى الشهور القليلة التى تلت هذا ، حتى ظن الناس أن حالة « جدان » هى حالة خاصة . ومع ذلك ففى يونيه بدأ معتقلو « الأسرة » فى الظهور ، كمحور لمجموعة من المحاكمات تبشر بأنها معقدة ومطولة ، مثل محاكمات المسلمين الأخرى . وفجأة أعلنت السلطات فى وسط « جاوة » أنه تم القبض على العشرات ، مؤكدين أن مجموعات الأسرة كانت جزءا من شبكة منتشرة فى الأماكن الكثيفة بالسكان فى وسط « جاوة » لقد ظهرت الآن مؤامرة إسلامية منحرفة أخرى .

حركـــة الاســـرة

وكلمة « الأسرة » هى صيغة « جاوية » لكلمة « الأسرة » العربية ومعناها

« العائلة » ، والتقرير التالى مستمد مما ظهر فى المحاكمات ، ومن بعض وثائق الحركة نفسها .

إن الوطن الأم لحركة « الأسرة » يبدو أنه يتمركز فى الإقليم الجنوبى لوسط « جاوة » وهى منطقة تأثرت بالإسلام أقل كثيرا مما تأثر الشمال . وكان تقسيم السكان إلى (سانترى) – المسلمين المخلصين – ، و(أبانجان) – المسلمين اسميا فقط – ملحوظا فى الشمال أكثر منه فى الجنوب .

وفى أيام ما قبل عام (١٩٦٥) ، كانت هذه المنطقة الجنوبية من وسط جاوة هى معقل الشيوعية القوى فى إندونيسيا . وكان أكثر من نصف السكان يؤيدون الحزب الشيوعى الإندونيسى ، وفى بعض الأماكن كان يحظى بتأييد كل السكان .

وكانت هذه المناطق هى الهدف الأول لمذابح (١٩٦٥ ، ١٩٦٦) التى أعقبت تولى « سوهارتو » الحكم . ولكن على عكس شرق « جاوة » حيث الجيش يجثم بقوة فوق أنفاس الشباب المسلم كانت هناك قوات رادعة من قوة احتياطى الجيش ؛ لتبدأ فى قتل القرويين . وفى المناطق التى يقال : إن بها « جيوب الأسرة » مثل « كلاتن » و « بويولالى » ، و « بريز » ، و « سوراكارتا » كانت المذابح عنيفة تاركة آثارا عميقة فى كل المجتمعات على السواء .. « أبانجان » أو « سانترى » ، ولا يحتمل أن تشفى هذه الجروح حتى بعد جيل .

وكان الحكام العسكريون يعتبرون هذه المناطق الفقيرة فى وسط « جاوة » « مناطق قوية » أو « مناطق مصدر قلق حقيقى » . فهى تربة خصبة لانتعاش الشيوعيين – نظرا لفقرها المدقع – كما يظنون بالحركة الإسلامية اليسارية .

ومما نعرفه عن حركة « الأسرة » ، أنها تختلف تماما عن أى حركة إسلامية فى إندونيسيا . فهى ذات نغمة إصلاحية ، وتدعو للعودة إلى القيم الإسلامية الأصيلة . ورغم أنها إصلاحية فإنها تختلف عن حركة « أتباع محمد » التى ولدت فى نفس المنطقة .

إن حركة « الأسرة » تتخذ إلهامها من « حسن البنا » ، وهو مفكر مصرى

مسلم ، ومنظم استطاع تنظيم حركة « الإخوان المسلمون » . فهى تتكون من مجموعات صغيرة تلتقى أسبوعيا بغرض تدعيم رغبة الأعضاء فى أن يعيشوا طبقا للقرآن . والمجموعات تعتبر جزءا من حركة أكبر هى « الإخوان المسلمون » ، وهى تهتم كثيرا بإعداد مناهج دراسية لأفراد الحركة ، وكذلك تنظيمهم .

ولا يعلم بالضبط منذ متى تمارس هذه المجموعات نشاطها ، ولا مدى انتشارها ، ولا كم عدد المشتركين فيها . وأعلن الجنرال « هارسوديونو » أن نشاط الأسرة بدأ من « سولو » وقد تسللوا إلى ستة مساجد تنتشر فى مدينة (سيمارانج ، وتضم الحركة الآن عشرات من الأعضاء ؛ لذلك فإن قادة الإسلام يخشون أن يقوم الجيش بضربة لكل المساجد ، كذريعة لحماية الأمن من نشاط الأسرة .

« والأسرة » قليلة فى العدد ، فهى لا تقل عن سبعة أفراد ولا تزيد على خمسة عشر ، وهى تخلق روابط شخصية قوية ، ويمد الأعضاء بعضهم بعضا بالمساعدة فى أوقات الضيق . ويشمل هذا جمع النقود ؛ للمساهمة فى دفع تكاليف الزواج والمآتم وما شابه ذلك . وليس مطلوبا من أفراد الأسرة الاهتمام بالمشاكل الدينية فحسب ، ولكنهم يكرسون جزءا من وقتهم لمناقشة المسائل ذات الطابع المحلى . وتحث الحركة أعضاءها على أن يعيشوا طبقا لأسلوب صحى سليم ، وأن يتجنبوا الخمر والقمار والتدخين ، وأن يتبنوا ثقافة مشتركة ، ونشاطات بدنية . وهى تنادى أعضاءها أن يباعدوا أنفسهم عن المنظمات غير الإسلامية ، وأن يرفضوا أى معتقدات تتنافى مع الإسلام .

ورغم أن أدبهم المتاح لا يجيب عن أى أسئلة سياسية ، فإنه ليس من الصعب أن تفهم منه أنهم يرفضون نظام الأيديولوجية الوحيدة ، التى يتطلبها النظام . وموقف الحركة ليس موقف التحدى للأيديولوجية التى يرمز لها « البانكازيلا » ، ولكنها تريد أن تخلق ثقافة سياسية واجتماعية مختلفة مستمدة من روح الإسلام .

ويحتقر أعضاء الأسرة التصرفات المتغطرسة للبيروقراطية الحكومية . وكل هذا فيه الكفاية لتهديد النظام القائم الذى يعتمد إلى حد كبير على الانضباط والتناسق

والرمزية . ولكن الأسوأ بالنسبة للنظام هو طبيعة جذور عضوية الأسرة وشكلها التنظيمى .

وربما يكون عدم اهتمام الأسرة بالمسائل السياسية القومية انعكاسا لعدم اهتمام عام بالدولة وكل منظماتها ، والزعم بأن الحركة تناضل سرا من أجل إقامة دولة إسلامية يبدو متناقضا مع معتقداتها الدينية ؛ فإن هدفها الأساسى هو نشر الدعوة بين المسلمين الذين لا يأخذون مسائل دينهم مأخذ الجد ، وكذلك نشر التقوى بين المسلمين . والشىء المثير بالنسبة للأسرة أن لها جذورا فى مناطق « الأبانجهان » حيث تجد الثقافة الجاوية قوية فى نفوس ملايين المسلمين بالاسم فقط .

* * *

محاكمات « الأسـرة »

بدأت الموجة الأولى لمحاكمات الأسرة فى عدة محاكم إقليمية فى وسط « جاوة » فى أواخر يونيه (١٩٨٦) . وكان ذلك عندما بدأت المحاكمة الثانية « لزانوسى » عن تهمة المتفجرات ، وتهمة اغتيال الرئيس تقترب من نهايتها . وقد شبه القائد العسكرى للمنطقة الجنرال (هارسوديونو) حركة الأسرة بالتنظيم الشيوعى « وأن هدفهم هو خلق الخلافات وإضعاف سمعة الحكومة وتشويهها ، وأن الأسرة حركة متطرفة ، تتخذ نفس أسلوب التعليم الشيوعى » ، وقال « هارسوديونو » : إن قائد حركة الأسرة المختفى قد تم القبض عليه أخيرا ، وتبين أنه عضو سابق بالحزب الشيوعى الإندونيسى وأنه قد استبعد من دراسة البوليس نظرا لخلفيته الشيوعية . وأن اسمه هو « توهارى سورادجى » ، وقد سبق ذكر اسمه فى عدة محاكمات فى قضية الأسرة ، وقد ظهر لأول مرة كشاهد للدفاع فى محاكمة أخيه غير الشقيق « لقمان سوزات مان » ، وكان الجنرال « هارسوديونو هارتس » قد أشار إلى علاقة بين الأصوليين المسلمين والبقايا الشيوعية ، وذلك عندما حذر من أن هناك صعوبة فى التفرقة بين رجال الحزب الشيوعى الإندونيسى والمتحررين ، أو أن تفرق بين المؤمنين « بالبانكازيلا » والأصوليين . وفى الواقع فإن الفكرين الشيوعى والتحررى سوف يندمجان معلنين ميلاد أصوليين جدد .

وفى بيان أعلن يوم أول أكتوبر (١٩٨٦) – وهو اليوم الذى يحتفل فيه النظام بانتصاره على الحزب الشيوعى فى أكتوبر (١٩٦٥) – أعلن المدعى العام الأعلى (لجاوة الوسطى) « سيودارنو » أن قوات الأمن نجحت فى اكتشاف « جيوب الأسرة » فى أقاليم « بيريز وسوراكارتا وكلاتن » ومعظم هؤلاء قد أسر ، وأنهم كانوا إما أعضاء فى دار الإسلام أو جنودا سابقين من كتيبة « الباتليون » وهذه الكتيبة من فرقة « ديبونيجورو » فى وسط « جاوة » والتى تأثرت بشدة من التطهير المضاد للشيوعية ، الذى حدث فى الجيش فى أعقاب أحداث (١٩٦٥) . فقد فصل كثير من الجنود وقبض عليهم . والآخرون هربوا واختفوا . ولكن ادعاء « سيودارنو » صعب قبوله ؛ لأن أعضاء « دار الإسلام » أو أعضاء « الباتليون » ربما يكونون الآن فى أواخر الأربعينيات أو أوائل الخمسينيات ، فى الوقت الذى كان فيه معظم المتهمين فى تنظيم « الأسرة » فى الثلاثينيات وربما أصغر .

وكتدريب على العلاقات العامة ، يبدو أن محاكمات الأسرة كانت توجه أساسا إلى الناس فى وسط « جاوة » لأن الصحف القومية لم توجه إليها كثيرا من الانتباه بعكس الصحف الإقليمية .

وحتى الآن طبقا لما قاله متحدث عسكرى ، فإنه قد قدم للمحاكمة تسعة وعشرين متهما ومنهم – طبقا لسجلات تابول TAPOL – ثمانية عشر متهما قد حكم عليهم قبل نهاية يناير (١٩٨٧) . وكل المحاكمات انتهت بالإدانة بأحكام تتراوح بين خمس سنوات وإحدى عشرة سنة . ومعظم المتهمين كانـوا قرويين لم يحصلوا من التعليم إلا على القليل ، ومنهم الفلاحون والتجار والحرفيون ومدرس الدين الإسلامى ، وفى بعض المناطق كان من بين المتهمين تلاميذ المدارس والجامعات .

وقد اتبعت قرارات الاتهام نمطا واحدا ، تهمة أساسية طبقا لقانون مكافحة الشغب ، وتهمة فرعية طبقا للمادة (٥٥) من قانون العقوبات ، والتى تجعل من إثارة الآخرين على ارتكاب الجرائم جريمة . وكان الاتهام الرئيسى أن المتهمين أيدوا إقامة دولة إسلامية ، وخططوا للحط من قدر الحكومة الشرعية . وكما حدث من محاكمات الشغب ، كان المدعى يعتمد أساسا على الاعترافات التى تمت فى التحقيقات

قبل المحاكمة ، وكثير منها يتم التراجع عنها فى المحكمة . وعندما كان المتهمون يتراجعون عن الشهادات المكتوبة المقدمة للمحكمة كانوا يقولون : إن بعضا منها صحيح ، وبعضا منها غير صحيح . وكانوا ينسبون الجزء الذى يتراجعون عنه إلى أقوال تمت تحت التهديد أن « الأسرة » قد كرست نفسها لإقامة دولة إسلامية ، وأنها خليفة « دار الإسلام » أو « جماعة الإسلام » ، وقد اشتكى كثير من المتهمين فى المحكمة من أن المحققين مارسوا عليهم ضغطا بدنيا . ولكن المحكمة تجاهلت هذه الشكاوى . وفى إحدى الحالات أمر القاضى بأن يحاكم الشاهد بتهمة الحنث باليمين ؛ لأنه تراجع عن أقواله .

وبنظرة شاملة على المحاكمات التى كانت لم تزل مستمرة فى أثناء إعداد هذا الكتاب نلخص محاكمة كنموذج ، وبدون تحيز ، ثم نلقى نظرة مختصرة على المحاكمات فى أجزاء عديدة من وسط (جاوة) . وإنه من الواضح أن المتهمين لم يكونوا يحاكمون من أجل اشتراكهم فى التهم الموجهة إليهم ، بقدر ما روعى اختيار بعض الناس من كل مكان يوجد فيه تنظيم الأسرة ، ويحاكمون ويعاقبون بشدة كنذير للآخرين .

* * *

— (ويونو إلياس محمد صديق) عمره ثلاثة وثلاثون عاما . وهو تاجر ذهب من (جويون تاكان) فى « سوراكارتا » . لقد قبض عليه يوم (١٧ فبراير ١٩٨٦) وقد استغرقت محاكمته فى محكمة إقليم « سوراكارتا » من (٧ يوليو ١٩٨٦) حتى أول أكتوبر . ولقد حكم عليه بالسجن لمدة أحد عشر عاما . وقد كان (ويونو) تحت ضغط عاطفى كبير طوال المحاكمة ، وغالبا ما كان ينهار عصبيا . وقد ورد فى التقارير أنه كان يبكى طوال الوقت ، فعلى سبيل المثال عندما قرأ قرار الاتهام ، وعندما طلب المدعى الحكم عليه بالسجن أحد عشر عاما ، وعندما نطق بالحكم ، كان (ويونو) يركع على قدميه باكيا . وكان اتهامه أنه كان مشغولا بالثورة والعصيان منذ عام (١٩٧٨) ، وبمحاولة الإطاحة بالحكومة الشرعية وتحويل إندونيسيا إلى دولة إسلامية ، والعمل على أن يحل القرآن والحديث محل « البانكازيلا » فى أول الأمر كان نشاطه المنحرف يمارس من خلال (جماعة الإسلام) وهى منظمة

يزعمون أنها قامت لتطبيق « الشريعة » فى إندونيسيا عن طريق العنف . وطبقا لما جاء فى قرار الاتهام فإن « جماعة الإسلام » قد قامت بفوضى فى أوائل الثمانينيات ، وذلك عندما قبض على قائدهم لزعم اشتراكه فى (حركة « وارمان » الإرهابية) . ويقال : إن « وييونو » قد حضر فى عام (١٩٨٢) اجتماعا مع عدة أشخاص ، كلهم الآن تحت المحاكمة من أجل نشاطهم فى « تنظيم الأسرة » وقد زعم الادعاء أن هذا الاجتماع غير الشرعى ، قد وافق على إعادة تكوين « جماعة الإسلام » وصياغتها فى شبكة جديدة تسمى « الأسرة » وكل مشترك تعهد بأن يصبح منظم (الأسرة) فى إقليمة ، وأصبح « وييونو » رئيس « الأسرة » فى (سولو) ، والمنظم العام فى إقليم (سوراكارتا) ، وقد زعم أيضا أنه تولى نيابة الرئيس فى تنظيم « الأسرة » فى « سوكوهارجو » بدلا من « أبو باكار بصير » .

وفى كل المحاكمات كانوا يتحدثون عن « بصير » باعتباره مؤسسا وقائداً لتنظيم « الأسرة » ، ويزعم أيضا أنه كان فيما مضى قائدا « لجماعة الإسلام » وكتيبة « دراسة الشريعة » ، كان يشار إليه بتكرار على أنه أساس حركة « الأسرة » . ويقال : إنه أخذ « البيعة » ، من أناس جندهم لتنظيم المجموعات المحلية . وفى بعض المحاكمات أعلن نص يمين « البيعة » وهى عبارة لا تحدث أى ضرر يعبر عن نية أى شخص فى الانضمام .

وطبقا لما جاء فى الصحف فإن « بصير » نفسه كان فى المعتقل فى أوائل الثمانينيات وحوكم عام (١٩٨٢) بالاشتراك مع « عبدالله سنجار » مدير « مؤسسة تعليم المؤمنين » وكلا الرجلين أُدِين بالشغب ، وحكم على كل منهما بتسع سنوات خففت إلى أربع بعد الاستئناف . وبينما كانا تحت الاعتقال المنزلى ينتظران نتائج استئنافهما إلى المحكمة العليا،هربا فى ظل ظروف لم تفسر . وأصبح غياب « بصير » و « عبدالله سنجار » صعبا ، حيث جعل مهمة الدفاع فى الدفاع عن ضحايا « الأسرة » بالغة الصعوبة .

وقد اتهم « وييونو » بنشر الكراهية والصراع فى المجتمع عن طريق مواعظه ، ودعوة المسلمين إلى ألا يوقروا العلم القومى ، والتحدث ضد مشروع « تنظيم

الأسرة » وضد « البانكازيلا » باعتباره نظرية بشرية . وأحد الاتهامات الأخرى الموجهة إلى « ويونو » ، أنه كان يمتلك ويوزع نسخا من « الرسالة » التى يحررها « عرفان سيراهادى » الذى حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاما قبل ذلك بعدة أشهر .

لم ينكر « ويونو » أنه كان عضوا فى « الأسرة » ، على العكس أخذ يتحدث عن تعاليمها باعتبارها حسنة ومناسبة . ولكنه أنكر بشدة اتهام محاولة إنشاء دولة إسلامية . ولكنهم قالوا له : إنه اعترف بهذا فى التحقيق الأوّلى . فقال للمحكمة : إن هذا الاعتراف تم تحت الإكراه . وقال : « فى أثناء استجوابى فى (كوريم) ضربت بالسوط . وكنت مريضا فى ذلك الوقت » ، وعندما قال : إنه غير قادر على التعرف على الجندى الذى ضربه رفض القاضى الشكوى ، وكان تركيز الدفاع على أن نظام « الأسرة » ليس استمرارا لـ « دار الإسلام » ولا لـ « جماعة الإسلام » ، ولم تكن أيضا منظمة لقتل الناس ، ولا لنشر القلاقل وليس لها رسالة من أجل إقامة دولة إسلامية . وهى لم تنشأ من أجل الصراع المسلح ، وليس لديها وحدات مسلحة . وأعضاؤها أقسموا ألا يتورطوا فى أعمال الجرائم والعنف . وطبقا لما قاله الدفاع ، فإن تعاليم « بصير » تهتم بشئون الفرد اليومية ، وليس من أجل التصرف مع المجتمع .

* * *

محاكمات سوكوهارجو

- (لقمان سوراتمان) : عمره (٣١) عاما . خياط .
- (واهيونو سيافى) : عمره (٣٤) عاما . مدرس دين .

قُدِّم كلاهما للمحاكمة . وقد شهد بعض القرويين فى هذه المحاكمات ، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون الحديث باللغة الإندونيسية ، وهى اللغة الرسمية للمحكمة . وبعضهم أنكر أنه سمع كلمة « أسرة » . وقد نجح « لقمان سوراتمان » فى أن يستدعى أخاه غير الشقيق (توهارى سوراجى) لكى يشهد . وعلى منصة الشهادة

أصر (توهارى) على أن المتهم لم يقسم أى يمين ، ولا أى عهد لأى أحد . ولم يكن واضحا هل سيحاكم (توهارى) ؟ وقد حكم على (لقمان) و (واهيونو) بست سنوات لكل منهما .

(هـ . س . سوكندار) خبير فى الشهادة من إدارة الشئون الدينية . لقد ضايق المحكمة أنه لم يجد الوقت ليدرس الوثائق التى طُلِبَ منه أن يعلق عليها . وللحقيقة ففى عدة محاكمات حاولت المحكمة أن تحصل على خبير فى الشهادة . وذلك من أجل أن تحصل على دليل أن تصور « الأسرة » ليس له أساس فى المعتقدات الإسلامية ، ولا فى الحياة الجاوية . وفى إحدى المرات التى ظهر فيها قال (سوكندار) إنه طبقا للتقاليد الجاوية ، فإن تصور (كيلورجا) أو « العائلة » يتكون فقط من : الأب ، والأم ، والأبناء ، والأحفاد ، سواء الأشقاء أو غير الأشقاء . وهناك قليل من علماء الاجتماع الذين ربما يوافقونه فى هذا .

* * *

محاكمات (بويولالى)

أخوان هما : (نور فلاح) وعمره (٣٨) عاما ويعمل فلاحا . والثانى هو : (مولى) وعمره (٣٦) عاما ويعمل مدرسا للدين . حوكما فى وقت واحد ، ولكن فى قاعات مختلفة فى محكمة إقليم (بويولالى) وكان معهما فريقا قانون مختلفان ، ولكن قائمة الشهود كانت واحدة . وكان مطلوبا منهما أن يشهد كل منهما فى جلسة الآخر وفى نفس اليوم . وهذا يعطى انطباعا بأن الإجراءات تكاد تقترب من المهزلة . فالواحد منهما يتحدث كمتهم ، ثم يتحدث كشاهد فى محاكمة أخيه ، وقد اشتكى (نور فلاح) من أن الشهادة التى وقعها قبل المحاكمة أخذت منه تحت ضغط . وقد استجوب فى مركز (كوريم) العسكرى رغم أن هذا المركز غير مسموح له بإجراء تحقيقات ...

وقد شهد فى محاكمة (نور فلاح) خمسة قرويين ، وقالوا : إنهم لا يعرفون شيئا عن أهداف « الأسرة » رغم أنهم سبق أن أبلغوا بأنهم هم أنفسهم قد أقسموا

يين الأسرة . ولم يكن واضحا هل هؤلاء القرويون تحت الاعتقال أم لا ؟ .

وقد حكم على كل من الأخوين بالسجن لمدة سبع سنوات .

محاكمات (كلاتن)

أكبر عدد من محاكمات الأسرة حدث فى (كلاتن) حيث حوكم تسعة أشخاص : الثلاثة الأول كانوا مدرسى دين ، وهم : (سلامت ريانتو) وعمره (٣٥) ، عاما . وقيل : إنه قائد القطاع الأوسط من (كلاتن) ، وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانى سنوات . و(داروسالام) وعمره (٢٩) عاما وهو قائد القطاع الغربى . وحكم عليه بالسجن سبع سنوات . و (م . سراج الدين عباس) وعمره (٣٥) عاما وحكم عليه بست سنوات .

وقد جذبت محاكمة (دارو سالام) و (سراج الدين) كثيرا من الانتباه . وكان (سراج الدين) متهما بتوزيع بعض الكتب عن الكفاح الشيوعى بالإضافة إلى مجلة « الرسالة » ، ولم ينكر هو هذا ، ولكنه فند التهمة الخاصة بمؤامرة إقامة الدولة الإسلامية ، وتراجع عن أقوال أدلى بها فى التحقيق الأوّلى . وكانت أخته طالبة فى جامعة الدولة الإسلامية . وقد شهدت بأن آراءه تنطبق على ما تدرسه فى الجامعة .

والمتهمون الآخرون فى « كلاتن » هم : (مارسيدى) ، عمره (٣٢) عاما ، وهو خياط ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات . و(سارجكو) وحكم عليه بسبع سنوات . و (روسدى) وعمره (٣٦) عاما ومهنته فلاح ، وحكم عليه بثمانى سنوات . وطبقا لما جاء فى الصحف تمت محاكمة (روسدى) وسط إجراءات أمن مشددة .

والمتهم الوحيد الذى اعترف بكل التهم ضد « الأسرة » هو : (م . باكير) وعمره (٤٣) سنة ، ويعمل مدرس دين . وهو أكبر الأعضاء المتهمين فى تنظيم الأسرة سنا . وقد ظهر كشاهد فى معظم محاكمات (كلاتن) ، وكانت شهادته ضد كل زملائه . كان (باكير) هو منسق تنظيم (الأسرة) فى (كلاتن) ويقال : إنه كان على صلة جيدة بـ (ببصير) وقضى معه وقتا فى السجن ، ولم يفعل شيئا ليحمى

« الأسرة » من الهجوم الشرس ضدها . وتمسك بالادعاء الذى يقول : إن الأسرة كانت تفضل إقامة دولة إسلامية فى إندونيسيا . ورغم تأييده للحكومة فقد حكم عليه بالسجن تسع سنوات .

* * *

محاكمات (كارانج أنيار)

– (سوجيمان إلياس يوليانتو) وعمره (٢٨) عاما ، وهو أخ غير شقيق (لسويونو) ، وقد اتهم بإقامة فرع محلى « للأسرة » ، ويبدو أنه شخصية محلية محبوبة ؛ لأن القاعة كانت دائما غاصة بالناس . قال الدفاع : إن هذا أمر دينى وليس له علاقة بالسياسة ؛ لذلك يجب ألا يحاكم تحت قانون مكافحة الشغب ، وفى بيان أخير قدم المحامون بعض أسئلة عن شرعية الإجراءات وتلاعب الشهود ، والتركيب المزيف للأدلة ، والطبيعة الوهمية لمؤامرة الأسرة المزعومة .

وحكم عليه بالسجن عشر سنوات ، ثم خفف الحكم إلى سبع سنوات بعد الاستئناف .

محاكمات (جوج جاكارتا)

وعقدت أيضا محاكمات الأسرة فى محكمة إقليم (جوج جاكارتا) ، وهذا المكان فى وسط « جاوة » هو المركز الرئيسى للثقافة والعادات الجاوية ، وكان النظام يشك أيضا فى أن هذا المكان هو مصدر تهديد للإحياء الإسلامى . وأول من قدم للمحاكمة كان طالبا فى جامعة (جاجامادا) اسمه (م . سوربارين سياكار) وعمره (٢٧) عاما . وخياط اسمه (مارجونوبن) وعمره (٤٢) سنة . ورغم أن الأثنين كانا فى الاعتقال منذ ديسمبر (١٩٨٥) ، أى قبل أن يقبض على تنظيم الأسرة بفترة طويلة ، ولم تبدأ محاكمتهما حتى أواخر (١٩٨٦) .

وحكم على (مارجوتو) بالسجن لمدة ثلاث سنوات فى يناير (١٩٨٧) . وقد قررت المحكمة أن تهم اشتراكه فى « الأسرة » لم تثبت ،

ولكنه مدان حيث ثبت أنه قام بتوزيع أقل من (٧٥) نسخة من مجلة (الإخوان) المحظورة . ولم ينكر هو التهمة .

أما (سبارين سياكار) فيزعمون أنه اتخذ من المساجد مقرا للاجتماعات الدينية للشباب . واستخدم المنبر لمهاجمة الحكومة الشرعية ، وفى بيان دفاعه تحدث بعاطفة ضد مزاعم أنه مشترك فى مؤامرة لقلب الدولة الإندونيسية . وحكم عليه بالسجن ثمانى سنوات .

* * *

محاكمة (بانتول)

الشخص الوحيد الذى حوكم فى (بانتول) ، وهى إقليم فرعى فى جنوب (جوج جاكارتا) يعرف بـ (س د بن ر SD bin R) ، وعمره خمسة وعشرون عاما ، وهو كاتب عمومى ، ومتهم بإلقاء محاضرات وحضور برامج « الأسرة » الدراسية ، وهناك آخرون قاموا بنفس النشاط ، ويرمز لهم بحروفهم الأولى وهم أيضا سوف يحاكمون .

محاكمات (بريز)

بدأت محاكمة ستة متهمين فى قضية « الأسرة » فى « بريز » يوم (٢٢ ديسمبر ١٩٨٦) ، ولقد قسموا إلى مجموعتين أمام نفس القضاة ، ولكن فريق الدفاع كان مختلفا . وادعى المسئولون أن تنظيم « الأسرة » بدأ فى « بريز » فى يونيه (١٩٨٦) .

وكان المتهمون يشار إليهم بالحروف الأولى من أسمائهم فقط . ويشمل المتهمون طالبا فى السنة الرابعة من دراسته الجامعية فى (جوج جاكارتا) ، وإسكافيا وتاجرا من قرية « سياسم » ، وتاجرا من قرية « بيباتان » ، وآخرين . ويزعم أنهم نجحوا فى جذب تلاميذ المدارس الثانوية إلى حركة (الأسرة) ، وتشير الصحف إلى أن تلاميذ المدارس ربما يحاكمون قريبا .

وقد جذبت جلسات محاكمات « بريز » قدرا كبيرا من الانتباه ، وكـانت جموع حاشدة فى داخل وفى خارج المحكمة . وكان الاهتمام زائدا فى المدارس إلى حد أن الإدارات التعليمية قد أصدرت منشورا لكل المدارس ، يعلن أن تلاميذ المدارس الراغبين فى حضور جلسات المحكمة ، لابد لهم من الحصول على تصريح مسبق .

ماذا بعـد ؟

وبينما كانت محاكمات (الأسرة) لا تزال مستمرة ، وانتخابات (١٩٨٧) من المتوقع أن تتم يوم (٢٣ أبريل ١٩٨٧) ، وانتخاب الجنرال « سوهارتو » لمدة خامسة دون معارضة متوقع أن يتم عام (١٩٨٨) ، فمن الصعب أن نتنبأ هل ستكون محاكمات « الأسرة » هى الموجة الأخيرة لمحاولات النظام العسكرى لسحق الحركة الإسلامية ؟ ولا يمكن أيضا أن نقرر هل نظام الأسرة مجرد ظاهرة فى وسط « جاوه » ؟ أم أنه شىء مؤثر فى شرق « جاوة » أيضا،حيث أقيمت هناك محاكمات قليلة لحركة «الأسرة»؟ ، ومع التحذير من تهديدات رجال الأمن فى وسط جاوة فإنه ليس من المستبعد أن المحاكم فى شمال الإقليم تبدأ فى اقتفاء نشاط « الأسرة » هناك .

والسؤال الحرج الآخر هل هذه التصرفات الصارمة عن طريق الاعتقال الجماعى ، وتعذيب الضحايا فى أثناء الاستجواب ، ثم الأحكام الشديدة بالسجن !! هل كل هذا سيحقق هدف النظام فى سحق المسلمين المنشقين ؟ إن المدى الذى ينبغى على النظام الجديد أن يعبىء قواه إليه ؛ حتى يصل إلى أهدافه وكون المحاكمات مستمرة دون انقطاع لمدة أكثر من عامين يوحى بأن « سوهارتو » بين يديه مشكلة كبيرة ولا يستطيع أن يعلن عنها .

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

شهادة يوسرون بن زينورى
فى محاكمة دارســونو

أنا « يوسرون » بن « زينورى » وعمرى تسعة عشر عاما ، وأنا تلميذ فى المدرسة ، وأسكن فى «كوجا » شمال جاكارتا .

فى مساء يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) ذهبت لأحضر زفاف صديق . وفى طريقى إلى المنزل رأيت كثيرا من الناس فى « جالان ستدانج رايا » يحضرون اجتماعا دينيا . وحيث إننى أحب هذه الأشياء ، بحثت عن أحد مكبرات الصوت لكى استمع . ولسوء الحظ فإن مكبر الصوت لم يكن أمام المنصة ، ولكنه كان أسفل ، وكان الصوت لا يعمل دائما .

كان واضحا أن « أمير بيكى » هو الذى يتحدث ، ولقد سمعته يقول : إن أربعة من الأشخاص قد قبض عليهم (الكوديم) – قيادة الجيش المحلى – . وإذا لم يظهروا فى هذا الحفل قبل الساعة الحادية عشرة هذه الليلة ، فقد طلب إلينا المتحدث أن نذهب جميعا إلى (الكوديم) ، ونطالب بالإفراج عنهم . وحيث إن مكبر الصوت كان يتعطل دائما ، وكان الناس يرتلون الأناشيد الدينية ، فلم أستطع سماع شىء آخر مما قاله « أمير بيكى » ، ولكنى أذكر أننى سمعته يقول : إن أى شخص يخالف النظام لن نعتبره أخاً لنا . وتذكرت أننى لم أؤد الصلاة فذهبت إلى منزلى القريب من المكان .

وبعد الصلاة شعرت بالقلق . أردت أن أعرف ماذا سيحدث إذا ذهب الناس وطالبوا بإطلاق سراح الإخوة الأربعة . تركت المنزل واتخذت طريقى نحو الناس . وعندما اقتربنا من مركز البوليس فى (جالان يوس سودارسو) ، وهو على بعد ثلاثة

كيلو مترات من مقر (الكوديم) . كانت صفوف الناس تحفها صفوف الجند فى تشكيل قريب جداً .

وحيث كان الجنود مسلحين ببنادق أوتوماتيكية ويسدون الطريق ، اضطر الناس المسئولون عن حفظ النظام إلى استخدام نوع من الخيزران الطويل لمنع الناس من الضغط إلى الأمام . وجلس كثير من الناس على الطريق يرددوت كلمات المدح لله . وبدأ أحد الأشخاص يرقص رقصة الدفاع عن النفس ليجذب انتباه الحاضرين . ثم تحرك من بين الجمع أربعة رجال واتجهوا نحو الجندى الذى يبدو أنه مسئول عن القوات . ولم أسمع مادار بينهم ؛ لأنهم كانوا بعيدين عنى . وكان صوت الناس يرتلون الأغانى الدينية مازال مسموعا . وفجأة صاح قائد القوات : ارجعوا .. فتحركت القوات الى الخلف وفى الحال فتحوا النار على الناس . التفت حولى ولكنى وقعت على الأرض . وبعد وقت أدركت أننى قد أصابتنى رصاصة فى شمال صدرى . وأخرى فى ظهرى وثالثة فى وسطى ورصاصة فى ذراعى الأيسر . وكان هناك وابلان من الطلقات : حدث الأول عندما توقفت صفوف الناس ، وبعد أقل من نصف ساعة انطلق وابل آخر من الطلقات نحو الناس . وكان واضحا أن كثيرا من الناس الذين لم يصابوا فى المرة الأولى قد نهضوا وحاولوا الهرب . ولكن أصيب أناس كثيرون .

وبينما كنت راقدا على الأرض ، بدأت أشعر بالألم فى الأماكن التى أصبت فيها . ولكنى لم أفقد وعيى . استطعت أن أسمع زئير شاحنات الجيش عندما وصلت . واستطعت أن أرى أضواءهم الأمامية . كيف تستطيع الشاحنات أن تسير هنا ؟ ! إن الطريق ملىء بالأجساد . بعض الناس ركع على الأرض ورقد ووجهه إلى أسفل ، وبعض الناس قد أصيبوا مثلى . وبينما كنت أفكر فى كل هذا ، شعرت بركلة وسمعت شخصا يصيح : « هذا الرجل مازال حيا » ثم أصدر أمره : « أجهزوا عليه » . فانطلقت رصاصة من مدى قريب ، ولكنها ارتطمت بالأرض قريبة من أذنى . وكان الصوت يصم الآذان مما جعلنى أشعر بصدمة قوية . ورغم هذا بقيت فى وعيى طول الوقت ، رغم أننى تمنيت أن أفقد الوعى .

ولم أدر ما طول الوقت الذى رقدته هناك على الطريق . ثم شعرت بمن يمسك يدى ورجلى ، ورفعت إلى أعلى ، وألقى بى فى شاحنة . ولحسن حظى فقد سقطت فوق كومة من الأجساد . تحسست ما تحتى بيدى فأدركت أنه توجد طبقتان من الأجساد وأنا أرقد فوقهما . كانت أجسادا باردة ومتيبسة . ولم يكن فيها حركة . شعرت بإلقاء أجساد فوقى مرتين ، وتساءلت : هل يمكن أن يكون هناك خمس طبقات من أجساد البشر فى هذه الشاحنة ؟ ! وبينما كنت أحاول أن أحسب الأمور تحركت الشاحنة لأنها كانت قد أصبحت مليئة بالأجساد .

وعندما وصلنا إلى مكان مضاء جيدا أدركت أنه أحد مستشفيات الجيش وبعد ذلك بدءوا تصنيف الأجساد . فالموتى يبعدون عن الأحياء . وحتى هذه اللحظة لم أكن قد فقدت وعيى . ومن مكانى الذى أخذت إليه من الشاحنة استطعت أن أرى ثلاث شاحنات أخرى قادمة من « تان جونج بريوك » ، وكلها مملوءة مثل التى كنت بها .

وعولجت فى المستشفى لمدة أكثر من شهر . وخلال الوقت الذى كنت فيه فى المستشفى . لم يأت أحد من أقاربى لزيارتى . فهل افتقدونى ؟ هذا السؤال الذى ليس له إجابة جعلنى أعانى كثيرا . بعد ذلك سمعت أنه غير مسموح لهم بزيارتى . ونفس الشىء كان يعانى منه الآخرون معى . وفى نفس الجناح فى الدور الثالث من المستشفى ، وفى وقت واحد ، كان هناك ستة وسبعون رجلا ، والكل من ضحايا حادثة « تان جونج بريوك » يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) .

وبعد أن بدأت جروحى تتماثل للشفاء ، نقلت إلى معتقل الجيش فى « سيمانجز » وبقية المصابين معى . ثم قدمت للمحاكمة ، واتهمت بارتكاب العنف ضد قوات الأمن . ووجدونى مذنبا ، وحكموا علىّ بالسجن لمدة عام .

ملحق (٢)

شهادة « إيـدى » فى محاكمة « دارسـونو »

أنا « إيدى » بائع فى الشارع . أمتلك « كشكا » فى خارج سينما « برماى » فى « حالان يوسى سودارسو » فى « تان جونج بريوك » . وفى التاسعة من صباح كل يوم آخذ الملابس التى سوف أبيعها إلى « بلوك م » أو أى مكان آخر ، وفى المساء أفتح « كشكا » بالقرب من المكان الذى أقيم فيه . وأخزن بضائعى فى مسكنى ، الذى يبعد كيلو مترا عن « الكشك » ؛ لذلك فأنا أستخدم « عربة يد » لأحمل عليها كل شىء .

وفى مساء يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) ، كنت فى الخارج أبيع بضاعتى ، والتجارة كانت أنشط من المعتاد ، بسبب حضور كثير من الناس إلى الاجتماع الدينى . وعندما كنت على وشك إغلاق « كشكى » سمعت إطلاق رصاص ، وبسرعة جمعت حاجاتى ووضعتها فى حقيبة ، ثم فوق عربة اليد .

وفى طريق العودة رأيت كثيرا من الناس . وكان هناك بعض الناس يساعدون شخصا آخر كما لو كان قد جرح فى حادثة . شعرت بالخوف وأسرعت بعربتى لأصل إلى مخزنى بأسرع ما يمكن . وطلبت منى أختى غير الشقيقة ألا أخرج مرة أخرى ؛ لذلك بقيت فى منزلى مع أخى غير الشقيق . وشعرت بالرغبة فى النوم . وحوالى الساعة الثانية صباحا استيقظت وأنا أشعر بالجوع . كانت معدتى تؤلمنى ؛ لأننى لم أتناول أى وجبة . فأيقظت أخى غير الشقيق ؛ كى نذهب إلى مطعم مجاور يبعد عنا حوالى مائتى متر . وبعد أن انتهينا من طعامنا عاد أخى إلى المنزل بينما بقيت أنا لأدخن

وبينما كنت جالسا أدخن ، جاء اثنان من أفراد القوات المسلحة . وعندما رأيانى وقفا وسألانى : أنت من « باتاك » : أليس كذلك ؟ فأجبتهم : نعم .. أنا من « بادانج » فقال أحدهم : « تعال معنا » . فسألتهما : « هل فعلت خطأ ما ؟ » فأجابانى بسؤال آخر : « ماذا تفعل هنا الآن ؟ » فأجبتهما : لقد تناولت وجبة ، ويمكنكما سؤال السيدة التى تدير المطعم » فأجاب أحدهما ساخرا : « لاتتحدث كثيرا . تعال معنا . وإذا لم تفعل طعنتك بهذا » وأظهر لى « السونكى » الذى فى مقدمة بندقيته . وكنت خائفا إلى حد أننى فعلت ما طلبوه منى . ثم وقعت على الأرض ، إما نتيجة أن أحدهم دفعنى أو أننى تعثرت ، وهنا أطلق على أحد الجنود الرصاص فى رجلى اليمنى ، بينما كنت راقدا ووجهى إلى الأرض ثم تركانى راقدا على جانب الطريق .

وصرخت أنادى المرأة التى تدير المطعم ، لكى تذهب وتحضر أخى ، ولكنها كانت خائفة ؛ لذلك لم يصل أخى . وكان شخص ما يمر بجوارى ، فطلبت منه أن يساعدنى لكى أعود إلى منزلى . فحملنى إلى المنزل وقضى بقية الليل معنا ؛ لأنه كان خائفا أن يخرج إلى الشارع مرة أخرى . وفى الصباح توجه أخى غير الشقيق إلى عمى ليخبره بما حدث . وطوال الليل كنت أشعر بآلام حادة فوق الاحتمال .

وعندما وصل أقاربى ذهبوا فى الحال للبحث عن وسيلة لنقلى إلى المستشفى ، ولكن لم تكن هناك مواصلات عامة فى ذلك اليوم . فوضعونى على عربة اليد التى استخدمها فى عملى . ورغم الألم الشديد لم أفقد وعيى . وفقدت قدرا كبيرا من الدماء ، وشعرت بالبرودة تسرى فى جسدى . ورفض المستشفى القريب قبولى ، وقالوا : إننى يجب أن أذهب إلى مستشفى الجيش فى (جانوت سيوبروتو) .

وعندما وصلنا إلى الطريق الرئيسى مر تاكسى وحملنا إلى مستشفى الجيش . ورُفِض قبولى ؛ لأن المستشفى كان به من المرضى أكثر من طاقته . فذهبت إلى مستشفى آخر حيث تم نقل الدم لى فى الحال . وبعد حوالى ساعتين جاء ثلاثة رجال مسلحون وأخذونى بعيدا . وفى فناء المستشفى كان أقاربى يرونهم وهم يأخذوننى ، وسألوا : « إلى أين تأخذون « إيدى » ؟ إنه مريض جدا » فأجابهم أحد الجنود

قائلا : « ومن تكونون ؟ » فأجابوا : « نحن أقاربه » فأُخِذُوا جميعا مثلى فى عربة جيب وليس فى عربة إسعاف ؛ لذلك لم نعرف إلى أين سوف نذهب .

وصلنا إلى مكان يشبه فناء أماميا لأحد المكاتب ، وأُمِر أقاربى أن ينزلوا من العربة ، ثم تركونى فى العربة الجيب لأكثر من نصف ساعة . ثم أخذونى بعيدا حيث تبين لى بعد ذلك أنهم نقلونى إلى مستشفى (جانوت سيوبروتو العسكرى) لكى أعالج هناك . وأجروا لى أكثر من عملية فى المستشفى ، ولكن الطبيب أخبرنى أن رجلى سوف تبتر من فوق الركبة بعشرة سنتيمترات لوجود كثير من الشظايا فيها .

وبقيت فى المستشفى حوالى ثلاثة أشهر . ولم يأت أحد أقاربى لزيارتى . وشعرت بالبؤس وفيما بعد سمعت أنهم رفضوا زيارة أقاربى لى .

وطوال الوقت الذى مكثته فى المستشفى ، كنت أرى جنودا مسلحين يقومون بالحراسة . فى الواقع لم يكن مسموحا لى أن أنظر إلى الخارج . ذات مرة فتحت النافذة من أجل الهواء النقى ، وكان بعض الممرضات يلعبن « فولى بول » فى الخارج ، ورآنى أحد الجنود أفتح النافذة ، وفى الحال جاء جندى آخر فصفعنى على وجهى وصاح : « أتحصل على كل هذا الطعام الفاخر وليس لك عمل سوى النوم ، وتريد أيضا أن تختلس النظر إلى الخارج » ؟ .

وعندما تحسنت جروحى وبدأت أستطيع المشى أخذنى بعض الجنود المسلحين إلى مركز البوليس الحربى فى « جالان جنتر » . واعتقلت هناك واستجوبت لمدة عشرة أيام ، ثم أخذت إلى معتقل « سيمانجز » ، حيث اعتقلت لمدة يوم واحد . وكان هناك كثير من المعتقلين .

ثم أخذت إلى (الكوديم) – القيادة العسكرية المحلية – ومعى اثنان وثلاثون معتقلا . وطلبوا منى أن أملأ استمارة بحالتى الشخصية . ثم أعطونى بعض النقود . خمسمائة روبية . قبل إطلاق سراحى قال القائد لى : « لا تخبر أحدا بما حدث لك » .

ملحق (٣)

فى المحاكمة الثانيـة « لزانوسـى »

شهادة « آندى محمد تقوى » الخطية المصحوبة بقسم

أنا ، الموقع أدناه ، « آندى محمد تقوى » ،عمرى (٢٣) عاما ، طالب ، عنوانى : (١٠) سامبونج جافا ، يوجنج ، باندانج . أدلى هنا بشهادتى بعد أن أقسمت اليمين طبقا لديانة الإسلام التى أعتنقها ، والتى فيها أشرح ما حدث فى زيارتى الأخيرة يوم (٢٤ يناير ١٩٨٦) لخالى ، « محمد جابر بن أبو باكار » ، والذى كان معتقلا فى « جاكارتا » .

فى ذلك الوقت وجد الفرصة ليتحدث معى بينما كنا نأكل معا ، وأخبرنى عن الصعوبات الجمة التى صادفها فى أثناء التحقيق معه فيما يختص باعتقاله ، عندما أخذه الضباط إلى «جاكارتا» ولم تكن عنده أدنى فكرة عن أسباب اعتقاله ، وفيما بعد ، وبعد أن استجوبه الضباط استطاع أن يفهم الهدف من اعتقاله وأخبرنى بعد أن تحمل إجراءات تحقيق مختلفة ومتعددة . قال لى : إنهم أمروه أن يعترف بأن « زانوسى » كان العقل المدبر لمؤامرة قتل الرئيس « سوهارتو » ونسف (بوروبودور) ، وهذا يرتبط برغبته فى تأسيس دولة إسلامية فى إندونيسيا ، بالتعاون مع المجموعة الموقعة على عريضة الخمسين . ولقد أخبرنى أن الحقيقة أنه ليس له أدنى معرفة « بزانوسى » ، والأكثر من هذا أنه لم يقابله من قبل ، وأنه لم يلتق بمجموعة الخمسين .

قال لى : إن المحقق قال له : إنه إذا لم يكن مستعدا للتضحية « بزانوسى » فسوف يضحون هم به . وفى الحقيقة أنه ذات مرة عندما كنت أزور السجن منذ مدة ، سمعت ضابطا يقول لبعض المسجونين الذين شاركوا خالى نفس المصير ، والذين

كانوا فى ذلك الوقت يلتقون بعائلاتهم ، سمعته يقول لهم :

«إذا شئتم جميعا التضحية بنبيكم إسماعيل فسوف نحقق لكم هذه الرغبة » ، فقال أحد المسجونين : « لاتقارن هذا بتضحية الأب وابنه (إبراهيم وإسماعيل) وأنا لست نبيا ، ولا أعلم من سيكون الضحية » .

وطبقا لما قاله خالى ، فإن هؤلاء الذين كانوا معتقلين معه ، والذين تصادف وعرفنى بهم فى ذلك الوقت ، كانوا : إرسيرول عالم - إر آجنج سوتسنا - د . نور إمام - د . عبد السيكور - أيوان - مروان آشورى وابنه - هرليادى - سيوجاتمونو - مورسالين داهلان - بارى » . كل هؤلاء اعترفوا بأن « زانوسى » كان العقل المدبر لمؤامرة قتل الرئيس . واعترفوا باتهامات أخرى رغب إليهم المحقق أن يعترفوا بها . ولكن خالى رفض أن يفعل أى شىء مما أراد منه المحقق أن يفعل .

قال لى خالى : « أريد أن أكون واضحا معك ، إذا حدث لى شىء فيما بعد فانظر إلى أقوالى فى التحقيق ، وابحث هل أدنت (زانوسى) فى أى شىء » ؟

ذات مرة كانت عائلتى قد حصلت على تصريح بالزيارة ، فوجدنا الفرصة مناسبة لنسأله ماذا كان يفعل هو ومن ذكرنا أسماءهم عاليه . قلت له : « كيف حالك يا خالى ؟ كيف حال السجن ؟ ولماذا أنت والآخرون معتقلون ؟ » .

قال خالى : « لقد كان استجوابنا أكثر مما سمعنا أنه سيحدث لنا داخل القبور » . وترقرقت الدموع فى عينيه . واستطاع كل منا أن يرى أثر التعذيب على جسمه الذى كان لم يشف بعد فى ذلك الوقت . قال خالى : « بينما نسمع أن الملكين منكر ونكير يسألون أولا ويضربون ثانيا ، فهنا فى التحقيق نحن نضرب أولا ثم نسأل ثانيا . وفى نفس الوقت نجبر على الاعتراف بأشياء لم نسمع عنها من قبل ! » .

وبسبب هذا المجلس الموقر من القضاة ، تحدث خالى بصراحة وبشجاعة ، ورفض أن يعترف بما أرادوا له أن يعترف به ، رغم تهديده بأنه سيصبح ضحية وكذلك أصدقاؤه .

قال خالى : « إنه فى تقديرى أن (زانوسى) رجل عالم يطيع تعاليم الإسلام »

« لقد أمرونى أن أفعل ما تعتبره الشريعة الإسلامية افتراء وقذفا ، والقرآن يقول : ﴿ **والفتنة أشد من القتل** ﴾ . والقتل يعتبر من الكبائر فى الإسلام » .

قال خالى : إنه يفضل أن يصبح ضحية أفضل من أن يعترف افتراء على (زانوسى) ، الذى لم يعرفه من قبل . إنه يخشى عقوبة الله العلى العظيم تلك العقوبة التى لا يستطيع أن يتحملها .

أيها القضاة المحترمون : لقد ثبت أن ما قاله خالى عندما زرته يوم (٢٤ يناير ١٩٨٦) صحيح ؛ لأننى بعد أن عدت من زيارته بأربع وعشرين ساعة يوم السبت (٢٥ يناير ١٩٨٦) تلقيت نبأ وفاة خالى . وكان حقيقيا ما شاهدناه فى جثته التى وصلتنا تلك الليلة فى الثانية صباحا يحرسها بعض الضباط .

وبعد أن تسلمت عائلتى الجثة وجدناها فى حالة سيئة جدا ومختلفة تماما عما شاهدناه عليه فى اليوم السابق الذى زرناه فيه .

ولقد سألناهم عن عدة علامات فى جسمه بما فيها كدمات واضحة خلف عنقه ، وكذلك فى الجزء الأسفل من ظهره ، وفى أسفل الجانب الأيمن من صدره . وتقريبا كانت كل أظافر أصابعه زرقاء ، وفى بطن ساقه يوجد سير من الجلد الأسود .

ولم يسمح لعائلتنا أن تأخذ صورا له . دع جانبا أن تطلب تشريح الجثة . لقد أمرونا أن ندفنه فى الحال وهذا هو ما فعلناه .

أيها القضاة المحترمون : نكون شاكرين لكم أن تتثبتوا من صدق شهادتنا . يمكنكم أن تأمروا بإخراج جثة خالى ، وتأمروا أيضا بتشريحها طبقا للقانون .

هذه هى شهادتى المكتوبة ، التى كتبتها بعقل كامل وجسم سليم ، وبعد أن أقسمت يمين الدين الذى أعتنقه ، وهو الإسلام . ووقعتها بأمانة كى أساعد المجلس القضائى أن يصل إلى العدل وإلى الحقيقة ، وهو يحقق قضية « زانوسى » فى المحكمة الإقليمية لوسط « جاكارتا » . لقد أصبح « زانوسى » ضحية الافتراء .

ملحق [٤]

الورقــة اليــضاء

عن حادثة « تان جونج بريوك » فى سبتمبر (١٩٨٤)

١ - مقدمــة :

إن الحوادث التى وقعت فى « تان جونج بريوك » ، والتى بدأت يوم (٨ سبتمبر ١٩٨٤) ، وبلغت ذروتها ليلة الأربعاء (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) ، لابد أن تعترف بأنها مأساة ، ولكن المأساة فى داخل هذه المأساة هى التفسير الذى أصدرته السلطات من جانب واحد . وبتصحيح تقريرهم الذى صدر من جانب واحد فقط ، نستطيع أن نلمح أبعاد المأساة الأساسية ، وبالذات النظام السياسى والظروف الاجتماعية التى أدت إلى حوادث « تان جونج بريوك » يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) .

٢ - تقريــر آخــر :

وحيث إن تقرير السلطات قد نشر على نطاق واسع عن طريق وسائل الإعلام ، فينبغى أن نعلم الرأى العام بالأحداث من جانب آخر . والنقاط الرئيسية فى الأحداث هى كما يلى :

السبت (٨ سبتمبر ١٩٨٤) :

دخل ضابطان من (الكوراميل) - القيادة العسكرية الإقليمية - مصلى السعادة دون خلع أحذيتهم . ولوثوا إعلانا على جدار المصلى بمياه البالوعة . والإعلان عبارة عن دعوة لشباب المسلمين إلى دورة لقراءة القرآن فى (ستدان رايا رود)

الأحد (٩ سبتمبر ١٩٨٤) :

حادثة المصلى يوم (٨) سبتمبر أصبحت موضوع مناقشات واسعة النطاق ،

ولكن السلطات لم تبذل أى مجهود لتسوية الموقف مع المجتمع الدينى المحلى المصاب بما حدث .

الاثنين (١٠ سبتمبر ١٩٨٤) :

كثير من المصلين بمصلى السعادة قابلوا أحد ضباط (الكورامیل) وهو الذى لوث مصلاهم . وحدثت مشادة حادة . وتصادف مرور اثنين من مسجد (بيتول ماكمور) ، فتدخلا فى الموقف . فاقترحوا أن يتوسط فى الموقف « رئيس الحى » وقد قبل هذا الاقتراح . وبينما هذا التوسط يسير فى طريقه أشعلت عناصر غير مسئولة النار فى الدراجة البخارية التى يمتلكها أحد ضباط (الكورامیل) . وبناء على تعليمات (الكورامیل) تحرك قائد المنطقة العسكرية ومعه بعض القوات ثم اعتقلوا بعض الناس .. لقد قبض على أربعة رجال من بين المصلين بمن فيهم رئيس « مصلى السعادة » .

الثلاثاء (١١ سبتمبر ١٩٨٤) :

اتصل « أمير بيكى » بالسلطات يطلب الإفراج عن الأربعة المعتقلين الذين كانوا فى رأيه لم يفعلوا ما يستحق الاعتقال . ولم يكن مدهشاً أن يقوم « أمير بيكى » بهذا الدور باعتباره رئيس « منتدى الدراسة والاتصالات ١٩٦٦ » « منتدى خاص بجيل ١٩٦٦ » . وكان موثوقا به على نطاق واسع فى حل المشاكل التى تنشأ بين السلطات العسكرية والجمهور . ولكن جهوده هذه المرة فى البحث عن العدل لم تسفر عن أى شىء .

الأربعاء (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) :

فى جو من المواجهة ، تم عقد الاجتماع القرآنى الذى خطط له من قبل . ولم يكن « أمير بيكى » فى قائمة المتحدثين ؛ لأنه بطبيعته لم يكن شغوفاً بالصعود إلى منصة عامة . ولكن فى أعقاب سلسلة الأحداث فى اليوم السابق فقد دفعه الناس لكى يصعدإلى المنصة ليلقى بعض النصائح . وبعد ضغط وافق « أمير بيكى » قائلاً : إن هذه أول وآخر مرة يصعد إلى منصة ليتحدث .

فى هذه الأثناء كان الوقت المحدد للإفراج عن المعتقلين الأربعة قد جاء – الساعة الحادية عشرة مساء – فتوجه « أمير بيكى » نحو « الكوديم » – القيادة العسكرية المحلية – وقد تبعه موكب من الناس يتقدمهم علم قومى لونه أحمر وأبيض ، وكذلك راية خضراء مكتوب عليها « لا إله إلا الله » ، وقبل التحرك حث « أمير بيكى » الحشد أن يتقدم بطريقة منظمة وألا يخلقوا اضطرابات . وعندما اقتربوا من مركز قيادة البوليس المحلية هوجم الموكب ، ليس بواسطة بوليس مكافحة الشغب ، ولكن بواسطة عربات مدرعة وقوات مسلحة تسليحا كاملا ، نزلت من عدة شاحنات للجنود . ولم تبذل أى محاولة لتفرقة الناس باستخدام خراطيم المياه أو قنابل الغازات المسيلة للدموع . ولكن الأسلحة الأوتوماتيكية استخدمت فى الحال . وسقط على الأرض كثير من الضحايا ومن بينهم « أمير بيكى » ، وفى حالة من الهلع هرب الناس فى كل اتجاه يبحثون عن مأوى . وبعضهم وجد الأمان فى كنيسة المسيحية رأى راعيها ما حدث ، والكنيسة لم تسلم من رصاص الجنود .

الخميس ١٣ سبتمبر ١٩٨٤ :

قال أول بيان رسمى أصدره الجنرال « بنى موردانى » القائد الأعلى للقوات المسلحة إن الضحايا الذين ماتوا كانوا أكثر من تسعة أفراد ، أما الذين أصيبوا فعددهم غير معروف على وجه التحديد فيما عدا « أمير بيكى » الذى سمح لعائلته أن تأخذ جثته من المستشفى .

لم يكن من الممكن دفن « أمير بيكى » فى المدافن العامة ، لذلك فقد دفن فى أرض مسجد « الأعراف » فى « تان جونج بريوك » ، وقد قال الواعظ والمصلون عنه : « إن شاء الله .. مات شهيدا يقاوم الطغيان باسم الله » .

٣ – استنتاجات من هذا التقرير :

لقد شعر المجتمع المسلم بالإهانة البالغة بالاعتداء على قدسية مكان للعبادة ، ولم يكن هناك أى محاولة من جانب السلطات لتسوية هذه المسألة الحساسة ، ولقد قبض على كثير من العامة ، الذين ليس لهم أى ذنب . واعتقلوا ، ومن يعلم ما يمكن أن يتعرضوا له من السلطات ؟ ! لم تعالج الأمور بصورة تتفق مع ماجاء فى القانون

الجنائى . موكب من الناس يواجه بقوات مسلحة بالأسلحة الأوتوماتيكية تعززها العربات المدرعة . إن البيان الذى أصدره القائد الأعلى للقوات المسلحة لم يكن دقيقاً فى وصف الموقف .

٤ – الأسباب والنتائج :

إن ما سبق أن عرضناه هو أسباب مأساة (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) ، ولكنه كان مجرد المثير الذى أشعل التوتر الذى ظل لمدة طويلة يحترق تحت سطح هادىء . فأناس مثل المرحوم « محمد حتى » – نائب الرئيس (١٩٤٥ – ١٩٤٨) ، والمرحوم « آدم مالك » – نائب الرئيس (١٩٧٨ – ١٩٨٣) ، بالإضافة إلى كثير من الشخصيات العسكرية والمدنية ، مازالوا أحياء اليوم ، قد حذروا السلطات منذ وقت طويل بأن هناك كثيرا من المشكلات التى تسبب قلقا عاما ، وينتج عنها عدم ارتياح فى الشئون السياسية والاجتماعية . ومصدر عدم الارتياح هذا يعود إلى مصدر واحد هو عنف الحكومة فى روح ومحتويات دستور (١٩٤٥) ، والذى بلغ ذروته فى خمس نقاط ، تختص بنظام الحياة السياسية .

هذه النقاط هى التى أصبحت قانونا عام (١٩٨٥) ، وصدر « البانكازيلا » باعتباره الأيديولوجية الوحيدة لكل الأحزاب والمنظمات .

وعموما يمكن أن نقول : إن هؤلاء الذين فى السلطة قد انحرفوا عن النقاط التالية :

– الإيمان بإله واحد .
– المعاملة الإنسانية العادلة .
– إندونيسيا الموحدة .
– الديمقراطية التى توجهها الحكمة عن طريق الشورى والتمثيل النيابى .
– العدالة الاجتماعية للناس كلهم .

والشعب لا يملك السلطة ليغير الأمور بالوسائل الديمقراطية ؛ لذلك فمأساة (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) ليست حادثة منعزلة ، ولكنها نتيجة للنظام الحالى .

٥ – توصيات :

من أجل العدل من كل جوانبه ، بما فى هذا الحكومة نفسها فنحن نوصى

بتشكيل لجنة مستقلة لتجمع كل الأدلة التى تتصل بحادثة « تان جونج بريوك » يوم (١٢ سبتمبر ١٩٨٤) . على أن تنشر النتائج التى تصل إليها اللجنة علنا ، حتى نستفيد جميعا من دروس هذه الحادثة .

جاكارتا فى (١٧ سبتمبر ١٩٨٤) .

وفيما يلى أسماء الاثنين والعشرين عضوا الذين وقعوا هذه الورقة :

عزيز صالح	دودى سوريا ديارجا
على صادقين	م . رجب رانجازولى
هارتونو دارسونو	سلامات براتاناتا
ستينو سوكيرنو	باكرى تين لين
هيوجنج إمام سانتوزو	م . مويس
سيافرى الدين براورانجرا	م . أمين على
دارسجاف رحمان	أنور هاريونو
واشديات سوكاردى	حمزة هارياتجو
برهان الدين هارابان	ن . ب سيريجار
عبد الرحمن س	صفوان أ . م
محمد زانوسى	أ . م فتوى

ملحـق [٥]
تعليمات خاصـة بالوعـاظ
من الكوبكامتب

الكوبكامتب : فرقة العمليات لاستعادة الأمن والنظام

(٢٧ يوليو ١٩٨٥)سـرى جـدا وعاجل

من قيادة الكوبكامتب .

إلى رئيس البوليس ، وضباط الكوبكامتب التنفيذيين

أ – بالإشارة إلى رسالة رئيس الكوبكامتب رقم ... بتاريخ ...

ب – الوعظ الدينى (الدعوة) لا يحتاج إلى تصريح ، ولكن لابد من إخبار السلطات . ويجب أن نضع فى الذهن أن الوعظ الدينى وموعظة صلاة الصباح يجب ألا تستخدم فى الأغراض الآتية :

١ – الهجوم أو إساءة الحديث عن الحكومة .

٢ –الهجوم أو إساءة الحديث عن موظفى الحكومة .

٣ – الدخول فى نشاطات سياسية .

٤ – الإثارة .

٥ – الهجوم أو إساءة الحديث عن الأديان الأخرى .

٦ – مناقشة « البانكازيلا » أو دستور (١٩٤٥) ، أو قرارات الغرفة التشريعية العليا .

ج – فى حالة خرق هذه النقاط ، لكم الحق فى اتخاذ إجراء سريع مثل :

١ – تحذير الواعظ وكذلك اللجنة أو المسجد الذى قيل فيه هذا الكلام .

٢ – منع الواعظ أو اللجنة أو المسجد الذى قيل فيه هذا الكلام من تكرار هذا .

٣ – فى حالة إصرارهم على تكرار نشاطهم ، فيجب التعامل معهم طبقا للقوانين المعمول بها .

د – التعاون مع السلطات قبل اتخاذ أى إجراءات .

هـ – هذا المنشور يعتبر تعليمات .

و – النهاية .

مسلسل	الاسم	العمر	مكان المحاكمة	الحكم	التاريخ	القضية
١	عبد القادر العبس	٢٥	مالانج	٢٠سنه	٢٢/ ٣/ ١٩٨٦	تفجير القنابل
٢	عبد القادر باراجا(١)	٤١	مالانج	١٥سنه	يونيه ١٩٨٦	تفجير القنابل
٣	عبد القادر بن ادريس الحداد	٢٦	مالانج	٨سنوات	١٩٨٦/٥/٧	تفجير القنابل
٤	عبد اللطيف بيز	١٨	شمال جاكارتا	١٨شهرا	مارس١٩٨٥	حادثة قبل بربوك
٥	عبد اللطيف بن أمير	٤٣	جنوب جاكارتا	٧سنوات	١٩٨٦/٦/٤	موعظة
٦	عبد المفيد فهدا هاربانا(٢)	٤٠	ميدان	٥سنوات	١٩٨٥	موعظة
٧	عبد الله عمر (٣).	٣٥	سليمان	للوت	١٩٨٥/٦/٥	فرقة الجهاد
٨	عبد السكور	٤٥	جمبر	١٢سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٩	عبد الرانى يونس	٤١	شرق جاكارتا	٧سنوات	١٩٨٦/١/٣٠	موعظة
١٠	أحمد مجاهد	–	بروبولنجو	١٠سنوات	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١١	أحمد مولادا والى	٢٥	مالانج	٢٠ سنة	١٩٨٦/٣/٢٤	تفجير قنابل
١٢	أحمد ساهى بن سانن	٣٥	شمال جاكارتا	٢٢شهرا	فبراير١٩٨٥	أحد الأربعة فى بربوك
١٣	أحمد طويل	–	باندونج	٩سنوات	أكتوبر ١٩٨٥	سرقة متفجرات
١٤	أحمد زونت سومارلان	٢٣	بوجو باكارتا	٦سنوات	١٩٨٦/٢/١	توزيع صحف
١٥	محمد أخوان	٣٨	مالانج	مدى الحياة	١٩٨٦/٥/٧	منهج التعليم الإسلامى
١٦	أدا جيلانى	–	غرب جاكارتا	١٦سنة	مايو ١٩٨٥	إن آى آى إقامة دولةإسلامية
١٧	آدم محمد	٥١	باندونج	٧ سنوات	١٩٨٥/١٢/٢	سرقة متفجرات
١٨	آفرول بن ماسور	١٨	شمال جاكارتا	١٥شهرا	١٩٨٥/٤/١١	أحد الثانية والعشرين فى بربوك
١٩	أجوس سوتاربو	٢٠	وسط جاكارتا	١٨ شهرا	١٩٨٥/٥/٢٥	منشورات غير قانونية
٢٠	على ماسروم	٢٤	سورابايا	١٢ سنة	١٩٨٥/٨/٧	إن آى آى إقامة دولة إسلامية
٢١	محمد على صاديقين إدى	١٥	شمال جاكارتا	٢٠ شهرا	١٩٨٥/٣/١٨	أحد الخمسة فى بربوك
٢٢	أمين بونارى	٢٠	شمال جاكارتا	٢٠ شهرا	١٩٨٥/٤/١١	أحد الثانية والعشرين فى بربوك
٢٣	أمير محمود بن دولكاسان	١٧	شمال جاكارتا	١٢شهرا	١٩٨٥/٤/١١	أحد الثانيةوالعشرين فى بربوك
٢٤	أمير ويجايا	٣١	غرب جاكارتا	١٤سنة	١٩٨٥/٨/٢١	تفجير القنابل
٢٥	أندانج سودراجاتى (٤)	٣٨	باندونج	٩سنوات	١٩٨٥/٥/٢٣	دى آى/ تى آى آى DI/TII
٢٦	آندى سوكيزنو (٥)	٢٠	مالانج	١٥ سنة	١٩٨٦/١/٤	منهج التعليم الإسلامى
٢٧	آندرى هارتو	٢٥	سورابايا	١٢ سنة	أكتوبر ١٩٨٥	منهج التعليم الإسلامى
٢٨	أنسورودين	–	سمريون	–	١٩٨٥	منشورات غير شرعية
٢٩	أنور	٢٣	جمبر	٤سنوات	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٣٠	أرمان بن ماوى	٢٠	ش جاكارتا	٢١ شهرا	١١ /٤/ ١٩٨٥	بربوك
٣١	آسدين	–	جمبر	١٢ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٣٢	آسب سيفرى الدين بن م سوهاندرى	٢١	شمال جاكارتا	١٢ شهرا	١١ /٤/ ١٩٨٥	بربوك
٣٣	محمد أتوم (٦)	٤٨	سورابايا	١٢ سنة	٢١ /٤/ ١٩٨٦	مجموعة عمران
٣٤	أود سعودى	–	باندونج	–	يوليه ١٩٨٥	منشورات غير شرعية
٣٥	ى إله (٧)	٦٣	جومبانج	١٥ سنة	–	شغب
٣٦	م .بكر	٤٣	كلاتن	٩ سنوات	١٩٨٦/١٠/٢٠	الأسرة

المسلسل	الاسم	العمر	مكان المحاكمة	الحكم	التاريخ	القضية
٣٧	بامبانج سيسبوبو	٣٦	سليمان	الموت	١ /٦ /١٩٨٥	فرقة الجهاد
٣٨	بازيرون سينين	٣٨	مالانج	٨ سنوات	٧ /٥ /١٩٨٦	متفجرات
٣٩	بودى سانتوسا الحازم	٣٠	سوراكارتا	٨ سنوات	٣٠ /١٠ /١٩٨٦	الأسرة
٤٠	بودى سانتوساين كابول	١٨	ش جاكارتا	١٥ شهرا	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٤١	سيسب بازوكى بن واجى	١٦	ش جاكارتا	١٢ شهرا	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٤٢	دى جيه	٣٤	سورابايا	١٤ شهرا	ديسمبر ١٩٨٥	ليس ماجستى
٤٣	دامزروان بن نورالدين	٢٥	ش جاكارتا	١٥ شهرا	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٤٤	دارو سالام	٢٩	كلاتن	٧ سنوات	٨ /٩ /١٩٨٦	الأسرة
٤٥	هارتونو كودارسونو	٦٠	وسط جاكارتا	٧ سنوات	١٢ /٥ /١٩٨٦	الورقة البيضاء والشغب
٤٦	عبد القادر جيلانى	٤٧	وسط جاكارتا	١٨ سنة	٢٤ /١٢/١٩٨٥	مواعظ وفرقة الجهاد
٤٧	جاجا بودى راهاردجا	٤٢	باندونج	٩ سنوات	يونيه ١٩٨٥	دى آى/ تى آى آى DI /TII
٤٨	محمد جيادى بن مورجادى	٣٠	غرب جاكارتا	١٥ سنة	مايو ١٩٨٥	متفجرات
٤٩	دودانج بن سوبيان	٢١	ش جاكارتا	٢٠ شهرا	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٥٠	عيدى راميلى	٤٢	غرب جاكارتا	١٦ سنة	١١ /٥ /١٩٨٥	متفجرات
٥١	إمون سهرمان	—	بوجور	—		غير شرعية
٥٢	لولانجا	٢٨	وسط جاكارتا	٦ سنوات	٢٧ /.. /....	شغب
٥٣	...صن ...ري	٢١	ملانج	...سنوات	٣١ /١٠ /١٩٨٥	...ح الإسلامى
...	آ... ...هانج فتوى	٤٦	وسط جاكارتا	١٨ سنة	٢٤ /١٢ /١٩٨٥	مواعظ
...	فردينانت ...مى	١٧	ش جاكارتا	١٠ شهر	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٥٦	فؤاد	٢٤	سورابايا	...سنوات	٥ /١٠ /١٩٨٥	مجموعة عمل
٥٧	حسن كيات...	٣٦	ش جاكارتا	٩ سنوات	٢٦ /١١ /١٩٨٦	مواعظ
٥٨	حسب الله ... دبدون	—	تورتيف	...	أكتوبر ١٩٨٥	منشورات غير شرعية
...	...نيل ...مين	...	غرب جاكارتا	١٥ سنة	٨ /٥ /١٩٨٥	متفجرات
٦٠	هندرى بن سيافرى	٢٢	شمال جاكارتا	٣ سنوات	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
...	...ندى	...	سليمان	١٣ سنة	١٢ /...	منشورات
٦٢	...ناندى ...امور	٢٢	ش جاكارتا	١٨ شهرا	مارس ١٩٨٥	حادث قبل بربوك
٦٣	لرتا سومطرا ...أمين	١	ش جاكارتا	١٥ سنة	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٦٤	إسماعيل بن عبد الحم...		ش جاكارتا	٢... ش	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٦٥	إتانج هدايات	٣٠	باندونج	١١ سنة	١٩٨٥	دار الإسلام
٦٦	يو...خون ...إياس	١٩	ش جاكارتا	١٠ شهر	١١ /٤ /١٩٨٥	بربوك
٦٧	كارتو	٤٦	جمبر	١٥ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٦٨	...سيان نور جلال	٢١	غرب جاكارتا	١٠ سنوات	١ /٥ /١٩٨٥	مت...
٦٩	كوسنوتو بن كاسا	٢٢	جاكارتا	سنتان	مارس ١٩٨٥	منشورات غير شرعية
٧٠	لطفى	—	بروبولنجو	... سنوات	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٧١	لقمان سورات مان	٣٠	سوكوهارجو	٦ ...	٢٧ /٨ /١٩٨٦	الأسرة
٧٢	ماجودى بن ارصاد	٢٢	ش جاكارتا	١١ شهرا	١١ /٤ /١٩٨٥	...ك

مسلسل	الاسم	العمر	مكان المحاكمة	الحكم	التاريخ	القضية
٧٣	ماكمور أنسورى	٣٣	بمالانج	٤ سنوات	سبتمبر ١٩٨٥	منشورات غير شرعية
٧٤	ماكسوم	–	بروبولنجو	٨ سنوات	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٧٥	مامان إهين	١٨	شمال جاكارتا	٢٠ شهرا	١٨ / ٣ / ١٩٨٥	بربوك
٧٦	ماردى بن وبج	١٨	شمال جاكارتا	١٥ شهرا	١١ / ٤ / ١٩٨٥	بربوك
٧٧	مارجونو بن سهالى	٤٧	جوج جاكارتا	٣ سنوات	٣٠ / ١ / ١٩٨٥	توزيع الإخوان
٧٨	مارسيدى	٣٢	كلاتن	٥ سنوات	٣٠ / ١٠ / ١٩٨٦	الأسرة
٧٩	مارولو آرمان	١٧	شمال جاكارتا	٢٠ شهرا	١٨ / ٣ /١٩٨٥	بربوك
٨٠	ماروروتو	٢٤	شمال جاركاتا	٢٧ شهرا	١١ / ٤ /١٩٨٥	بربوك
٨١	مسعود	–	بروبولنجو	٩ سنوات	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٨٢	ماواردى نور	٦٧	شرق جاكارتا	١٤ سنة	١٥ / ١ /١٩٨٦	مواعظ
٨٣	ملناحليم	٣٢	غرب جاكارتا	١٤ سنة	١ / ٥ /١٩٨٥	متفجرات
٨٤	مسدى بن سيمان	١٦	شمال جاكارتا	١٢ شهرا	١١ / ٤ /١٩٨٥	بربوك
٨٥	موليت	٣٦	بربولالى	٧ سنوات	٢٢ / ٩ /١٩٨٦	الأسرة
٨٦	مامان موليانا	٢٧	بلدونج	٧ سنوات	أكتوبر ١٩٨٥	سرقة متفجرات
٨٧	مونتيب	٢٦	باتى	١٥ شهرا	نوفمبر ١٩٨٥	مواعظ
٨٨	موجوكو	٢٦	مالانج	٨ سنوات	٣٠ / ١٠ / ١٩٨٥	منهج التعليم الاسلامى
٨٩	موسليش	٢٧	بوجو [illegible]	٨ سنوات	مايو ١٩٨٥	فرقة الجهاد
٩٠	موسولع بن مارجوكى	٢٥	[illegible] جاكارتا	٢٧ شهرا	١١ / ٤ /١٩٨٥	بربوك
٩١	ناصروم بن سليمانه	١٨	شما[illegible]اكارتا	١٨ شهرا	١١ / ٤ /١٩٨٥	بربوك
٩٢	نور فالاح	٣٨	بربولالى	٧ سنوات	٢٢ / [illegible] / ١٩٨٦	الأسرة
٩٣	محمد نور ن أملت	٢٢	شمال جاكارتا	١٨ شهرا	نوفمبر ١٩٨٥	بربوك
٩٤	أوردجانى	–	شرق جلوه	[illegible] سنوات	مايو ١٩٨٥	فرقة الجهاد
٩٥	بارتو	٥٦	جمبر	[illegible] سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
٩٦	بارتو على	–	بروبولنجو	١١ سنة	[illegible]	فرقة [illegible]
٩٧	بارتو سودور	٣٤	كلاتن	٨ [illegible]	٢٣ / [illegible] /١٩٨٦	[illegible]رة
٩٨	[illegible]ات [illegible]كى سورو	٩	غرب جاكا[illegible]	١٢ سنة	٩ / ٥ / ١٩٨٥	متفجرات
٩٩	راحمات بن أرودج	١٧	شمال جاكارتا	٢٠ شهرا	١٨ / [illegible] / [illegible]	له
١٠٠	راسمن [illegible]وتى	–	[illegible]	[illegible]	مايو [illegible]	فرقة الجهاد
١٠١	أحمد راتونو	٣٠	شمال جاركاتا	[illegible] سنوات	[illegible]٣ / [illegible] / ١٩٨٦	مواعظ
١٠٢	رملى ذو ا [illegible]ين لويس	٢٢	وسط جاكارتا	أشهر	٢٣ / ٥ /١٩٨٥	منشورات غير [illegible]ة
١٠٣	هـ . محمد رضوان	–	بولو	–	–	شغب
١٠٤	رفقى براوو[illegible]	٥٧	سيد[illegible]ساب	٩ شهور	١٩٨٦	[illegible]س مادة [illegible]
١٠٥	بانتاو	٣٧	غرب جاكا[illegible]	[illegible] سنوات	٣٢ / ١٢ /١٩٨٥	متفجرات
١٠٦	رشدى	٣٦	كلاتن [illegible]	[illegible]	[illegible]٣٠ / ١٠ /١٩٨٦	الأسرة
١٠٧	روسدياتر إسلامت	٢٢	بوج باكارتا	١٠ شهور	أبريل ١٩٨٥	منشورات غير شرعية
١٠٨	صادق بوساوا	٣٨	مالانج	٨ سنوات	٧ / ٥ /١٩٨٦	متفجرات
١٠٩	سامار [illegible]	٧٥	جمبر	١٤ [illegible]	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١١٠	سيفول	١٦	جمبر	١١ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد

سلسل	الاسم	العمر	مكان المحاكمة	الحكم	التاريخ	القضية
١١١	سالم قادار بن سليمان	٥٠	شمال جاكارتا	٢٠ سنة	نوفمبر ١٩٨٥	مواعظ
١١٢	هـ . م زاتوسى (المحاكمة الأولى)	٦٣	غرب جاكارتا	١٩ سنة	١٥ / ٥ /١٩٨٥	متفجرات
١١٣	هـ . م زاتوسى (المحاكمة الثانية)	٦٤	وسط جاكارتا	٢٠ سنة	٤ / ٩ /١٩٨٦	مؤامرة اغتيال
١١٤	سارجوكو	–	كلاتن	٧ سنوات	أكتوبر١٩٨٦	الأسرة
١١٥	سيمون	٦٠	جمبر	١٣ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١١٦	شورج	–	شرقى جاوة	٧ سنوات	–	فرقة الجهاد
١١٧	سيمبونج .عبد الملك	٤٥	سورابايا	٢٠ سنة	أكتوبر ١٩٨٥	منهج التعليم الإسلامى
١١٨	محمد سراج الدين عباس	٣٤	كلاتن	٦ سنوات	٨ / ٩ /١٩٨٦	الأسرة
١١٩	اسلامت رياكو	٣٥	كلاتن	٨ سنوات	٦ / ٩ /١٩٨٦	الأسرة
١٢٠	محمد صليحين	١٤	شمال جاكارتا	٢٠	١٨ / ٣ / ١٩٨٥	بربوك
١٢١	سوباداك	–	بوجو نجورو	–	–	فرقة الجهاد
١٢٢	م . سوبارين سياكور	٢٧	جوج جاكارتا	٨ سنوات	٢١ / ١ /١٩٨٧	الأسرة
١٢٣	سودارسو بن ريز	١٩	شمال جاكارتا	١٤ سنة	١١ / ٤ /١٩٨٥	بربوك
١٢٤	محمد سوديانو (٩)	٣٢	سليمان	مدى الحياة	سبتمبر ١٩٨٥	فرقة الجهاد
١٢٥	سوجنج بوديونو (١٠)	٢٠	مالاؤ	٩ سنوات	٤ / ١ / ١٩٨٦	منهج التعليم الإسلامى
١٢٦	[illegible]	٢٩	كارانج أنياير	١٠ سنوات	٢٠ / ٩ / ١٩٨٦	الأسرة
١٢٧	سوهرمان بن [illegible]	[illegible]	شمال جا[illegible]تا	١٠ شهرا	١١ / ٤ / ١٩٨٥	بربوك
١٢٨	[illegible]	٤٦	سورابايا	٩ سنوات	نوفمبر ١٩٨٥	ان آى أى (اقامة دولة اسلامية)
١٢٩	[illegible]ارهادى	–	بوجورو	–	١٩٨٥	ليس ماجستى
١٣٠	[illegible]رسو	٥٦	جمبر	١٤ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١٣١	[illegible] سوريونو	–	بروا[illegible]جه	١٤ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١٣٢	[illegible]سوبانت	–	بروا[illegible]و	١٤ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١٣٤	[illegible] برال بن سفيان	[illegible]	[illegible]	١٠ سنة	١٩٨٥	فرقة الجهاد
١٣٥	[illegible]فوان سليم	٨[illegible]	شمال [illegible]تا	١١ شهرا	١ / ٤ /١٩٨٥	بربوك
١٣٦	[illegible]يف الدين	[illegible]	شمال [illegible]كارتا	٣٠ شهرا	فبراير ١٩٨٥	بربوك
١٣٧	[illegible] تاج رءوف	٢٧	جوج جاكارتا	[illegible]	[illegible]ير ١٩٨٥	[illegible]رات غير شرعية
١٣٨	[illegible] فر الدين رامب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]بر ١٩٨٥	منشورات غير شرعية
١٣٩	[illegible] [illegible] بونج	[illegible]	شما[illegible] جاكارتا	٣٠ شهرا	[illegible]راير ٨٥	[illegible]بربوك
١٤٠	[illegible]	–	مد[illegible]	٧,٥ شهر	يونيه ١٩٨٥	[illegible]وعظ
١٤١	[illegible]اهر بن ساروى	–	بوج[illegible]تا	١٢ شهرا	[illegible]١٩٨٥	[illegible]ورات غير شرعية
١٤٢	[illegible]شريف توزيكال (١٢)	١٨	شما[illegible] كارتا	٢٧ شهرا	[illegible]/ ٤ / ١٩٨٥	بربوك
١٤٣	[illegible] أردى	٥	وسط جاكارتا	١٧ سنه	[illegible]/ ١/١٩٨٦	متفجرات
١٤٤	توباجوس محمد جدان	٣١	شمال جاكارتا	٩ سنو[illegible]	٩ / ١/ ١٩٨٦	مواعظ
١٤٥	[illegible] اس	٢٢	ش[illegible] جاوة	٦ سنوات	٢٧ /١٢ / ١٩٨٠	الأسرة
١٤٦	[illegible] عمر بن سوفا[illegible]	[illegible]	لامبونج	١٨ شهرا	نوفمبر١٩٨٥	ليس ماجستى
١٤٧	[illegible] ساتورى	١٨	[illegible] جاكارتا	١٥ شهرا	١٠ / ٤ / ١٩٨٥	بربوك
		٩[illegible]	عرب جاكارتا	١٠ سنوات	٣ / ١٢ / ١٩٨٥	متفجرات

مسلسل	الاسم	العمر	مكان المحاكمة	الحكم	التاريخ	القضية
١٤٨	أنتونج سليم	-	بروبولنجو	١٤ سنة	١٩٨٥-	فرقة الجهاد
١٤٩	محمد عثمان	٢٥	بوج باكارتا	١٢ شهرا	٢٦ / ١١ / ١٩٨٥	ليبر ماجستى
١٥٠	عثمانى الحميدى	٧٢	غرب جاكارتا	٨ سنوات	٢٧ / ٣ / ١٩٨٦	مواعظ
١٥١	واهيونو السيافى	٣٤	سوكو هاراجو	٦ سنوات	١ / ٩ / ١٩٨٦	الأسرة
١٥٢	واهيودى بن صالح	٢٢	شمال جاكارتا	١٢ شهرا	١١ / ٤ / ١٩٨٥	بريوك
١٥٣	واسجان سوكارما	٣٢	شمال جاكارتا	١٨ شهرا	١١ / ٤ / ١٩٨٥	بريوك
١٥٤	ويونو صدقى	٣٣	سوراكارتا	١١ سنة	١ / ١٠ / ١٩٨٦	الأسرة
١٥٥	بابان هندرابانا	٣٥	شمال جاكارتا	٢٠ سنة	٢٦ / ١٠ / ١٩٨٥	مواعظ
١٥٦	يوسرون بن زينورى	٢٠	شمال جاكارتا	١٢ شهرا	١١ / ٤ / ١٩٨٥	بريوك
١٥٧	زينى آرسياد	٢٧	غرب جاكارتا	١٨ شهرا	١٤ / ٥ / ١٩٨٥	منشورات عبد شريعة

١ - كان الحكم الأصلى (١٣) سنة قبل استئناف الادعاء .

٢ - أطلق سراحه لأنه أعتقل بالفعل ست سنوات .

٣ - الحكم الأصلى مدى الحياة فى (١٤ / ٢ /١٩٨٥) .

٤ - فى أن يكون الحكم (١٢) سنة .

٥ - الحكم الأصلى (٨) سنوات فى (٣١ / ١٠ /١٩٨٥) قبل استئناف الادعاء .

٦ - من (٩) سنوات بعد استئناف الادعاء .

٧ - فى أن يكون الحكم (١٥) سنة .

٨ - الأصلى (...) فى (٨ يناير ١٩٨٦) وتغير بعد الاستئناف .

... الأصلى (١٨ ...) فى (١٣ مبر ١٩٨٥)

١٠ - الحكم الأصلى (٨) سنوات فى (١١ ، ١٠ / ١٩٨٥) قبل استئناف الدعاء

١١ - ... إلى سبع سنوات بعد الاستئناف .

١٢ - الحكم الأصلى مدى الحياة فى ... غسطس ١٩٨٥) .

- ... بمن يشار إليهم بالحروف ... فى ... أسمائهم فقط .

- ... سلامة (- ... البيانات غير ...

فهـــرس

مقدمة ٧

أنت مسلم فأنت مذنب ! : بقلم د . محمد يحيى ١٥

الفصل الأول :

الجيش الإندونيسى والإسلام المنظم ٢٥

المنظمات السياسية الإسلامية والكفاح ضد الاستعمار ٣١

الأحزاب السياسية الإسلامية ٣٧

استمالة النظام لحزب التنمية الاتحادى (P .P .P) ٤٣

الفصل الثانى :

محاكمة تانجونج بريوك ٥٢

المحاكمة ٥٣

الفصل الثالث :

ماوراء مذبحة تانجونج بريوك ٨٣

الفصل الرابع :

التنمية ونظام الحزب الواحد ٩٧

دور مكافحة التخريب ١٠١

استقلال القضاء ١١٤

الفصل الخامس :

محاكمة تاناجاظ ١١٧

الفصل السادس :

محاكمات هدف القنابل ١٤١

الفصل السابع :

محاكمات الاسرة فى وسط جاوة ١٦٧

ملاحق الكتاب ٨٣
ملحق (١)
شهادة يوسرون بن زسورى فى محاكمة « دار سونو » ١٨٥
ملحق (٢)
شهاده « إيدى » فى محاكمة « دارسونو » ١٨٨
ملحق (٣)
فى المحاكمة الثانية « لزانوسى » ١٩١
ملحق (٤)
الورقة البيضاء ١٩٤
ملحق (٥)
تعليمات خاصة بالوعاظ من الكوبكامتب ١٩٩
ملحق (٦)
جميع الأحكام فى قضايا [illegible] من ديسمبر [illegible] إلى يناير ١٩٨٧ ٢٠١

رقم الإيداع : ٤٤٢٩ / ١٩٨٩

الترقيم الدولي : ٩ - ٢٩ - ١٤٧١ - ٩٧٧